جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب :

الإنجازات و الحدود

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد(ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية و دراسات أمنية

إعداد الطالبين:

الطالب(ة): بوعنيقة منال

الطالب(ة): مسيف أحلام

إشراف الدكتور:

د. منصر جمال

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
د. بن جديد سلوى	عنابة	رئيسا
د. منصر جمال	عنابة	مشرفا ومقررا
د. بوروبي عبد اللطيف	قسنطينة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2013-2014

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهُ لَا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ القَيُّومُ لاَ تَأخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَماَ فِي الأَرضِ مَن ذَا الَّذِي يَشفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذنِهِ يَعلَمُ مَا بَينَ أَيدِيهم وَمَا خَلفَهُم وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيء مِن عِلمِهِ إِلَّا بِماَ شَاءَ وَسِعَ كُرسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرضَ وَلاَ يَئُودُهُ حِفظُهُماَ وَهُوَ العَلِيُّ العَظِيمُ.

صدق الله العظيم

شكر وعرفان

.الحمد لله الذي وفقنا لهذا العمل في حلته النهائية
نتقدم بشكرنا إلى كل من أسدىإلينا عونا في انجاز هذا العمل ونخص بالذكر.
الأستاذالمشرف"بوصنوبرة خليل "الذي قدم لنا العون في انجاز هذه المذكرة.
كما نتقدم بالشكر إلىأساتذتنا الكرام بقسم الحقوق بجامعة 08 ماي 1945 بقالمة.
أيضا نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تجشموا عناء القراءة والتقويم.
كما لا ننسى الفضل وتقديم الشكر لأساتذتنا عبر مسارنا الدراسي في الأطوار التي سبقت الجامعة.

منال أحلام

إهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلىوالدين الكريمين الذين غمراني بحنانهما

إلى أخوتي

إلى كل العائلة والأصدقاء

"منال" "أحلام"

خطة المذكرة

مقدمة

الفصل الأول السياق التاريخي و المجتمعي لظاهرة الإرهاب في الجزائر

المبحث الأول: ظروف نشأة الإرهاب في الجزائر

المطلب الاول: أحداث أكتوبر وانهيار شرعية النظام.

المطلب الثاني: تجربة التعددية و بوادر الأزمة.

المبحث الثاني: الجدال المجتمعي وظاهرة العنف في الجزائر

المطلب الأول: تجاذبات الهوية في الجزائر..

المطلب الثاني: الدين مابين المحورية و الابعاد في الجزائر.

المبحث الثالث:النشاط الارهابي في الجزائر منذ 1992.

المطلب الاول: تبلور العمل المسلح و الإرهاب في الجزائر.

المطلب الثاني: الجماعة السلفية للدعوة والقتال وبروز تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

المطلب الثالث: انعكاس النشاط الارهابي على وضع الجزائر داخليا و مكانتها خارجيا

الفصل الثاني:الآليات المتبعة في مواجهة الأنشطة الارهابية في الجزائر.

المبحث الأول:الآليات الأمنية

المطلب الاول:دور الأسلاك العسكرية و الامنية النظامية.

المطلب الثاني:الأطر شبه عسكرية.

المطلب الأول: تفعيل الاتفاقيات الدولية في مكافحة الارهاب.

المبحث الثاني:الآليات الاقتصادية و السياسية.

المطلب الأول:الآليات التنموية.

. المطلب الثاني: الآليات التفاوضية السياسية.

المطلب الثالث:آلية التسويات القانونية و القضائية

المبحث الثالث:الآليات الخارجية للجزائر في مواجهة النشاط المسلح.

المطلب الأول: تفعيل الاتفاقيات الدولية في مكافحة الارهاب.

المطلب الثاني:التنسيق الأمني الاستخباراتي

الفصل الثالث:تقويم التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب مابين المكاسب و التحديات.

المبحث الأول:الواقع الأمني الجديد في الجزائر منذ1999.

المطلب الاول:تراجع نشاط المسلح

المطلب الثاني: البيئة الأمنية الجديدة

المبحث الثاني:الواقع الاقتصادي و المجتمعي في ظل مكافحة الارهاب.

المطلب الأول:الصعيد الاقتصادي.

المطلب الثاني:الصعيد الاجتماعي.

. خاتمة

قائمة المراجع

الفهرس

مقدمة :

يشهد العالم منذ نهاية الحرب الباردة وضعا يختلف في بنيته عن الشكل التقليدي لمضامين التهديد والأمن ويتبلور ذلك في تصاعد مستويات العنف ،وتنامي أشكال الجريمة على نحو يفوق قدرة الدول منفردة ومجتمعة في السيطرة على تداعيات هذه الأنشطة والحد منها، بل تعدى الأمر ذلك إلى تهديد وجود هذه الدول في ذاتها خاصة عندما يتعلق الأمر بما اصبح يعد يصطلح عليه الإرهاب الدولي، هذا الأخير يصنف على انه الشكل الأسوء لتطبيقات التوجهات العنيفة.

لقد طرح الشكل الجديد من الإرهاب وما يسعى إليه من أهداف وغايات مستندة إلى بنية متطورة في التجنيد والتنفيذ طرح واقعا من المخاوف والإحباطات خصوصا في دمجه بين النطاقين الدولي والداخلي ، وتقف الجزائر التي عانت ظاهرة العنف لأكثر من عشرية من الزمن أمام هذا التحدي ليس بسبب كونها تعرضت لانتكاسة في مسار التنمية والتماسك المجتمعي، وإنما اكثر من ذلك كونها شهدت حالة من التكيف في مواجهة الأساليب المستحدثة من الجماعات المسلحة وفي آن ذاته تداعيات رهيبة على الاقتصاد وقدراتها في النهوض بجملة من القطاعات الخدمية.

عمل الانقلاب على المسار الديمقراطي سنة 1992 في إذكاء الرغبة لدى آلاف من الشباب في استهداف السلطة وكل رموزها وحتى إنجازاتها على يقين هؤلاء انه لا توجد حلول أخرى وان هذه السلطة لا تفهم إلا بلغة العنف، ولقد لقي هذا الخيار تقبلا من عدد من الفئات التي واجهت مآساة الانهيار الاقتصادي منتصف التسعينات لكن استفحال النشاط المسلح واكتسابه صفة من الوحشية والعنف غير المسبوق، الذي مس جل القطاعات والفئات ولد نقمة مضادة وحرم هذه الجماعات من سند لوجستيكي مهم ، وأتاح الفرصة للنظام السياسي الجزائري أن يستعيد المبادرة وان يؤسس لإستراتيجية ضمن مناهضة ومكافحة ما اصطلح عليه بالإرهاب، وسنعكف في بحثنا هذا على تناول الاستراتيجية كمقاربة ينظر إليها بالكفاءة والنجاح في تحقيق الهدف الأساسي وهو منع وصول الإسلاميين إلى السلطة الموصوفين بالتطرف والقضاء على مشروع الدولة الإسلامية.

أهمية الدراسة :

يأتي البحث في سياق تناول قضية محورية تتعلق بجوهر الاهتمامات الإنسانية في تحقيق السلم والاستقرار، ويكتسي الموضوع أهمية من موضوع جاد من عملية الربط ما بين الاستراتيجيات التي تتخذها الدولة، فيما يوصف بمواجهة الظاهرة الإرهابية وبين قدرة النظام السياسي في تكريس هذه الاستراتيجية كواقع وأداة دفاعية يمكن أن تنقل كتجربة غير مسبوقة تغني الدول عن عديد الخسائر، في جانب آخر تقف هذه الدراسة كمحطة مهمة للإلمام بالتطورات الحاصلة خلال العشرية التي وصفت بالدموية على أساس أنها تتجاوز الكرونولوجية إلى الربط ما بين الأحداث والدلالات، وتكتسي هذه الدراسة أهميتها من كونها عمل بحثي يرجى منه الأكاديمية يلغي عددا من الأحكام السابقة ويقف على إخفاقات النظام السياسي في مواجهة الإرهاب، وذلك اعتمادا على مدى الزمن الذي طبقت فيه هذه الاستراتيجية قياسا على انه طويل المدى بحسب النفقات والخسائر.

أسباب اختيار الموضوع :

تمر عملية اختيار الموضوع انطلاقا من توجهين أساسيين يتضمنان الأهداف الحقيقية والدافعة لهذا الاختيار.

أسباب شخصية تنصرف إلى الميل البحثي الذي انسقنا وراءه لتغطية الفضول العلمي في فهم مرحلة مهمة من تاريخ الجزائر فهما يتجاوز ذكر الأحداث وترتيبها، خصوصا انتمائنا لمنطقة عانت من ويلات العنف المسلح وعجزت الدولة فيها أن تحمي الأشخاص والمنشأت لسنوات.

أسباب موضوعية ترتبط بصعود أولوية هذا الموضوع ضمن نطاق الدراسات الأمنية على نحو يجعلنا نفرد الاهتمام به، خصوصا وان الجزائر تعد مثلا رائدا على قدرة النشاط المسلح على عرقلة الخطط التنموية وتهديد التماسك المجتمعي والسلم الأهلي، وضمن هذه الأسباب يمكن الإشارة إلى العلاقة ما بين السياسي والاقتصادي والأمني كقطاعات وظفت ضمن استراتيجية مكافحة الإرهاب.

الإشكالية :

يعالج البحث مشكلة مضمونها حقيقة تنامي النشاط المسلح مع ما حمله من انعكاسات سلبية على الجزائر كدولة محورية في شمال إفريقيا هذه الدولة التي وقعت أمام رهانين ، رهان الاستمرار كنظام سياسي قادر على الوفاء بالتزاماته

تجاه الشعب، ورهان التفرغ لمتطلبات الجوار الإقليمي والانتقال من الحالة الدفاعية إلى الحالة الهجومية أمام جملة من التهديدات الجديدة.

إن انتهاج النظام السياسي الجزائري للحل الأمني الصارم ربط هذا الحل ببروز تجربة جزائرية في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي بما يشبه الخبرة التي يتم تناقلها، لكن اكتساب هذه الخبرة لا يغفل حقيقة الاختلاف حول أولوية العامل الحاسم في مكافحة الإرهاب بين تفعيل الحل الأمني أو الحل السياسي التفاوضي، وعلى ضوء هذا الجدل يمكن أن نصوغ الإشكالية التالية :

ما مدى نجاح الجزائر في تجربتها في مكافحة الإرهاب؟

ومن هذه الإشكالية تطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- كيفية نشأة النشاط المسلح في الجزائر؟
- فيما تتمثل تفرعات النشاط الإرهابي في الجزائر؟
- ما هي انعكاسات النشاط المسلح على الدولة الجزائرية؟
- ماهي الأليات المتبعة من النظام السياسي الجزائري لمكافحة الإرهاب؟
- فيما تتمثل مكاسب التجربة الجزائرية وماهي تحدياتها في الجزائر؟

الفرضيات :

- تزداد احتمالات اللجوء إلى العنف كلما ضاقت أفق التجربة الديمقراطية، على غرار ما حدث في الجزائر سنة 1992.
- كلما زاد تصاعد العنف من طرف الجماعات المسلحة زاد اقتناع السلطة بترجيح الحل الأمني الاستئصالي في ظل حالة من التعميم المفرط.
- كلما كانت المعالجة أحادية المنظور لظاهرة الإرهاب كلما زاد في إطالة أمره لاستفادته من النقائص وإخفاقات النظام السياسي .

منهجية الدراسة :

إن طبيعة الموضوع محل الدراسة تقتضي أن يتم تكييفه على نحو يتيح لنا القدرة على مناقشة الإشكالية البحثية بشكل اعمق، والوقوف على مدى تطابق الفرضيات مع النتائج المرجو التوصل إليها هذا العمق والبحث وجدنا انه لا يتاح إلا اذا استندنا إلى منهجين مهمين من مناهج البحث :

المنهج التاريخي : باعتباره القاعدة الارتكازية لموضوعنا بحيث لا يمكن إفراغ الدراسة من خلفياتها التاريخية، كما أن هذا المنهج تجاوز بنا مرحلة ذكر الأحداث إلى مرحلة إقامة المقارنات التاريخية والمكانية والمؤسساتية، وهي المقارنة التي دعمت البحث ضمن اطار المنهج المقارن، حيث تكتسي المقارنة خاصية الانتقال الزماني والمكاني ومطابقة الأحداث والبيانات خصوصا واننا استندنا في جمع هذه البيانات إلى طرق إحصائية في التطرق إلى مؤشرات أساسية في الاطار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

مجال الدراسة:

على ضوء ما تم إقراره في التصميم البحثي واستنادا إلى المنهج المتبع يمكن لنا أن نحدد مجال الدراسة ضمن ثلاث تفرعات :

- المجال المعرفي المقترن أساسا بسياق الدراسات الأمنية والعنف المجتمعي وموضوع الإرهاب كموضوع أساسي في حقل دراسات النزاع والسلام.
- المجال الزمني الذي يرتبط بفترة مهمة من التاريخ الجزائري مازالت ممتدة، وتتصل أساسا بأولى بوادر العمل المسلح سنة 1992 إلى غاية سنة 2014 كسنة تتوقف عندها الدراسة.
- المجال المكاني : والذي يحدده بطبيعة الحال بموضوع الدراسة في بلد محوري في شمال إفريقيا وهو الجزائر، كدولة ذات عمق استراتيجي وصاحبة موارد ضخمة وتنوع سكاني وتجاذبات هوياتية ودينية.

الدراسات السابقة :

يمثل الموضوع المتناول من قبلنا جزء من الاهتمام البحثي لكوكبة من المؤلفين والباحثين وانساقا من المستوى الذي يمثله دور الماستر ومرحلة البحث الجامعي، فقد وجدنا عددا من الدراسات التي تمثل أدبيات سابقة للموضوع وتتلاءم وسياق البحث، ويمكن التطرق إليها على النحو التالي انطلاقا من تدرج مستواها الزمني ومناقشتها.

1- دراسة "**محمد بوضياف**" بعنوان "**مستقبل النظام السياسي الجزائري**" التي قدمت لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر سنة 2008، والتي تم فيها التطرق إلى مراحل النظام السياسي الجزائري في ثلاث فترات وصولا إلى سنة 2010، وذلك بإعطاء صور مستقبلية للنظام السياسي الجزائري، هذه المراحل تضمنت طورين الانغلاق والانفتاح السياسيين ومتعرضة لصعود وتراجع النشاط المسلح في الجزائر، غير أن ما يمكن الإشارة إليه أن النظام السياسي الجزائري جعل الموضوع يغفل التعمق في دراسة أليات هذا النظام السياسي التعمق في مجال دراسة أليات هذا النظام في مواجهة العنف وقدته على البقاء.

2- دراسة "**احميدي بوجليطة**" التي وردت كبحث مقدم لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان "**سياسات مكافحة الارهاب في الوطن العربي" دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص دبلوماسية وتعاون دولي بجامعة الجزائر، 2009- 2010 ، والتي افرز فيها المجال الاطار المفاهيمي واستعراض التجربة الجزائرية مقارنة بالتجربة المصرية غير أن ما يهمنا هو تطبيق نطاق البحث بالتركيز على التجربة الجزائرية فقط.

- دراسة "**رمضاني مفتاح**" تحت عنوان " **الأليات السياسية لمعالجة العنف السياسي في الجزائر (1992-2009)**"، التي قدمت لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر، سنة 2011 – 2012، وبالرغم من كون الدراسة ستعرض الحقبة الأهم في صعود النشاط المسلح إلا أن التحليل كان أحادي المتغير بشكل واضح بتهميش باقي الأليات واستعراضها على نحو مختصر.

تقسيم الدراسة:

- لمعالجة إشكالية البحث والأسئلة المتفرعة منها والوقوف على مدى صدقية فرضيات الموضوع قمنا بتنظيم الكم المعلوماتي المتوافر ضمن خطة من ثلاث فصول تم فيها الانتقال من دراسة السياق التاريخي والمجتمعي في الجزائر عبر استعراض الاطار التاريخي لنشأه الظاهرة والعوامل المواكبة لها التي ساهمت في أحداث حالة وصفت بأنها اقرب إلى الحرب الأهلية.
- في الفصل الثاني تم التطرق إلى الآليات التي انتهجها النظام السياسي الجزائري في مجابهة التصاعد الخطير للنشاط المسلح والتي من خلالها انتقل من حالة تلقي العنف إلى احتواءه والقضاء عليه.
- في الفصل الأخير سنحاول إعطاء تقويم للتجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب للخروج بصورة واضحة عن ما استجد من تطورات على ضوء اقرار النظام السياسي الجزائري بحالة الانتصار على الإرهاب بالرغم من استمرار النشاط المسلح وإن كان بوتيرة بسيطة.

صعوبات الدراسة :

يطرح موضوع استراتيجية النظام السياسي الجزائري في مواجهة الإرهاب جملة من التحديات والصعوبات التي لا يمكن إنكارها وهي تتصل أساسا بخصوصية الموضوع وحساسيته عدد من المعطيات إضافة إلى بعض المحطات التي مازال الغموض يكتنفها خاصة مع ما يتعلق بمجال حقوق الإنسان على غرار الأحداث الدموية سنة 1997، كذلك الصخب الذي رافق مشاريع مكافحة الإرهاب أو الوئام المدني والذي يجعل كل دراسة تخالف هذه المشاريع تندرج على أنها تواطئ وتعاطف مع النشاط المسلح يضاف إلى ذلك قلة المراجع ذات القيمة العلمية حول الموضوع وندرة الإحصاءات التي

يمكن الارتكاز عليها والتي تعاني أما من تهويل مبالغ فيه مثل حصيلة الأعمال القتالية ضد الجماعات المسلحة أو حجم الخسائر الفعلية للنشاط المسلح لكن بإرادة وتصميم بحثي استطعنا إنجاز دراسة كعمل بحثي نقف فيه لسنوات ونتطلع إلى أن يكون ركيزة أساسية في دراسات لاحقة.

الفصل الاول:السياق التاريخي و المجتمعي لظاهرة الارهاب في الجزائر

لم تكن أحداث أكتوبر 1988 التي عاشها المجتمع الجزائري سوى تعبيرا عن حالة الانسداد التي وصل إليها النظام السياسي الجزائري، مما أدى إلى فقدان شرعيته واصبح عاجزا عن تلبية متطلبات شعبه، مما أدى إلى تبني طرحا إصلاحيا، وإعادة هيكلة النظام السياسي الجزائري وعلى اثرها تم صياغة دستور 23 فيفري 1989 والتحول من نظام الأحادية إلى نظام التعددية،وعرفت الجزائر ما يعرف "بالانفتاح الديمقراطي" غير أن انتخابات ديسمبر 1991 التشريعية والتي فاز خلالها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظور،مثلت مأزقا امنيا عرفته الجزائر منذ إلغاء نتائج هذه الانتخابات مما فتح المجال أمام أزمة جديدة دخلت الجزائر فيها.

المبحث الأول : ظروف نشأة الإرهاب في الجزائر

لقد عرفت الجزائر خلال فترة التسعينيات وضعا لم تعرفه منذ استقلالها سنة 1962، وكانت بوادر الأزمة مع أحداث 1988 لكن الفترة الأكثر دموية، بدأت مع الأزمة الانتخابية التي تلت توقيف المسار الانتخابي، والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة أمنية.

حيث سنحاول في هذا المبحث أن نستذكر الأوضاع التي أدت إلى الأزمة الأمنية في الجزائر.

المطلب الأول : أحداث أكتوبر 1988 وانهيار شرعية النظام

عرفت الجزائر خلال صائفة 1988 تلاعبات لاحصر وقرارات غير مسؤولة وأخطاء فادحة ، بالإضافة إلى أخبار الفساد الذي عم الجزائر وفوضى اقتصادية عارمة.[1] حيث القى الرئيس الشاذلي بن جديد خطابا سياسيا في 19 سبتمبر 1988، أمام مكتب التنسيق الذي وجه فيه انتقادا الى الحزب والحكومة بسبب تقصيرهم في أداء مهامهم لمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع،مؤكدا استمراره في انتهاج سياسة التقشف لمواجهة الأزمة التي تعاني منها الدولة، ولاسيما بعد انخفاض سعر النفط مما كان له الأثر السيء على الشعب فاتسعت حركة اضرابات وبدأ الحديث عن تنظيم مظاهرات مناهضة للنظام.[2]

---

[1] – محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2008، ص،ص 120، 121.

[2] – سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري من الاحادية الى التعددية**(دار الهدى : الجزائر،2000) ، ص، ص 177، 178.

حيث في مساء 04 أكتوبر 1988 اندلعت مظاهرات الشباب أساسا، بداية من الجزائر العاصمة للتنديد بندرة الموارد الأساسية والغلاء العام للأسعار[3].

وفي 05 أكتوبر انتشرت المظاهرات وكانت عنيفة موجهة ضد الممتلكات العامة ومقرات حزب جبهة التحرير الوطني، فقرر النظام الرد بعنف وهذا ما يفسر تجاوز الأحداث الاطار المعقول لأي حركة احتجاجية عادية، وأصبحت تهدد بقاء النظام فتم إعلان حالة الحصار العسكري يوم 06 أكتوبر 1988، وبموجبها نزل الجيش الجزائري إلى العاصمة بناءا على قرار رئيس الجمهورية وذلك لأول مرة منذ 1965،لهذا فان اللجوء إلى القوة القهرية للنظام يعكس ضعف قوته الإقناعية وفشله في إقناع المواطنين بالانضباط.[4]

ولم تقتصر المظاهرات على العاصمة،بل امتدت الى وهران،عنابة وتيزي وزو وشارك في المظاهرات الطلبة والعمال والنساء وجميع فئات الشعب[5]،وراح ضحية هذه الأحداث 189 قتيل و 1142 جريح من المدنيين وما يفوق عن مليار دولار من الخسائر المادية إلى جانب 144 قتيل من قوات الأمن [6].

قد قام الرئيس الشادلي بن جديد بإلغاء حالة الطوارئ في 12 أكتوبر وبدا يسود الهدوء النسبي بعد أسبوع حافل بالأحداث الدامية التي عاشتها الجزائر.[7]

تتعدد الأطروحات حول أسباب وقوع هذه الأحداث وهذا باختلاف تصور وتحليل كل شخص وخلفياته وخاصة موقعه في النظام السياسي لكن على العموم يمكن حصرها في اتجاهين:

الاتجاه الأول : يرى أن هذه الأحداث رد فعل عفوي أو إرادي كان منتظرا من الجماهير للظروف الاقتصادية والاجتماعية وما ترتب عنها،حيث يرى الرئيس الراحل محمد بوضياف أن أحداث 04 أكتوبر 1988 كانت منتظرة

---

[3] – عبد النور منصوري، "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، رسالة الماجستير، جامعة حاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، 2010، ص 96.

[4] – سعيد بوشعير ، مرجع سابق ، ص 179

[5] – سعد توفيق عبد الله بزاز، "**الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد:التحولات الداخلية والخارجية في العلاقات الدولية**"(عمان :دار آيلة للنشر والتوزيع، 2011)، ص 52.

[6] سمير بارة ،"أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه دراسة ميدانية لطلبة تيزي وزو، كلية الحقوق بجامعة مولود معمري –تيزي وزو–"،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2007،ص150.

[7] – سعد توفيق عبد الله بزاز، مرجع سابق، ص 55.

نتيجة لتدني الوضع السياسي الاقتصادي والاجتماعي وتهميش شرائح اجتماعية كبرى وعدم تأطيرها قصد المشاركة السياسية.

أما الاتجاه الثاني : يرجع هذه الأحداث إلى صراع في قمة النظام السياسي بين الاتجاهين الإصلاحي والمحافظ،حيث ينطلق هذا الاتجاه من فكرة مؤداها أن أزمة النظام السياسي في المقام الأول هي أزمة التنظيم الواحد.[8]

إن أحداث أكتوبر سواء نظر إليها على أنها حركة تلقائية أم أنها حركة مصطنعة من دوائر راغبة في التغيير، فإنها حسب نور الدين زمام بينت عمق الهوة بين النخبة السياسية والقاعدة الشعبية في الجزائر وأوضحت مدى جمود "هرم القوة" ونجاحه في الإبقاء على هذه الفجوة بطريقة الإقصاء المستمر بأساليب التضليل والوصاية والقمع[9] ، كما أن أحداث أكتوبر 1988 في نهاية المطاف تقضي إلى أن النظام السياسي الجزائري اصبح عاجزا عن توزيع القيم السلطوية بشكل يضمن له التوازن والاستمرار ، كما اصبح عاجزا عن تلبية احتياجات المجتمع المختلفة المادية والقيمية، ودبت داخله صراعات بين كتل ذات توجهات إيديولوجية مختلفة،حيث شكلت أحداث أكتوبر 1988 تجليا واضحا لحالة الانسداد في نهاية الثمانينات وكانت إيذانا بانهيار أركان شرعيته.[10]

لذا كان على النظام السياسي مواجهة هذه الأحداث التي كانت تحمل في طياتها مطالب أصبحت تتضخم من يوم لأخر[11]، كان لأحداث أكتوبر 1988 نتائج مهمة على الأصعدة السياسة والاقتصادية والعسكرية ،حيث وعد الشاذلي بن جديد في خطاب وجهه عبر التلفزيون الجزائري في 10 أكتوبر بانه سيقدم إلى المواطنين قريبا مشروعا للإصلاح السياسي، ولم يستبعد بن جديد إصلاح المؤسسات الدستورية القائمة[12]، وفعلا عرفت الجزائر تغييرات جذرية تنطلق بها إلى مرحلة جديدة ،وكانت أولى المؤشرات على ذلك التغيرات الواسعة التي أحدثت على قيادة الجيش الوطني الشعبي حيث عين خالد نزار رئيسا للأركان وعين "محمد عطايلية" مفتشا عاما والعقيد "عبد المجيد تاغيت" قائد للبحرية والعقيد "محمد مختار بوطمين" قائد للقوات الجوية، كما اصبح "اليمين زروال" قائد للقوات البرية ...الخ، وتزامن هذا مع تشكيل حكومة قاصدي مرباح.

---

[8] – عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الاحادية الى التعددية السياسية**(الجزائر:دار الهدى،1990)، ص،ص133،134.

[9] – الطاهر ابراهيمي، " علم اجتماع لما بعد التعددية السياسية في الجزائر– الدواعي والإمكان– "، **مجلة العلوم الإنسانية**،ع10، (جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر)،ص،ص 65 ، 66.

[10] – محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 120.

[11] – عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 134.

[12] – سعد توفيق عبد الله بزاز، مرجع سابق،ص 54.

وفي ظل هذا التغيير فكرت الرئاسة في أحداث قطعية حقيقية مع الماضي الذي ميزته الأحادية الحزبية سياسيا والاشتراكية على المستوى الاقتصادي وهكذا كلفت فريقا قانونيا للقيام بإحداث تغيرات على الدستور.[13]

المطلب الثاني : تجربة التعددية الحزبية وبوادر الأزمة

إن بداية التجربة الديمقراطية والانتقال إلى التعددية في الجزائر يعود إلى الإصلاحات التي انتهجها النظام السياسي على اثر أحداث أكتوبر 1988 التي سارعت بتعجيل في اتخاذ قرار الإصلاحات ووضع دستور 1989 [*] ،الذي صادق عليه الشعب بالأغلبية المطلقة.

ومن أهم ما تضمنه هو مبدا التعددية الحزبية [14]، وعبر عنها بالجمعيات ذات الطابع السياسي في المادة 40 ، والتي أكدت على أن "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي المعترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحياة الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب".[15]

وعلى أثر ذلك عرفت الساحة السياسية عديدا من الأحزاب دخلت معركة سياسية حادة وغير مسبوقة ، حركت الشارع بخطابات تهييجية في الوقت كان فيه الاستعداد قويا لدى فئات عريضة من المجتمع للاستجابة ولتمكين الأحزاب الجديدة من المشاركة السياسية. صدر قانون الانتخابات بموجب القانون 13/89 المؤرخ في 1989/08/07 الذي يبين طريقة الاقتراع النسبي مع أفضلية الأغلبية.[16]

---

[13] – محمد تامالت، **الجزائر من فوق البركان حقائق والأوهام 1988،1999**(الجزائر:دار الحكمة للطباعة والنشر و التوزيع،2002)،ص155.

[*]– تضمن دستور 189 مائة وسبعة وستين (167) مادة تجمعها 04 أبواب تتعلق بتنظيم السلطة.

[*]– تضمن دستور 1989 مائة وسبعة وستين (167) مادة تجمعها04 أبواب تتعلق بتنظيم السلطة والمراقبة والمؤسسات الدستورية ومراجعة الدستور ، كما خصص فصلا هاما من حقوق وحريات في صيغة اعترافات وضمانات

[14] – احمد سويقات،" التجربة الحزبية في الجزائر1962–2004"، **مجلة الباحث**، عدد 04 (الجزائر ، 2006)،ص 124.

[15] – علي بن طاهر، "الثقافة السياسية ومسالة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989 – 1992"، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر، الجزائر، 2001/2000،ص 70.

[16] – الطاهر إبراهيمي، مرجع سابق، ص 66.

وبتاريخ 12 جوان 1990 مثلت الانتخابات المحلية أول انتخابات تعددية عرفتها البلاد منذ الاستقلال ،فقد وجد الناخب نفسه ولأول مرة أمام صندوق الاقتراع ليختار من يشاء بكل حرية وشفافية من يمثله في المجالس البلدية و الولائية ، حيث جرت الانتخابات في ظروف سياسية تميزت بالهدوء والأمن[17]، مع نسبة امتناع عالية جدا حيث قدرت بحوالي 35 %.

جدول (01) : يوضح نسبة المشاركة في محليات 12 جوان 1990

	الناخبون	الأصوات المعبر عنها	الممتنعون
المجالس البلدية	% 65.15	% 62.18	% 34.85
المجالس الولائية	% 64.16	% 61.82	% 35.84

المصدر : يومية الشعب العدد 5281 بتاريخ 1990/06/17.

وقد حملت هذه الانتخابات معها عددا من المفاجآت الكبرى، حيث لم تكن النتائج التي أسفرت عنها متوقعة من كل المتنافسين، ولعل المفاجأة الكبرى كانت فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بغالبية المقاعد في معظم جهات الوطن ، إذ حصلت على اكثر من 4.5 مليون صوت بمعدل 35.2 % من المسجلين في الانتخابات وبنسبة 54.2 من المصوتين وعرفت جبهة التحرير الوطني سقوطا حرا بالرغم من كل الوسائل التي وضعت تحت تصرفها ، ولم يتحصل سوى على 17 % من أصوات الناخبين أو اكثر قليلا من 25 % من المصوتين فعلا.[18]

جدول(02) يوضح ترتيب الفائزين في انتخابات 12 جوان 1990

	الجبهة الإسلامية للإنقاذ	جبهة التحرير الوطني	أحرار	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية
المجالس البلدية	% 45.66	% 36.60	% 10.80	% 4.75

[17] – عفاف حبة، "التعددية الحزبية والنظام الانتخابي"،رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2004- 2005،ص 53.

[18] – العياشي عنصر، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**(مصر: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع،1999) ،ص 11.

المجالس الولائية	% 55.04	% 35.61	% 05.29	% 0.43

المصدر : يومية الشعب، العدد 5282 بتاريخ 1990/06/18.

وبعد فترة قصيرة من الانتخابات المحلية وبداية التحضير للانتخابات التشريعية وصدور القوانين المنظمة لها،قامت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بإضراب وطني مفتوح قريب من العصيان المدني كان من تداعياته إلقاء القبض على قيادة الجبهة نفسها، وإعلان حالة الطوارئ بعد تدخل الجيش وتأجيل الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في بداية جوان 1991 لغاية نهاية السنة.

تم تحديد 26ديسمبر 1991 موعدا للانتخابات التشريعية[19]، وازدحمت الساحة السياسية ب 525 مرشحا وثمة مصادر أخرى تنكر أن المرشحين كان عددهم 5800 من بينهم 1100 مرشح مستقل يتنافسون على 430 مقعدا في البرلمان وحصلت جبهة القوى الاشتراكية على 25 مقعدا أما جبهة التحرير الوطني فقد حصلت على 12، مقعد أما المستقلون فقد حصلوا على 03 مقاعد وقد بقي 200 مقعد يتحدد مصيرها في الجولة الثانية من الانتخابات، والتي تقرر إجراؤها في 12 جانفي 1992، كما قدمت اغلب الأحزاب التي شاركت في الانتخابات مذكرات تطعن في صحة نتائج الفرز التي جرت في عدد من المناطق حيث أنها بلغت 341 طعنا.[20]

أظهر النظام حالة انسداد على ضوء تلك النتائج باستقالة الرئيس في 11 جانفي 1992، الذي ابدى استعداده بالتعايش مع الفائز في الانتخابات، حتى ولو كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ. لم يتخل الجيش عن دور الحارس وتحرك لتوقيف المسار الانتخابي مستعملا رصيده من الشرعية التاريخية وقدم ذلك بانه حماية الجمهورية من خطر الدولة التيوقراطية الإسلامية[21].اثبت المجلس الدستوري الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية والتصريح باقترانها بشغور لمنصب رئيس البرلمان عن طريق الحل مما تسبب في أزمة دستورية، وبذلك تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف ، وإنشاء مجلس استشاري بدلا من البرلمان في 04 فيفري 1992[22] ،وتم إعلان حالة الطوارئ في 09 فيفري 1992 وبداية حملات واسعة من الاعتقالات وصلت في الأسابيع الأولى إلى ما

---

[19] – عبدا الناصر جابي، **الانتخابات التشريعية الجزائرية انتخابات استقرار أم ركود سياسي**، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي السابع عشر، أكسفورد 2007،ص 07.

[20] – سعد توفيق عبد الله بزاز، مرجع سابق، ص ،ص 103،102.

[21] –عبد النور منصوري، مرجع سابق، ص 98.

[22] – أحمد سوبقات، مرجع سابق، ص 125.

يقارب 18000 معتقل كلهم من أنصار حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والذين تم تحويلهم بلا محاكمة إلى محتشدات في جنوب البلاد. [23]

وقام وزير الداخلية برفع دعوى أمام الغرفة الإدارية للمطالبة بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، التي أصدرت في النهاية قرار بالحل في 04 مارس 1992 والذي أيدته المحكمة العليا بقرار الصادر في 1992/04/29، وعلى أثر ذلك صدرت عدة مراسيم لحل المجالس الشعبية البلدية والولائية التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ.[24]

وعلى أثر هذه النتائج دشنت الجزائر عشرية التسعينيات من القرن الماضي بمواجهات مسلحة وحالة عنف كبيرة واضطراب مؤسساتي كان احد فاعليها الرئيسيين الجماعات الإسلامية المسلحة بمختلف تسمياتها.[25]

المبحث الثاني : الجدال المجتمعي وظاهرة العنف في الجزائر

لقد شكلت قضايا الهوية والدين المحاور الأساسية للعنف في الجزائر، حيث ظهر داخل المجتمع الجزائري جدل بين مشروع الدولة الإسلامية من جهة والنظام الجمهوري من جهة أخرى ،والذي يعتبر السبب الرئيسي في الصراع الدموي الذي عرفته الجزائر، وجدل أخر تمحور بين دعاة التعريب ودعاة الفرنكفونية. كما اعتبرت ايضا القضية الأمازيغية من بين القضايا الحساسة في الجزائر.

---

[23] – محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 146.

[24] – أحمد سوبقات، مرجع سابق، ص 125.

[25] – عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص 8.

حيث سنتطرق في مبحثنا هذا إلى الجدال المجتمعي في الجزائر حول الهوية والدين.

المطلب الأول : تجاذبات الهوية في الجزائر

لقد شكلت بعض القضايا الثقافية والإيديولوجية محاور أساسية للعنف الذي عصف بالجزائر في فترة تسعينيات، حيث قام جدل تمحور حولة صراع في الجزائر قام بين دعاة منظومة التعريب والمنظومة الفرانكفونية وقد ترتب عليه ضرر كبير على مستوى التعليم والتربية وإنتاج القيم والرموز، كما أن تسييس المسألة الأمازيغية وتوظيفها في إدارة الصراع شكلت جدلا زاد من معاناة الجزائريين[26]. طرحت قضية اللغة العربية والتعريب جديا بعد الاستقلال ،حيث فرض دستور 1963 اللغة العربية كلغة وطنية رسمية وحيدة، فقامت هذه الفئة الممثلة لتيار المعربين والحاملة للواء التعريب بجمع المثقفين الجزائريين، ذوي الثقافة العربية المتكونين في المدارس القرآنية وأولئك المتخرجين من الجامعات العربية من ذوي التكوين الديني أو الأدبي على الأغلب، للوقوف في وجه المثقفين الفرنكفونيين العلمانيين المهيمنين على المناصب العليا.[27]

حيث يرى أنصار التيار العروبي بان الطرف الأخر- فرنكفونيين- بانه معاد للثوابت الوطنية للشعب الجزائري ومرجعيته الحضارية، وانهم مجرد عملاء لفرنسا بينما يرد عليهم التيار الفرنكفوني بانهم يتعاملون مع واقع لا دخل لهم في صنعه.[28]

احتدم الصراع بين النخب المعربة وبين أصحاب الثقافة الفرنسية ،وأخذت المنافسات بينهم حول قضية التعريب بعد إيديولوجيا. وفي مطلع الثمانينات اعلن الرئيس الشاذلي إصراره في تعميم استخدام اللغة العربية في جميع الأنشطة الاقتصادية والسياسية والتربوية.[29]

فتراجعت النخب المتفرنسة واختفت وراء المسالة الأمازيغية لعرقلة سياسة التعريب،[30]حيث لم يقتصر الصراع اللغوي والثقافي — هوية- على فئة المعربين والمفرنسين فقط. بل ظهر وبشكل علني بعد تقنين التعددية الحزبية مطلب ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية في التعليم والإدارة وغيرها ،وكما هو معروف فان الحركة الثقافية البربرية هي احد أوجه التيار الفرانكفوني في الجزائر من اجل محاربة اللغة العربية والانتماء العربي

---

[26] – محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 154.

[27] – وريدة خيلية، "الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة في الفترة ما بين 1992-2000"، رسالة دكتورة، جامعة الجزائر،الجزائر،2010-2011،ص 37.

[28] – حاتم رشيد، **الآزمة الجزائرية .... إلى أين** (الأردن : سندباد للنشر، 1999)،ص 21.

[29] – سعد توفيق عبد الله بزاز، مرجع سابق، ص 242.

[30] – محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 157.

للجزائر،فهذه الحركة ترفع شعار اللغة الأمازيغية في مواجهة اللغة العربية[31]، ولكن جذور هذه الحركة تعود إلى ما قبل التعددية وذلك بأحقية الثقافة الأمازيغية البربرية في الوجود واطلق على هذا الحدث اسم الربيع البربري أو الربيع الأمازيغي.[32]

ومع اعتماد دستور 23 فيفري 1989 أخذت الحركات البربرية من خلال نشاطاتها المتعددة تثبت وجودها كهوية بربرية جزائرية،[33]حيث طالبت جميع الأحزاب سياسية البربرية بإدماج اللغة الأمازيغية في الثقافة الوطنية لكي تصبح لغة وطنية ورسمية إلى جانب اللغة العربية، حيث اكد "عبد الكريم غزالي" ممثل "حزب العمال الاشتراكي" بان اللغة الأمازيغية، يجب أن تكون وطنية لأنها جزء من الشعب الجزائري ولأنها ليست مستوردة، كما حذر ممثلو جبهة القوى الاشتراكية والحزب الاجتماعي الديمقراطي والتجمع من اجل الثقافة الديمقراطية من خطر التعامل مع التراث الأمازيغي بمنهجية فلوكلورية.

لم تكن لمطالب الأمازيغ والأحزاب السياسية البربرية صدى لدى الحكومة الجزائرية بسبب إصدار قانون تعميم استعمال اللغة العربية في 16 جانفي من قبل المجلس الشعبي الوطني، الذي وقعه الشاذلي بن جديد والذي تجاهل تماما اللغة الأمازيغية وجعل اللغة الثانية للبلاد هي الفرنسية[34]. ولقد احدث القانون رقم 91/05 استياءا كبير لدى البربر الجزائريين ونزل العشرات منهم إلى الشارع منددين بالقانون الذين اعتبروه قانونا عنصريا وغير متسامح ولا يتجانس والتعدد الثقافي في الجزائر، وعرفت سنة 1995 نوعا من الانفراج بخصوص القضية الأمازيغية حتى وان ظلت اللغة العربية أساس السياسة اللغوية في الجزائر، فعلى اثر السنة البيضاء التي قام تلاميذ مدارس منطقة القبائل في 1994 قامت السلطة بفتح حوار مع بعض زعماء المنطقة ، واتفق الطرفان على إنشاء المحافظة السامية للأمازيغية ،واعترف دستور 1996 بان البعد الأمازيغي هو احد المكونات الأساسية للهوية الجزائرية ،لكن التنظيمات والجمعيات البربرية رأت في ذلك مراوغة من السلطة ،وظلوا متمسكين بالأمازيغية كلغة رسمية في الجزائر.[35]

إن إشكالية الهوية هي احدى اهم مفاصل الأزمة الجزائرية ،حيث أن محاولات الحط من شأن اللغة العربية والهوية الجزائرية والإساءة إلى الوجه والعمق العربي الجزائري والدفع بها للانسلاخ عن

---

[31] – سعد توفيق عبد الله بزاز، مرجع سابق، ص 230.

[32] – عز الدين المناصرة، **المسالة الأمازيغية في الجزائر والمغرب، إشكالية التعددية اللغوية** (الجزائر:دار الشروق، 1990)،ص 94.

[33] – محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 156.

[34] – سعد توفيق عبد الله بزاز، مرجع سابق، ص 238.

[35] – محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 157.

مرجعيتها الحضارية على طريق التغريب الشكلي ،ساهمت في منح كل من التيارين الإسلامي والمتطرف مصداقية شعبية كما حصد هذا التيار ثمار الفراغ والعزل الثقافي التي أخضعت له الجزائر سنين عديدة.[36]

المطلب الثاني:الدين مابين المحورية و الابعاد في الجزائر

لقد فات الجزائريون تحديد شكل الحكم الذي يريدون ،عندما فكروا في الانتقال من الحزب الواحد الى التعددية ،فالإسلاميون بالإضافة الى افتقارهم الى مشروع واضح المعالم اخافوا جميع الاطراف المشاركة في العملية فهم يتبنون الطرح الديمقراطي فقط للوصول الى السلطة ثم الانقلاب عليه و شعارهم في ذلك "نذهب للانتخاب مرة واحدة."،في مقابل هذه الشعارات المتطرفة نجد ارتباك القوى العلمانية المعزولة شعبيا، والتي تتبنى الطرح الديمقراطي لكنها ترفض الاسلاميين كشريك في العملية الانتخابية، فهم يريدون ديمقراطية على المقاس، السلطة فيها لهم فمقابل التطرف الاسلامي نجد النزعة التسلطية العلمانية.[37]

ان التيار الديني في الجزائر كان موجود منذ أواخر الستينات، ولكنه انحصر في نطاق الدعوة و ليس الحركة المنظمة، التي يمكن رسم البداية الحقيقية لها بفعل عامل الازمة في العلاقة مابين النظام السياسي و المجتمع، التي توجت بأحداث اكتوبر1988.[38]

لقد كانت الحركات الاسلامية في الجزائر تدعو الى اضفاء الايدولوجيا الاسلامية على الاستقلال الوطني و العودة الى الاصالة و الانفصال عن هيمنة الغرب[39]، حيث كانوا متشبثين بالصور النمطية للحياة الاسلامية التي عاشها اسلافنا الذين يعتبرون انفسهم طليعة تدافع عن الهوية الاسلامية ضد المشروع الغربي.[40]

وفي مقابل هؤلاء المتشددين نجد فريقا متأثر بالثقافة الكولونيالية الذي انتجت جيلا يمثل مصالحها الحيوية، حيث حدثت نتيجة تعارض افكار تراثية و تنويرية اشتد فيها الصراع بين النموذجين: التأصيلي والتغريبي، يحدث هذا التأثير نتيجة الانبهار بالأفكار الغرب.

---

[36] – حاتم رشيد، مرجع سابق، ص 22.

[37] –محمد بوضياف، مرجع سابق، ص،ص 153،154.

[38] – سناء كاظم كاظم،"المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي"،**مجلة الدراسات الدولية**،العدد45، ص98.

[39] – علي بن طاهر، مرجع سابق،ص60.

[40] – محمد بوضياف، مرجع سابق،ص154.

لقد كان لهذا التأثير الثقافي نتائج وخيمة على الحياة السياسية، اذ ساهم في ايجاد نخبة علمانية[41]،حيث استحوذ على مراكز هامة في الدولة، حيث سعى الى محاربة واستئصال كل ما هو عربي إسلامي، هذا الفريق هو نتاج الاستعمار الفرنسي الذي حاول طوال فترة تواجده في الجزائر مسح الهوية الوطنية و بناء دعائم الثقافة الفرنسية، وربط كل اشكال الترقي والحراك الاجتماعي و الاقتصادي و الالتحاق بوظائف الدولة العليا، وقد استمرت هذه التأثيرات بعد الاستقلال من خلال خريجي ما عرف "بالمدارس العليا" الذي صاروا هم الوزراء و السفراء و رؤساء أجهزة الدولة وضباطها لعقود طويلة، وبعد ان اضطر النظام السياسي في الجزائر الى مجارات التحولات العالمية وإطلاق شيء من الحرية الداخلية، سارع هؤلاء إلى قطع الطريق امام اي كان خارج ناديهم وخاصة اذا كان الفائز إسلامي، وقرروا على أن لا يصل إلى الكرسي إلا من دخل في حزبهم،[42] حيث يسعى اللائكيين الى الاستيلاء على السلطة ودون شك إقصاء الآخر-الإسلاميين-[43].

كما قاموا بتهديد الدولة في مظاهرات عارمة في العاصمة يوم فازت الجبهة الاسلامية للإنقاذ و شكلوا بذلك لجنة "انقاذ الجزائر"، التي ترفض الاعتراف بنتائج الانتخابات لأنها في غير صالحهم الايديولوجي.[44]

حاول كل من التيار الاسلامي و التيار العلماني-اللائكي- في الجزائر على طمس ايديولوجية الآخر "فالجبهة الاسلامية للإنقاذ"كانت تنادي بإسقاط الحكم و الاحزاب العلمانية معا و "اقامة دولة اسلامية" لا يتسع فيها المجال لغير الاسلاميين،وفي الطرف المقابل كان التجمع الوطني الديمقراطي ينادي بإقصاء الجبهة الاسلامية و كل الاحزاب الدينية وحرمانها من العمل السياسي تماما بدعوى عدم جواز استغلال الدين لأغراض سياسية.[45]

وفي الأخير يبدو جليا أن أسباب العنف في الجزائر ليست سياسة تتمحور من يمتلك احسن البرامج وارقى الأفكار لخدمة هذا الشعب ، إنما هي نتاج ثقافة استئصالية أساسها أيديولوجيا عقائدي.[46]

---

[41] -.علي بن طاهر،مرجع سابق،ص43.

[42] - محمد بوضياف، مرجع سابق،ص154.

[43] - حسيبة غارو،"دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة-دراسة حالة الجزائر من 1997الى2007-"، رسالة ماجستير،جامعة مولود معمري،تيزي وزو،الجزائر،2012،ص186.

[44] -. محمد بوضياف، مرجع سابق،ص155

[45] - حسيبة غارو،،مرجع سابق،ص187.

[46] - محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 157.

المبحث الثالث : النشاط الإرهابي في الجزائر منذ 1992

لقد عاشت الدولة الجزائرية منذ أحداث أكتوبر 1988، وضعا سياسيا مشحونا استمر إلى غاية ديسمبر 1991 تاريخ توقيف المسار الانتخابي يليه استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في جانفي 1992 ، ليتجه الوضع إلى مرحلة اكثر تصعيدا تعفنا، أدت إلى ظهور الجماعات إسلامية مسلحة وبداية المواجهة معها.

منذ 1992 بدأت هذه الجماعات الإسلامية المتعددة القيام بأعمالها الإرهابية ،الخطيرة والعنيفة جدا، وجعلت الجزائر تعيش سنين سوداء من القتل والاغتيال والاغتصاب و السطو وغيرها من الأعمال الإجرامية، استهدفت هذه العمليات كوادر الدولة ومثقفيها، وأثرت على وضع الجزائر في الداخل والخارج. فكانت الخسائر المادية والبشرية كبيرة جدا والصعيد الداخلي، وكان ضياع وفقدان المكانة الدولية على الصعيد الدولي أو الخارجي.

عاشت الجزائر ما أصطلح على تسميتها عشرية سوداء بداية من 1992 إلى 2000، في هذه الفترة شهدت الجزائر تغييرات على مستوى الجماعات الإرهابية، حيث زالت جماعات وظهرت أخرى، حتى ظهور الجماعة السلفية للدعوة والقتال ثم إعلان ولائها إلى تنظيم القاعدة بقيادة "أسامة بن لادن" لتصل إلى إنشاء وتكوين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مع بعض التنظيمات الإرهابية في بلاد المغرب.

وبالتالي في هذا المبحث سنتطرق إلى بداية النشاط الإرهابي في الجزائر، وتبلوره ثم إلى كيفية تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ثم إلى تأثير العمل المسلح الإرهابي على الوضع الداخلي والخارجي للجزائر .

المطلب الأول : تبلور العمل المسلح والإرهابي في الجزائر

تكمن وراء كل ظاهرة مجموعة من الأسباب والدوافع، وبالتالي نفس الشيء ينطبق على ظاهرة الإرهاب في الجزائر، فهناك أسباب ودوافع أدت إلى تبلور العنف المسلح والعمل الإرهابي في الجزائر.

تعود بداية العنف الإسلامي إلى الحوادث التي وقعت في الجامعات بين التنظيمات الطلابية اليسارية المحسوبة على النظام ونهجه الاشتراكي، وجمعيات الطلبة الإسلاميين الذين واجهوا تلك البرامج بالرفض لكونها تدخل ضمن عملية تغريب المجتمع وإبعاده عن قيمه وعقيدته، وقد أدى ذلك إلى حدوث عدة مواجهات في جامعات الجزائر، عنابة، وهران منتصف السبعينات وبداية الثمانينات. عندما كانت الجامعة بؤرة صراع بين اليسار الإسلاميين، وحيث كانت ابرز القيادات الإسلامية سواء بين الجيل الأول أو الثاني أما أساتذة أو طلبة في تلك الجامعات ومن هؤلاء عبد اللطيف سلطاني عباس مدني، محفوظ نحناح، عبد الله عبد الله.

مع نهاية السبعينات تحولت المواجهة إلى حركة عنف تجاوزت أبواب الجامعات ولقد كان السبب الرئيسي للمواجهة بين النظام والحركة الإسلامية هو رفض هذه الأخيرة للخيارات السياسية والاقتصادية والثقافية كونها غريبة عن المجتمع وبعيدة عن مرجعيته الثقافية والدينية، في المقابل تعامل النظام بقوة وعنف مع رموز الحركة ومناضليها في كل مرة تقع فيها المواجهة بينهما.

بداية الثمانينات ظهر تغير نوعي في خط الحركة تزامن مع بروز تنظيمات تفضل العمل المسلح وتدعو إليه بشكل صريح [*] ، ودامت المواجهة المسلحة بين النظام والحركة الإسلامية بقيادة "مصطفى بويعلي" حوالي 20 شهرا، حيث اشتدت خاصة في الفترة ما بين 20 افريل 1985 – 1987،

وكانت نهاية هذه الجماعة بمقتل زعيمها ومجموعة من رجاله، لكن القضاء على حركة بويعلي لم يكن يعني نهاية العنف الإسلامي المسلح.[47]

نشطت الحركة الإسلامية بمختلف فصائلها مع نهاية الثمانينات مستفيدة من الانفتاح السياسي الذي اعقب الاستفتاء على دستور 23 فيفري 1989، مستغلة ضعف النظام الداخلي الذي أنهكته الصراعات إضافة إلى عوامل أخرى خارجية كالحرب على أفغانستان وتقوي الجمهورية الإسلامية في ايران، هذه العوامل عملت على تقوية التيار الراديكالي في الحركة الإسلامية في الجزائر، الذي بات يخطط للاستيلاء على السلطة من خلال اسقاط النظام.

توالت احداث العنف التي تقوم بها الحركة الإسلامية، وبعد توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 عرف العنف المسلح نقله نوعية جديدة حيث جرى تنشيط كل المجموعات التي كانت غير ناشطة وانتشر العنف ليشمل مناطق واسعة من البلاد، ومنذ ذلك التاريخ عرف العنف الإسلامي تصعيدا كبير خلال مراحل تميزت كل واحدة منها بأسلوب معين املته جملة من العوامل منها: الظروف السائدة ، أهداف المجموعات المسلحة وقدرتها على تدمير رد فعل السلطة.[48]

وللتعرف بالتفصيل على ما حصل في الجزائر من إرهاب لابد من التعرف أولا على ما حدث في محليات 1990 وبالتحديد على الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومن ثم كيف ظهرت الحركات الإسلامية المسلحة وما قامت به منذ 1992 – 2000.

أولا : الجبهة الإسلامية للإنقاذ

في فيفري 1989 في جامع السنة في باب الواد بالجزائر العاصمة، اعلن دعاة يمثلون مناطق شتى في البلاد وأمام ألوف الأشخاص، عن إنشاء جبهة إسلامية للإنقاذ وفي أثناء السجال حول دستور الجبهة وظروفها وأنماط عملها، تجابهت وجهتا نظر متعارضتان هما "عباسي مدني"* و"علي بلحاج" و"الهاشمي سحنوني" أن الوقت قد حان لتوحيد صفوف الإسلاميين وتنظيمهم في المقابل نجد الشيخ "احمد سحنون" و"محمد سعيد" اللذين يعتقدان أن هذه المهمة مبكرة.

وبعد إنشاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي رفضه بعض الدعاة ، أجري تشكيل لجنة تحضيرية بقيادة الشيخ حسنوني لتكوين "جامعة الدعوة الإسلامية" جري إنشاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ رسميا يوم الجمعة 10 مارس 1989 في جامع ابن باديس في القبة، وفي 22 أوت من نفس السنة جرى تقديم طلب

---

[47] –أحمد طالب ابراهيمي،**الأزمة و الحل**،ط4(الجزائر:شركة دار الأمة لطباعة و النشر و التوزيع،1999)،ص83.

[48] – محمد تامالت ,مرجع سابق , ص 34.

ترخيص للجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي يبلغ 15عضو وهم الاعضاء المؤسسين الذين وردت أسمائهم رسميا في طلب الترخيص الى وزارة الداخلية، ويتكون برنامج الجبهة من سبع نقاط تدور حول "حفظ وحدة الأمة"، وسيضع موضع الإيديولوجيا المستوردة وجاء فيه أن الجبهة تختار الطريق الوسط والاعتدال وأن عملها جماعي وأنها سترمي إلى تشجيع روح المبادرة للحفاظ على الإرث الحضاري والتاريخي الإسلامي.[49]

إن المشاكل التي تعرضت لها الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تكن وليدة الانتخابات المحلية التي فازت فيها ب 853 بلدية و32 ولاية، فتحصل بذلك بأكبر نسبة متفوقة على الحزب الحاكم والأحزاب الاخرى وبتالي فقد كانت متاعب الحزب الإسلامي الجديد قد بدأت في الحقيقة في جوان 1990 تاريخ هذه الانتخابات وبالذات مع الحكومة والجيش اللذين كانا يتهمانها بممارسة العنف. لم يكن عباسي مدني موافقا على مبدا الدخول في الانتخابات البلدية ل 12 جوان 1990،و كان مقتنعا بمبدأ التغيير من القمة وفي 22 جويلية 1990 عقد ندوة صحفية يتهم فيها السلطة بسلب صلاحيات البلديات التي فازت بها جبهة الإنقاذ.

من جهة أخرى وفيما يخص الإضراب، فان ضغط القاعدة الشعبية هو الذي جعل عباسي مدني يتمكن من تمرير فكرة الإضراب السياسي، وبدأ كل شيء عندما كلف "عباسي مدني" "علي جدي"* بإعداد دراسة وافية حولا القوانين الانتخابية وكان قد قدم تحليلا مستفيضا للوضع السياسي حاملا كل أنواع الانتقادات الممكنة للقوانين وكان لابد من اتخاذ قرار اتجاه هذه الأزمة، في بيان 29 افريل كانت الوثيقة التي تثبت الصراع الحقيقي القائم داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ حول مسالة الإضراب، فقد نجح الفريق المناوئ لعباسي في استصدار اقالة فعلية من منصبه كناطق رسمي للجبهة.

بدأ الإضراب في 25 ماي 1991، واتفق الجميع على أن يرتدي المتظاهرون ملابس بيضاء ويحملون في أيديهم مصاحف، وتم الاتفاق على إيهام السلطة بان الإضراب غير محدود الأجل وان لا يذاع السر وهو أن الإضراب قابل للتجديد فقط.

وبعد الكثير من الوقائع والأحداث فشل الإضراب إلا أن الواقع أن استراتيجية الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت احتلال الشارع ، ومن ثم فرض خياراتها على الحكومة.

---

[49] – لياس بوكراع، **الجزائر الرعب المقدس**(الجزائر: دار الفارابي،2001) ،ص،ص 119،120.

بعدها توالت الاتهامات لعباسي مدني وتوالت المشاكل وتضخم الوضع السياسي في ظل الخلافات، اتخذت السلطة قرارها بالتدخل.[50]

ومن هنا دخلت الجزائر في مرحلة معقدة جدا، هذه المرحلة شهدت تطور الإرهاب الإسلامي.

ثالثا : الحركات الإرهابية 1992–2000

ا– الحركة الإسلامية المسلحة (MIA) 1991– 1994:

غداة الإضراب العصياني (ماي – جوان 1991) أنشأها سلفيون جهاديون يرفضون خيار الشرعية، ويذكرون سلفا حكم صناديق الاقتراع[51]، وقد تأسست هذه الحركة من بقايا تنظيم مصطفى بويعلي الذي اعلن حركته سنة 1982 والتي حلت سنة 1994 والتحق عناصرها بتنظيم الجماعة الإسلامية المسلحة.[52]

عقدت الحركة الإسلامية المسلحة مؤتمرها التأسيسي في شهر فيفري 1992، حيث جرى تعيين عبد القادر شبوطي أميرا لها، وبعد توقيف المسار الانتخابي نالت الحركة الإسلامية القادة الرئيسين للجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكن سياستها في التجنيد النخبي، ورفض دمج الهامشين الكثيرين شجعا على ظهور الكثير من المجموعات الإسلامية المسلحة المناوئة.[53]

---

[50] – محمد تامالت، مرجع سابق ،ص53.

[51] – لياس بوكراع ، مرجع سابق، ص،ص272 ،273 .

[52] – محمد مقدم، **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**(الجزائر: دار القصبة للنشر، 2010) ، ص 136.

[53] – لياس بوكراع، مرجع سابق، ص 274.

*– تامسقيدة: غابة تقع على الحدود بين ولاية البلدية وولاية المدية.

وعلى الرغم من عدة محاولات لم يتمكن "عبد القادر شبوطي" من توحيد مختلف الشرائح المسلحة بسبب نزاعات مصالح دائمة، وعندما بايع عدد من الكوادر النفاذة مثل : "محمد سعيد" و"سعيد مخلوفي" للجماعة المسلحة في ماي 1994، كانت الحركة قد ضعفت ضعفا شديدا، إن موت القائد التاريخي للحركة الإسلامية المسلحة "عبد القادر شبوطي"، في ديسمبر 1993 في تامسقيدة * بداية نهاية لهذه الحركة.

ب- الحركة لأجل الدولة الإسلامية "MEI"(1991-1998):

أسسها "سعيد مخلوفي"سنة 1991 الذي كان ينتمي الى جماعة بويعلي، وهو العضو المؤسس للجبهة الإسلامية للإنقاذ، هذه الحركة حاضرة في القطاع الأوسط (في منطقة الجزائر والقبائل) وفي أعالي سفوح الغرب، طوعت عددا من العسكريين التاركين وانضمت إلى الجماعة الإسلامية المسلحة "GIA" بعد نشر بيان حول الاتحاد والجهاد واحترام الكتاب والسنة الموقع من "سعيد مخلوفي" بنحو خاص.

بعد الأحداث الدموية في نوفمبر 1995، والانقسامات الخطيرة مع "جمال زيتوني"، استعادت الحركة لأجل الدولة الإسلامية عن طريق استقلالها العضوي والعسكري، وبسب نقص العددي الذي كان موزعا على المناطق القريبة من الحدود المغربية، فقد اندثرت بعد سلسلة من حملات التطهير التي قامت بها قوى الأمن وبعد انسحابات منها لمصلحة الجماعات الإسلامية المسلحة، سنة 1996 لم يعد في عداد الحركة سوى 60 رجلا ومنذ 1998، لم يظهر لها أي تنظيم مسلح سري يعمل على التراب الوطني.

ج- الباقون على العهد :

بمبادرة "سعيد مخلوفي" و"قمر الدين خربان" و"اسامة مدني" تأسست هذه المنظمة في جويلية 1991 وأعلنت عن أعمالها الإرهابية الأولى في فيفري 1992، هذه المجموعة قليلة الفعالية، كانت حاضرة أساسا في العاصمة وضواحيها، طيلة السنوات الأولى استفادت من مساهمة المتطوعين الجدد اثر الفرار الواسع من سجن تازولت في جانفي 1994.[54]

أسقطت هذه الجماعة سنة 1997 بقيادة "السي مهدي" المسمى بـ:" عبد الرحمان أبو جميل" ، وعلى الرغم من اسقاطها إلا انها أعلنت عن تنفيذ عمليات هادفة، عبر مطبوعتين تصدران في

---

[54] – محمد مقدم، مرجع سابق، ص 136.

*– الجزأريين: الذين يسيطرون على جهاز الحزب "خلية الأزمة" وشبكات المساندة التي اخذوا يزرعونها وتالي كل الدعم الاتي من الخارج.

أوروبا "نور الصباح" و"صوت الجبهة" وقد التحق عناصرها بتنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال الذي تأسس في 1998.

د- الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح "FIDA":

تأسست سنة 1993، بتحريض من الجزأريين * الملتفين حول "محمد سعيد" داخل "خلية الأزمة" التي أقيمت غداة اعتقال شيوخ الجبهة الإسلامية للإنقاذ، من خصائصها أنها تنظيم إرهابي نخبوي يضم عناصر ذات تكوين جامعي، أما هدفها فهو ارتكاب أعمال عنف مذهلة ذات صدى إعلامي شديد، تستهدف الضباط الكبار، الشخصيات السياسية والفنانين، المثقفين والصحافيين بقيادة عبد الوهاب العمارة واحسين كاشا، كانت تتكون "FIDA" من خليتين :

الأولى : مكلفة بجمع المعلومات عن الأشخاص المستهدفين.

الثانية : موجلة بالعمليات بنحو خاص.[55]

للقيام بعملياتها الإرهابية على احسن وجه، تزودت الفيدا بعتاد معلوماتي دقيق كان يسمح لها بتزوير الوثائق الرسمية، وقد تم تفكيك أخر شبكاتها سنة 1997.[56]

ن- الجماعات المسلحة المستقلة :

ظهر عدد من المجموعات في الضواحي المراكز الحضارية، وهي مستقلة لا تتأثر إلا بأوامر أعضائها، تتألف من شبان هامشين بطالين، وفي اغلب الأحيان أميين وجانحين في العاصمة، تميزت بمجموعتان من الأفعال الدموية والمروعة، الأولى عرفت باسم مجزرة بوزرنية والثانية قامت بالهجوم على الإمبريالية، كانت العملية من تنفيذ مجموعة بقيادة "ياسين عمارة" المسمى "نابولي" والثانية قامت بها مجموعة يقودها أمير احد الأحياء "محمد علال" الملقب "بموح لفيي" ، هناك أيضا مجموعة "منصوري ملياني" المكونة من مقاتلي الأفغان في منطقة بوفاريك الواقعة جنوب غرب العاصمة الجزائر وقامت هذه الجماعات بعدد من العلميات ضد قوى الأمن كما قامت بعدد من عمليات السلب لتمويل نشاطها.

---

[55] – لياس بوكراع ، مرجع سابق، ص 273.

[56] – محمد مقدم ، مرجع سابق، ص 136 .

*– عبد الحق عبادة الملقب أبو عدلان لا ينتمي إلى العلماء، فهو حرفي صفيح في حي براقي إحدى إقطاعات الإسلاميين في العاصمة.

هناك كذلك مجموعة عبد الحق عبادة *، التي شكلها في 1992، من مجموعة شبان بطالين ومنحرفين وجانحين، هذه المجموعة تنهب وتسرق وتعلن أنها تقوم بذلك باسم الله.

هـ- الهجرة والتكفير :

هذا التنظيم الذي أسسه قدامي محاربي أفغانستان، كان يقوده "نور الدين صديقي" و "احمد بوعمرة" وهو ينتمي كذلك إلى جماعة ارهابية مصرية التي تأسست سنة 1974،والتي تنادي بالصراع المسلح، ولقد دخلت هذه الإيديولوجيا في الجزائر من طرف المتعاونين المصريين والسوريين الوافدين في الستينات، وكلما تشكلت جمعية أو جماعة إسلامية، حاولت عناصر التكفير التغلغل فيها. ثم قام اعضاء جماعة الهجرة و التكفير بإرسال شبان إلى بيشاور (باكستان)، من أجل متابعة التدريب العسكري الإيديولوجي في باكستان، كان "جميل رحمان" هو المكلف بتكوين القادمين من البلدان العربية على هذه الإيديولوجيا لإعادتهم من ثمة إلى بلدانهم. منذ عودتهم إلى الجزائر وضع أعضاء هذا التنظيم معلوماتهم الجديدة في الخدمة، وبدأوا بتكوين شبان منطوين على صنع المتفجرات.

ولقد سيطرت التكفير والهجرة على الجماعة الإسلامية المسلحة في عهد إمارة "جمال زيتوني" بعد التصفية الدموية في نوفمبر – ديسمبر 1995.[57]

و- الجماعة الإسلامية المسلحة "GIA" :

أبرزت الجماعة الإسلامية المسلحة نفسها عام 1993 عن طريق و حشيتها و قسوتها البالغة ورفضها المتكرر لتسوية التفاوضية.

برزت الجماعة الاسلامية المسلحة الى الوجود عن طريق فرع من الحركة الاسلامية المسلحة يقودها منصوري ملياني، ففي عام 1994 انضمت فصائل من الحركة الاسلامية المسلحة الى الجماعة الاسلامية المسلحة مثلما فعل سعيد مخلوفي وأتباعه.

كان لتوسيع المجموعة الاسلامية المسلحة و مشاركة الشخصيات البارزة سابقا من جبهة الانقاذ الاسلامي في قيادتها دور في التعقيد الشديد للموقف.

---

[57] -لياس بوكراع ،مرجع سابق،ص191.

في خريف 1994 حاول سعيد و مؤيديه السيطرة على الجماعة الاسلامية المسلحة لكنها فشلت هذة المحاولة،و اثره أكد الجناح القطبي/السلفي الجهادي نفسه ونجح في تأمين القيادة لجمال زيتوني.[58]

تربع "جمال زيتوني" على راس الجماعة الإسلامية المسلحة، وانطلق في غمار الحرب ضد فرنسا، الرسالة الأولى لهذه الحرب كانت خطف طائرة "إيرباص" من الخطوط الجوية الفرنسية عشية أعياد الميلاد وراس السنة، من مطار الجزائر الذي انتهى بتصفية مجموعة القراصنة الجويين في مطار مرسيليا.

في جوان 1995 اراد جمال زيتوني السيطرة على الجماعات الارهابية حيث قام بسلسلة من الاعدامات على اعضاء الجماعات الاخرى من أمثال" عز الدين باغة" احد قادة الحركة الإسلامية المسلحة "MIA"، وفي شهر جويلية من نفس العام صفي "عبد الرزاق رجام" و"محمد سعيد" زعيما تيار الجزأرة و كان لهذا الإعدام صدى كبير على العمل الإرهابي في الجزائر والخارج.

عزل "جمال زيتوني" وطال الانشقاق بعض زعماء مناطق الجماعة الإسلامية المسلحة،وعين مكانه "أبو الوليد" أمير جديد للجماعة الإسلامية والمسلحة وهو الآخر بعد الانقلاب عليه عين "عنتر الزوابري" على رأس الجماعة الإسلامية المسلحة، ولحظة صعوده إلى مرتبة الأمير الوطني للجماعة الإسلامية المسلحة،باشر "الزوابري" بحملة العنف واسعة ، فكثف التصفيات ودحض الاتهامات التي وجهها التيار السلفي الجهادي العالمي إلى الجماعة الإسلامية المسلحة و"جمال زيتوني".[59]

المطلب الثاني : الجماعة السلفية للدعوة والقتال وبروز تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

الجماعة السلفية للدعوة والقتال لم تكتفي بكونها تنظيم جزائري محلي بل أرادت أن تصل إلى العالمية، فأعلنت الولاء إلى التنظيم العالمي بقيادة أسامة بن لادن ثم سعت بعد ذلك إلى الاستقلال بالذات وتكوين تنظيم خاص بها عرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

ا- الجماعة السلفية للدعوة والقتال :

---

[58] – المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات-شرق الأوسط ،**الاسلامية و العنف في الجزائر** ،التقرير رقم 29 (2004)، ص،ص 14،15.

[59] -لياس بوكراع،مرجع سابق،ص،ص300،301.

الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية خرجت من رحم الجماعة الإسلامية الجزائرية عام 1998 وقد أسسها "حسان حطاب"* مع مجموعة ممن اخذوا الجماعة الإسلامية منهجها التفكيري، ظل "حسن حطاب" على راس الجماعة حتى غاية صيف 2003، ثم عين مكانه "نبيل صحراوي".

احتضنت جبال بومرداس اللقاء التأسيسي للجماعة السلفية للدعوة والقتال، وثم تحرير أول بيان لها في 14 سبتمبر 1998 بعنوان جهاد الرحمة، ومنذ ميلادها ذهبت الجماعة السلفية إلى اتهام الجماعة الإسلامية المسلحة بالتفكير وانها مخترقة من قبل المخابرات، بل ذهبت إلى ابعد من ذلك إلى أن هذه الجماعة التي كان عناصرها من الناشطين السابقين في جبهة الإنقاذ، هي مجرد شبكة شكلتها المخابرات لتشوب سمعتهم حسب زعمهم.[60]

وقد ضمنت في بدايتها حوالي 150 الف مسلح يقودهم بعض العسكريين الفارين من أجهزة الجيش والأمن ، وما إن شارفت سنة 2002 على نهايتها حتى أصبحت الجماعة السلفية هي المسيطرة وأصبحت الرقم الأول وسط الجماعات الأخرى.[61]

وعند تنحية "حسان حطاب" عن إمارة الجماعة السلفية عين خلفا له نبيل صحراوي* عند وصوله الى الامارة وجد الجماعة تمر بظروف صعبة للغاية، حاول أن يعطي نفسا جديدا لها، وبعث نشاطها من جديد وكان أول ما قام به نقل

---

*– حسان حطاب: يدعى أبو حمزة من مواليد عام 1968، ببرج الكيفان في الجزائر، التحق بصفوف الخدمة العسكرية كمجند في الجيش ، بعد توقيف المسار الانتخابي في 1992، قرر حمل السلاح والانخراط في صفوف حركة الدولة الإسلامية التي أسسها سعيد مخلوفي.

[60] – أنور مالك، **أسرار الشيعة والإرهاب في الجزائر** (الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، 2011)، ص 530.

[61] – نبيل بويبة، "الأمن في منطقة الصحراء الكبرى، بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية "،رسالة ماجستير،جامعة الدول العربية، القاهرة ،مصر،2009، ص 63.

*– نبيل صحراوي : يدعى أبو إبراهيم مصطفى من مواليد 1969 بولاية باتنة، له تكوين جامعي وبعض الثقافة الدينية.

*– عبد المالك دودكال: المدعو أبي مصعب عبد الودود، من ولاية البليدة، تحصل على شهادة البكالوريا، شعبة رياضيات سنة 1989، التحق بجامعة البلدية بفرع التكنولوجيا ونظر لطبيعة دراسته اسند تاليه مهمة صنع المتفجرات.

مركز القيادة من بومرداس إلى مرتفعات جبال" أكفاد المنيعة" بين ولايتي "تيزي وزو وبجاية" ، للتخلص من الضغط الأمني الشديد.

وبعد مقتل نبيل صحراوي اصبح عبد المالك دروكال* وكنيته أبو مصعب عبد الودود الأمير الوطني لجماعة السلفية لدعوة و القتال، حيث في ديسمبر 1993 التحق رسميا بنشاط المسلح.

فور اعتلاء دروكال لإمارة التنظيم قام بتوسيع مجال نشاطه ليشمل الدول المجاورة وهو ما يمكن وصفه بأقلمة نشاط الجماعة، حيث عملت على تعويض انحصار نشاطها داخل البلاد والانشقاقات التي عصفت بها بعد التحاق أميرها السابق "حسان حطاب" بركب المصالحة الوطنية، باعتداءات عابرة للحدود بإعادة تنظيم مجموعاتها الناشطة في الصحراء وخلف الحدود الجنوبية في عمق التراب النيجيري والمالي، بعد أن وقعت القطعية والعداء المطلق بين الفرقتين من قبل، وظلت الجماعة السلفية للدعوة والقتال تتخذ من المناطق الصحراوية في عمق الصحراء الكبرى قاعدة خلفية للتزويد بالسلاح والذخيرة والمؤونة الغذائية وحتى التدريب والتكوين العسكري واستقطاب المجندين الجدد من دول المنطقة.

ب– إعلان الولاء لتنظيم القاعدة "بن لادن" وإنشاء تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي :

كانت الجماعة السلفية للدعوة والقتال منذ تأسيسها تسعى بكل ما أوتيت من جهد من اجل الانضمام إلى ما يسمى بحركة الجهاد العالمية، ويعتبر أعضاؤها تزكية "أسامة بن لادن" لهم هو فوز كبير لا نظير له.[62]

بعد فترة وجيزة تبين للقيادة الجديدة لتنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال بزعامة أبو مصعب عبد الودود الحاجة إلى الحصول على شرعية من تنظيم القاعدة بأفغانستان قصد وضع حد لنزيف الذي ضرب التنظيم المسلح بسبب الوعود التي قدمها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بإخلاء سبيل كل من يضع السلاح ،وقد كانت سنة 2006 فترة خصبة نشطت

[62] – أنور مالك، مرجع سابق، ص 243.

فيها الاتصالات بين الجماعة السلفية وعدة ناشطين من جنسيات مختلفة قصد الحصول على موافقة "أسامة بن لادن" على أن يكون لتنظيم القاعدة فرع في شمال إفريقيا.[63]

ويكشف رئيس سابق للجنة الإعلامية في تنظيم " الجماعة السلفية الدعوة والقتال" إن فكرة انضمام الجماعة الى تنظيم القاعدة كان على خلفية اعتقال" عبد الرزاق البارا" من طرف حركة معارضة مسلحة في شمال تشاد وكيفية انقاذ عبد "الرزاق البارا"، و كان "احمد دغدع المكني" بأبي عبد الله احمد" أول من طرح الفكرة في خلال النقاش وتحدث كذلك عن فكرة ممارسة الضغط على فرنسا لتمارس هي الأخرى الضغط على هذه الحركة وتكون مساومة فرنسا بتوجيه طلب ابو مصعب الزرقاوي أمير القاعدة في بلاد الرافدين لاختطاف رعايا فرنسيين ولا يتم تحريرهم إلا بشرط واحد هو اطلاق سراح "البارا".

وقال أن الأكيد أن فرنسا ستقوم بالضغط على الحركة التشادية لإطلاق البارا لمبادلته برعاياها في العراق ووافق عبد الودود أن يراسل أبو مصعب الزرقاوي بهذا الشأن. في أواخر 2004 تم إرسال رسالة تتضمن هذا الطلب إليه عبر شبكة الإنترنت ،ورد الزرقاوي بأنه لا وجود لأي مشكلة بخصوص الطلب، ارسل أبو مصعب عبد الودود رسالة إلى الزرقاوي يبلغه بانه لم تعد هناك حاجة لخطف فرنسيين وبدعوة إلى البقاء على اتصال فرد الزرقاوي بدعوته إلى الانضمام إلى القاعدة، وهكذا جاءت فكرة الانضمام إلى القاعدة في بداية 2006.[64]

بتاريخ جانفي 2007، اعلن تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال رسميا انتماءه للقاعدة التي كانت تطمح إلى الإشراف على مجموعة الحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي والتنسيق فيما بينها وهي: الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال الجزائرية، الجماعة الإسلامية للقتال الليبية، الجماعة الإسلامية للقتال التونسية، الجماعة الإسلامية للقتال المغربية.

بعدها اعلن عبد المالك دروكال الملقب بأبي مصعب عبد الودود أمير الجماعة السلفية للدعوة والقتال عن تغيير تسمية الجماعة لكي تصبح "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وقد جاء تغيير تلك التسمية بعد اشهر من المفاوضات بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال وبين أبو مصعب الزرقاوي الذي كان قد انشأ تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين.[65]

---

[63] – نبيل بوبية ، مرجع سابق، ص 67.

[64] – محمد مقدم، مرجع سابق، ص،ص155،156.

[65] – المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، **تنظيم القاعدة والتوجهات المالية والمخاطر المستقبلية**(القاهرة، مصر:21 اكتوبر 2008)،ص8.

استعمل بيان "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" عبارات تستخدم عادة من طرف أبو مصعب الزرقاوي، مثل إن الجهاد فرض عين على كل مسلم في هذا الزمان وبانه الحل الوحيد لوقف الفساد الجاثم فوق صدورنا والاحتلال أمتنا فوق أمتنا الطاهرة.[66]

المطلب الثالث : انعكاس النشاط الإرهابي على وضع الجزائر داخليا ومكانتها خارجيا

أدى الانقلاب السياسي وحظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ومحاولة الحكومة في ما بعد تفكيك الجماعات الإسلامية المتطرفة وسعي الإسلاميين إلى برهنة ثبات قوتهم، إلى مواجهات عنيفة بين قوى الأمن وعصابات إسلامية مسلحة، امتدت طوال عقد من الزمن وآلت دوامة الإرهاب والقمع التي تلت هذه الأحداث إلى ازمه داخلية تركت المجتمع في صدمة عميقة، وكان كل من الحركة الإسلامية المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ والجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال في صلب الحركة التمردية التي اطلقت حملة ضد الحكومة والجيش والمدنيين ولاسيما المفكرين والصحافيين[67]، حيث عملت الجماعات المسلحة على تنظيم صفوفها بداية من 1993 في المناطق الجبلية صعبة الوصول بالنسبة للقوى النظامية، كما أن بعض الجماعات كانت تعمل في بعض المدن الكبرى ،كالجزائر العاصمة في الأحياء الشعبية خاصة حيث كانت تستهدف الأملاك العامة والموظفين العموميين غير أن وسائل الإعلام كانت لا تستطيع تقديم حقيقة الأوضاع للراي العام لذلك لم يكن يعرف بالتحديد ميزان القوى والخسائر لدى الطرفين.[68]

انتشر العنف في الجزائر في مناطق واسعة من الوطن ليعرف تاريخ العنف في الجزائر مراحل تميزت كل مرحلة بأسلوب معين يمكننا عرضها كالاتي :

- الهجوم على الثكنات ومقرات الأمن والدرك الوطني واغتيال رجالها، من اجل جمع السلاح كمرحلة أولى امتدت من 1990-1992.
- التوجه نحو إغتيال المثقفين من الجامعيين وصحفيين وفنانين واستهداف المواطنين، في الأماكن العمومية بالسيارات المفخخة، والحواجز الأمنية المزيفة وتخريب المنشآت القاعدية للدولة من مصانع ومدارس، وسائل نقل، وجسور وقطارات والى غير ذلك في الفترة ما بين 1993-1996.[69]

---

[66] – محمد مقدم، مرجع سابق، ص 155.

[67] – رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة- الفتنة الأصلية والمصالحة الوطنية- ، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، العدد 07،(جانفي 2008)،ص 04.

[68] – عبد النور منصوري، مرجع سابق، ص 103.

[69] – وريدة خيلية، مرجع سابق، ص، ص 189 ،190.

لقد كان ربيع 1994 اصعب فترة عندما عمدت الجماعة الإسلامية المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ إلى مهاجمة أهداف اقتصادية وعسكرية في عدة مناطق بالحرق والتفجير والتخريب حتى أنها تمكنت من فرض السيطرة على بعض القرى، تميزت هذه الفترة بقدرة معتبرة لهذه الجماعات على الاستقطاب وتعزيز صفوفها ضمن فئة الشباب أساسا.

إلى جانب الاغتيالات اعتمدت الجماعات المسلحة التفجير في الأماكن العامة بداية من 1995 لتصل أوجها سنة 1996، حيث كان مئات الأشخاص ضحايا التفجيرات في الأسواق والحافلات والقطارات حيث أعاقت هذه الوضعية الحياة اليومية للمواطنين.[70]

حيث قدرت إدارة المباحث الجنائية الفدرالية الأمريكية عدد القتلى في الفترة من 1992 حتى 1996 بحوالي 20.000 شخص من المسلحين والمواطنين وقوات مكافحة الإرهاب، ولكن الرقم المعلن رسميا من قبل السلطات الجزائرية عن الفترة الممتدة من 1992 حتى 1997 ، 27000 شخص بينهم 189 رضيع و 422 طفل لقوا مصرعهم في التفجيرات العشوائية.[71]

كما بلغ تصعيد العنف، أوجه في الوحشية من خلال عمليات القتل الجماعي "بمجازر" ابتداء من شهر رمضان أي ديسمبر 1997 إلى بداية 1998 ،حيث انتقلت المجازر من ضواحي العاصمة لتنتقل إلى القرى والمداشر والى منطقة الغرب الجزائري حيث قدر عدد الضحايا خلال عشرة أيام بأكثر من ألف قتيل[72].ومن بين المجازر التي قامت بها الجماعات الإرهابية مجاز بني مسوس، ومجازر حي رايس وبن طلحة حيث ذبح أربعمائة شخص خلال ليلة واحدة[73]، كما نال الأجانب نصيب من عمليات الجماعات المتشددة وبلغ عدد القتلى الأجانب 110 شخص في فترة 1992 إلى 1996.[74]

---

[70] – عبد النور منصوري، مرجع سابق، ص 104.

[71] – محمد فتحي عيد، **واقع الارهاب في الوطن العربي** (المملكة العربية السعودية، مركز الدراسات والبحوث، 1999)، ص 117.

[72] – وردة خيلية، مرجع سابق، ص 190.

[73] – رضا مالك، الإرهاب الإسلاموي في الجزائر:تجربة عصيبة ينبغي التمعن فيها،**ملتقى دولي حول الإرهاب السابقة الجزائرية**، الجزائر، 26،27،28، أكتوبر، 2002، ص08.

[74] – وريدة خيلية، مرجع سابق، ص، ص 277، 278.

كما يذهب المؤرخ "بنجامين ستوا" إلى اطلاق توصيف "الحرب" على الأحداث التي عرفتها الجزائر ويرفض تفسير الحرب ضد الإرهاب ويدلل ذلك على بعض حصيلة الأزمة منذ توقيف المسار الانتخابي : مقتل رئيس الدولة " محمد بوضياف" ، مقتل رئيس الحكومة سابق "قاصدي مرباح" وثلاثين الف قتيل معلن.[75]

جدول رقم (03): قائمة اغتيالات لبعض الشخصيات في 1993– 1994

التاريخ	الشخصيات المغتالة
1993/03/14	"سحندري "كادر اعلى عضو مؤسس للجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر عضو مجلس الشورى الوطني" في مدينة غريدي القبة، الجزائر
1993/03/16	"جلالي اليابس" باحث جامعي ومدي المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة في مدينة بن عمر، القبة الجزائر.
1993/03/16	هجوم فاشل على "حمدي طاه "وزير العمل في غزمول (العاصمة)
1993/03/17	محاولة اغتيال عمر" بلهواشات "رئيس تحرير جريدة الوطن في باب الزوار– العاصمة.
1993/05/26	هجوم على" طاهر حاووت " كاتب صحفي
1993/08/05	"رباح زناتي" صحافي في التلفزة
1993/08/09	اغتيال "عبد الحميد بن مني "كادر اداري وملف بدراسات في أسبوعية " Algérie actuualités"
1993/09/11	اغتيال "سعد بختاوي "صحافي في البليدة
1993/02/14	هجوم على "عزيز سماطي "مخرج تلفزيوني
1994/03/02	"اغتيال عبد القادر حيرش "صحافي تلفزة في جسر قسنطينة
1994/03/05	اغتيال الصلاح احمد "مدير" مدرسة الفنون الجميلة في العاصمة
1994/03/05	اغتيال "حسن بن عودة، "صحافي تلفزة في العاصمة

[75] – عبد النور منصوري، مرجع سابق، ص 105.

1994/03/10	اغتيال "عبد القادر علولة "ممثل ومخرج وكاتب مسرحي في وهران.
1994/05/07	اغتيال "فرحات شركين "وهشام قنيفي "صحافيان إذاعيان

المصدر:لياس بوكراع، مرجع سابق،ص277.

جدول (4) : عدد المثقفين ضحايا الإرهاب (1992– 2000)

فئات اجتماعية	قتلى	جرحى	مخطوفون	المجموع
محامون	5	-	-	5
أطباء	25	15	5	45
معلمون	101	36	-	137
قضاة	23	8	3	34
طلاب	41	69	-	110
صحافيون	61	10	3	74
رجال آداب	2	1	1	4
رجال دين	52	7	4	63
فنانون	5	2	4	11
أساتذة	7	2	6	13
موظفون كبار	7	4	-	11
موظفون	682	314	-	996
المجموع	1011	468	24	1503

المصدر: لياس بوكراع، المرجع سابق،ص288.

جدول (5) : عدد القتلى والجرحى من 1993 – 2000

القتلى	الجرحى	السنة
744	432	1993
7473	3172	1994
6524	5665	1995
4475	5241	1996
7244	4492	1997
3042	3759	1998
1475	1981	1999
957	1211	2000

المصدر : الخبر 2002/10/27.

كما خلفت العمليات خسائر مادية هائلة ، حيث أكدت مصادر جزائرية مطلعة أن قيمة الصراع الدائر في الجزائر قد تجاوزت نحو 22,4 مليار دولار.

وبالنظر إلى الأعمال التخريبية الكبيرة التي مست معظم القطاع الاقتصادي سواء العام منه أو الخاص ،فانه يمكن أن نوجز بعض المؤشرات الاقتصادية التي يمكن أن تدلنا على الأثار السلبية التي خلفتها الأزمة السياسية والأمنية على الجزائر ومن بين هذه المؤشرات ما يلي :

1- ارتفاع عجز الميزانية لعام 1998 إلى نحو 3,9 % من الناتج المحلي الإجمالي.

2- انخفاض احتياطي البلاد من العملات الأجنبية عام 1998 بقيمة 6.8 مليار دولار.

3- بلوغ ديون الخارجية للجزائر 31 مليار دولار.

4- تدمير 1500 مشوع اقتصادي منذ 1994 وفقدان 510 الأف عامل وظائفهم مما بلغ معدل البطالة في الجزائر 30 % في الفترة 1987 – 1995.

5- كما خلفت الأعمال الإرهابية الكثير من الخسائر الاقتصادية في جميع القطاعات، حيث تقدر هذه الخسائر بملايير السنتيمات في الفترة الممتدة من 1991-1996 ،حيث قامت الجماعات الإرهابية بتحطيم حوالي 630 مصنع، كما قامت بتحطيم حوالي 550 ألة أشغال عمومية وحرق حوالي 700 سيارة لنقل البضائع وحرق حوالي 2160 شاحنة وحافلة، [76]كما خربت حوالي 22 قاطرة للنقل بالسكك الحديدية، كما تم كذلك تخريب أعمدة الهاتف والأسلاك الكهربائية والمقدرة خسائرها ب 2526 وحدة.

ومن خلال هذه الأرقام يتضح مدى الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد الوطني من جراء الأعمال التخريبية للجماعات الإرهابية،كما أن الجماعات الإرهابية المسلحة قامت بتصدير نشاطها الإرهابي إلى خارج الجزائر وذلك من خلال قيامها بإختطاف الطائرة الفرنسية وعملية تفجير محطة الميترو "سان ميشال".[77]

عانت الجزائر من عشرية سوداء بدأت تداعياتها مع توقيف المسار الانتخابي وتفاقم الوضع اكثر بعد الإضراب الذي قادته ونادت به الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفشل هذا الإضراب وتدخل الجيش في حل المسالة وبالتالي دخلت الجزائر في مرحلة دموية برزت فيها العديد من التنظيمات الإرهابية الخطيرة التي كلفت الجزائر خسائر مادية وبشرية عظيمة جدا.

---

[76] – احميدي بوجليطة بوعلي، "سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر"، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية ، 2009-2010، ص، ص 115، 119.

[77] – وريدة خيلة، مرجع سابق، ص ،ص 277، 278.

الفصل اثاني:الآليات المتبعة في مواجهة الانشطة الارهابية

تعتبر أحداث أكتوبر 1988 بمثابة المفجر لظاهرة العنف في الجزائر، التي استفحلت واستمرت إلى غاية توقيف المسار الانتخابي في 1991، لتزداد حدة العنف بعدها ما أدى إلى ظهور جماعات إرهابية مسلحة عديدة قامت بالعديد من الأعمال الإجرامية في حق الشعب الجزائري، هذه الأحداث أثرت على الوضع في الجزائر سواء داخليا من خلال تسجيل أعداد كبيرة من القتلى و كذا البنى التحتية و ارتفاع نسبة البطالة و غيرها، و خارجيا عن طريق تشويه سمعة الجزائر بين الأمم.

شكل عقد التسعينات من عمر الجزائر وضعا لم تعرفه منذ استقلالها سنة 1962، وبدأت الفترة الدموية بأزمة سياسية بعد توقيف المسار الانتخابي سرعان ما تحولت إلى أزمة أمنية، وعلى اثر الفوضى العارمة التي أصابت الجزائر عملت السلطة على معالجة هذا الوضع الأمني بالمراوحة بين الحل الأمني والسياسي، بين الاستئصالين الداعيين إلى انتهاج الأسلوب الأمني كحل وحيد للخروج من الأزمة، وبين الحواريين الذين يعتبرون أن سياسة الحوار هي الأسلوب المناسب لاستئصال الحركات الإسلامية وتحلل الفتة صعود وهبوط مستوى العنف، انتهى باستقرار الوضع الأمني في نهاية التسعينات بانتهاج سياسة المصالحة الوطنية.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مختلف السياسات التي اتبعتها الجزائر لمكافحة الإرهاب بداية على الاعتماد على الأسلوب الأمني وإنتهاءا بتبني سياسة المصالحة الوطنية كما سنتطرق أيضا الآليات الخارجية التي إعتقدتها الجزائر في مكافحة الإرهاب.

المبحث الأول : الآليات الأمنية

تهدف سياسة الكل الأمني إلى استئصال الجماعات الإرهابية وتهدف كذلك إلى تفضيل المواجهة العسكرية على أن تبحث في الحلول السياسية، حيث مثل المرسوم التشريعي قم 92/44 والمؤرخ في 09 فيفري 1992 الإطار القانوني والمرجع الأساسي للسياسة الأمنية التي انتهجتها السلطات الجزائرية لمواجهة الأوضاع الناجمة، فبسبب التدهور الأمني قام الرئيس الراحل محمد بوضياف بوضع مرسوم تشريعي أعلن بموجبه دخول البلاد في حالة الطوارئ، ابتداء من 09 فيفري 1992 على كامل التراب الوطني، حرصت السلطات الجزائرية على الالتزام بتطبيق هذا المرسوم حيث جندت له مختلف الأطر النظامية من جيش وشرطة ودرك، كما أنشئت تشكيلات شبه عسكرية من حرس بلدي وفرق الدفاع الذاتي: حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى دور الوسائل الأمنية في مكافحة الإرهاب.

المطلب الأول : دور الأسلاك العسكرية والأمنية النظامية "ثلاثية الجيش والشطة والدرك"

الأسلوب الأمني هو الأسلوب الرئيسي الذي اعتمد عليه النظام الجزائري في بداية المواجهة مع الجماعات الإسلامية وذلك انطلاقا من النظر للظاهرة الإرهابية كظاهرة أمنية، وكان لشدة العنف وتوسعه الكبير عامل مفاجأة لجهاز الأمن، الذي عجز في بداية الأزمة عن القيام بدوره ومهامه حيث تعرض لعدة ضربات وهزائم متتالية من الجماعات المسلحة الناشطة.[78]

كما قد سمحت حالة الطوارئ المعلنة بالتدخل السريع لقوات الجيش الوطني الشعبي، وهي الهيئة الجمهورية الوحيدة القادرة على مقاومة الهجمات الإرهابية[79]، كما منح للجيش الوطني الشعبي سنة 1993 مهام أداء عمليات مكافحة الإرهاب والتخريب وأول الحلول التي قامت بها قيادة الجيش هي تنظيم القيادة العسكرية على المستوى الوطني، مع إنشاء مراكز تنسيق الإرهاب[80]، ولقد ابرز الجيش الوطني الشعبي مدى تضامنه الداخلي في مواجهة تهديدات الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجماعات الإسلامية المسلحة، كما تميز الجيش الجزائري في مواجهة الإرهاب بالصلابة والشدة حيث حافظ على وحداته الداخلية وتضامنه العسكري وانضباطه الهرمي رغم تسجيل بعض حالات الفرار منه.[81]

---

[78] – علي التونسي، "الشرطة الجزائية في مواجهة آفة الإرهاب الأصولي"، **مجلة الشرطة**، العدد 68 (الجزائر: فيفري 2003) ،ص 5.

[79] – علي التونسي ، "الشرطة الجزائرية في مواجهة آفة الإرهاب الأصولي"، **ملتقى حول ظاهرة الإرهاب في الجزائر**،الجزائر، 26-27و28 اكتوبر 2002، ، ص 06.

[80] – مفتاح رمضاني، "الآليات السياسية لمعالجة العنف السياسي في الجزائر، 2009/1992"،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2011-2012،ص 67.

[81] – رياض صيداوي ، "سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك"، **مجلة الحوار المتمدن**،العدد 1788(الجزائر ، أفريل 2007)،ص5.

وعلى صعيد متصل أبدا رئيس الدولة عبد العزيز بوتفليقة بأن الجيش لعب دورا مهما للغاية في حياة الجزائر مع احترام الاطار الذي حدده التشريع.[82]

ولقد اعتمدت الاستراتيجية الأمنية أيضا على تشكيل وتكوين وتدريب فرق تدخل سريعة وفعالة أطلق عليها فرق النينجا، المدربة على احدث طرق الكفاح وتفكيك الألغام و تحرير الأسرى والتدخل في الأماكن الصعبة، كما توجد فرق الشرطة التي ترتكز مهامها داخل المدن والتجمعات السكنية الكبرى[83] ، فعلى مستوى المديرية العامة للأمن الوطني أنشئت في 1992 الديوان الوطني لقمع الإجرام "ONRB"، وكان ذلك على مستوى الجزائر العاصمة أما نشاطه فامتد إلى كافة التراب الوطني ونظرا لتزايد النشاط الإرهابي عبر أنحاء التراب الوطني تم إنشاء مصالح جهوية في كل من قسنطينة ووهران وهي ذات اختصاص جهوي يضم عدة ولايات، وفي سنة 1994 ولكثافة النشاط الإرهابي الإجرامي واتساع رقعته عبر التراب الوطني، قامت المديرية العامة للآمن الوطني بإنشاء فرق متنقلة للشرطة القضائية "BMPJ" لمواجهة مختلف التنظيمات الإجرامية وتماشيا مع تطور الإجرام بصفة عامة وذلك وفق لقرار السيد المدير العام للأمن الوطني والحامل لقرم 40 / ن. أ. ج. المؤرخ سنة 1994.[84]

وبإضافة الى المصالح الامن التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني فهناك مجهودات لدرك الوطني التابع لجيش الوطني الشعبي و تختص مهامه الامنية بالمناطق الواقعة مابين المدن و المناطق الريفية [85] ،كما تعتبر احد دعامات الامن و الاستقرار، حيث يحدوه وعي كبير بحساسية المرحلة التي تمر بها البلد في مكافحة الارهاب وهو بحكم طبيعته و تكوينه عازم على القيام بواجباته الوطنية للدفاع عن الوطن و سلامته و امنه الداخلي

---

[82] – الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ،"الجيش مدعو لان يصبح جيشا احترافيا، خطاب القاه يوم 13 ماس 2008 بمناسبة القمة الحادي عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة بداكار سينغال"، **مجلة الجيش** ،ع 537 (الجزائر ، أفريل 2008)، ص 7.

[83] – محمد مسعود قيراط، **الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته مقاربة إعلامية** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)،ص 180.

[84] – فشار بن عطا الله احمد، **الإرهاب في الجزائر، الأسس التاريخية والاجتماعية والاقتصادية واستراتيجية المواجهة الأمنية السياسية، في قدرات الأجهزة الأمنية واثرها في جهود مكافحة الإرهاب** (المملكة العربية السعودية :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ، 2010)، ص ،ص 326، 327.

[85] – محمد مسعود قيراط ،مرجع سابق ،ص180.

حيث ان انتشار وحداته عبر ربوع الوطن واتصال افراده بالمواطنين، يجعل منه عنصر امن فعال كما ان الاحداث الارهابية التي شهدتها البلاد افرزت متطلبات جديدة في مجال الامن و النظام العام، حيث ادى بقيادة الدرك الوطني الى انجاز مشروع يتعلق بإعادة تنظيم الدرك الوطني في مواجهة هذا الوضع بتعزيز قدراته على المستوى المركزي الجهوي و المحلي و منها المفرزة الخاصة لتدخل الدرك الوطني[86] ، حيث دربت هذه الفرق تدريبا خاصا ومتطورا يمكنها من التدخل حتى في المناطق الآهلة بالسكان، حيث تتدخل هذه الفرق الخاصة لمواجهة الجماعات الإرهابية التي كانت غالبا ما تحتجز أشخاصا في حال شعورها بالخطر، وفي بعض الأحيان كانت هذه الفرق تقوم بتحرير الرهائن المحتجزين من طرف الجماعات الإرهابية.[87]

اضافة إلى ذلك سعت السلطات الأمنية إلى قطع مختلف مصادر التمويل على الجماعات الإرهابية وذلك بمتابعة ومراقبة كل العمليات والتحويلات المالية المشبوهة وخصوصا التي يكون مصدرها من الخارج[88].

كما قامت السلطة الجزائرية في سعيها لاستئصال الجماعات الإسلامية المسلحة بدعم وحدات الجيش والدرك وقوات الأمن بالوسائل المادية، الضرورية وكذلك إعادة تنظيم هذه الوحدات بما يتلائم وطبيعة الحرب التي تخوضها فجهزت هذه القوات بمختلف الأسلحة اللازمة الفعالة والحوامات الحربية وطائرات المراقبة وأجهزة الرصد والمراقبة الليلية[89].

أما من الجانب الاستخباراتي فقد أنشئت دائرة الاستعلام والأمن[*] ، وهي جهاز مخابرات داخل الجيش الجزائري.

وما فتئت دائرة الاستعلام والأمن تحاط بالسرية، ولا تتوافر معلومات علنية حول صلاحياته أو سلطاته أو تنظيمه الداخلي، والمعلومات الوحيدة المتوفرة حوله قد رشحت إما من شهادات

---

[86]- وزارة الدفاع الوطني،**تاريخ الدرك الوطني** ،على الموقع الرسمي لوزارة الدفاع ،في:

Mdn.dz/site pricipal/index.php ?=ar.

[87] - احميدي بوجليطة،مرجع سابق،ص124

[88] - محمد مسعود قيراط ، مرجع سابق، ص 180.

[89] - محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 215.

الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان، أو من روايات ضباط الجيش السابقين التي نشرت بعد فرارهم من الجيش الجزائري، وتشير الأقوال التي ادلى بها الأشخاص الذين اعتقلوا لدى دائرة الاستعلام والأمن انها متخصصة في تقديم معلومات استخباراتية في مكافحة الإرهاب، وتضطلع بدور مهم في استجواب الأشخاص الذي يعتقد أن بحوزتهم معلومات حول أنشطة إرهابية، وتشير روايات الضباط السابقين في دائرة الاستعلام والأمن إلى أن الجهاز يتألف من 03 أقسام :اثنان منها يتعاملان مع المسائل الاستخباراتية الداخلية والثالث مع الخارجية منها.[90]

وعلى الرغم من مختلف الجهود التي تضطلع بها جميع القوى الأمنية النظامية، إلا أن الجيش الوطني الشعبي هو المشرف على عمليات مكافحة الإرهاب، فهو يؤدي دور المنسق بين مختلف المصالح الأمنية، حيث تم إنشاء قطاعات عملياتية على مستوى كل قطاع عسكري.[91]

المطلب الثاني : الأطر شبه عسكرية

بالإضافة إلى المؤسسات العسكرية، فان السلطة عمدت إلى إقحام المواطنين في مواجهة الارهاب بإنشائها ما عرف بقوات الحرس البلدي وقوات الدفاع الذاتي، وقد بلغ عدد هذه المجموعات الشبه عسكرية حوالي 150.000 شخص، تشجعهم في ذلك بالإضافة إلى التهديد الذي يتعرضون إليه من طرف الجماعات المسلحة، أوضاعهم الاجتماعية من جراء البطالة المتفشية في أوساط الشعب الجزائري.[92] أما فيما يتعلق بوحدات الحرس البلدي فلقد أنشئت سنة 1993 الذي ضم حوالي 80.000 عنصرا، يكون نشاطه تحت سلطة رؤساء المجالس الشعبية البلدية، يستفيد أعضاؤه من تكوين مكثف لدى الدرك الوطني جهز أفراده بالسلاح الخفيف والبدلة العسكرية كما انهم يتقاضون راتبا، شكل الجهاز لتعويض النقص العددي لقوات الأمن في المناطق الريفية اغلب عناصره من الشباب المنحدر من الأحياء أو القرى حيث مسرح العمليات، يتميزون بمعرفة المنطقة وسكانها[93]، فقد أنشئت في الفترة ما بين 1994-1997 حوالي 2213 مفرزة وزعت على مستوى عدد كبير من البلديات المعزولة في المناطق الريفية.[94]

---

[90]-سلطات بلا حدود:التعذيب على يد الأمن العسكري في الجزائر10جويلية2006، رقم الوثيقة MDE28/004/2006 . ص،ص10،11.

[91] – فشار بن عطا الله احمد، المرجع السابق، ص329.

[92] – محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 215.

[93] – عبد النور منصوري، مرجع سابق، ص 120.

[94] محمد بوضياف ،مرجع السابق، ص 216.

يتمثل دور هذه المراكز في تأمين صلة الوصل بين أجهزة الأمن المتخصصة، في مكافحة الإرهاب وأهالي المناطق النائية كالقيام بعملية جمع المعلومات والحراسة لمنشآت البنية التحتية الاستراتيجية القائمة في هذه القرى.[95]

كما تم تكوين فرق الدفاع الذاتي عبر القرية أو العائلة وتسليحها بصفة بسيطة وتحول البعض منها إلى ما يشبه الجيش الصغير.

سنة 1993 وخاصة مع بداية 1994 شاركت قوات الدفاع الذاتي في مواجهة الإرهاب، باسم الدفاع الشرعي عن النفس، بعد 1997 سن قانون حول جماعات الدفاع الذاتي " Defense Groupe de Ligtime""GLD" ينظم عملها لتفادي الانحرافات التي لوحظت ميدانيا، لم تكتف هذه الجماعات بدورها الدفاعي فقط، فقد كانت تشارك بقوة في عمليات "التمشيط" والعمليات العسكرية الأخرى في مجال جغرافي يتجاوز عادة مناطقها الأصلية.

بداية من 1993 ارتفعت أصوات داخل السلطة للمطالبة بتسليح السكان المدنيين لمواجهة الجماعات المسلحة، فقد اقترحت حكومة رضا مالك إنشاء ميليشيات مكونة من مدنيين مسلحين، يتم تأطيرها من طرف قدماء المجاهدين والعسكريين السابقين بهدف إشراك المجتمع المدني في مواجهة الإرهاب لخدمة هدف مزدوج أمني / سياسي، إيجاد قاعدة اجتماعية لدعم سياسة مكافحة الإرهاب[96]، إلا انه لا توجد معلومات دقيقة وموثوق بها سواء أكانت رسمية أم غير ذلك عن عدد أعضاء مجموعات المليشيات، التي تسلحها الدولة منذ 1994 وتتراوح التقديرات المختلفة بين 100 ألف وما يربو على 200 الف، حيث في سنة 1998 ابلغ رئيس الوزراء آنذاك "احمد أويحي" انه تم تشكيل أكثر من خمسة ألاف مجموعة من مجموعات المليشيات الذي غير اسمها إلى مجموعات الدفاع الشرعي، ويعرف أعضاؤها أيضا باسم الوطنيون أنه سيتم إنشاء المزيد من هذه المجموعات.

سنة 1995 أصبحت وسائل الإعلام تدعو المواطنون إلى التسلح تحت غطاء" رجال خلقوا للوطن"،أو "رجال واقفون" كما ساعدت فكرة الميليشيات على تقليص القاعدة الشعبية الإسلاميين[97].

---

[95] – أحميدي بوجليطة بوعلي، مرجع السابق، ص 125.

[96] – الجزائر:الافلات من العقاب جدار يحجب الحقيقة و العدالة، نوفمبر2000، رقم الوثيقة MDE28/011/2000 ، ص30.

[97] _ فيصل القاسم،جزائر التسعينات، بلا حدود، الجزيرة،4 ديسمبر2011.

كما دعت السلطات سكان الأرياف المعزولة في الدواوير والمزارع الصغيرة، الذين يتعرضون لتهديد الجماعات المسلحة، إلى تحمل نصيبهم من المساهمة العسكرية والمساهمة في ضمان امنهم، تساهم هذه التشكيلات في تكملة الشبكة الأمنية في الأرياف وتضييق الخناق على النشاط الإرهابي ضمن استراتيجية تدريجية لتحويل الرعب غير أن عملية تسليح المواطنين لم تجري في وقت واحد فقد بدأت ببطء منذ مارس 1994 وامتدت حتى سنة 1997.[98]

رغم جهودات هذه التشكيلات المنشاة في اطار مكافحة الإرهاب، إلا انه تم انتقاد هذا الإجراء من طرف بعض الأحزاب السياسية المعارضة، ومن طرف منظمات دولية بحجة أن هذا التنظيم هو عبارة عن ميليشيات عسكرية أو مرتزقة غير ملزمين بتطبيق واحترام القوانين والمواثيق الدولية الخاصة بالدفاع والأمن وتطبيق حقوق سجناء الحرب.[99]

المبحث الثاني : الآليات الاقتصادية والسياسية

---

[98] – عبد النور منصوري ، مرجع سابق، ص 121.

[99] – محمد مسعود قيراط، مرجع سابق، ص 182.

إلى جانب الآليات الأمنية التي اتخذتها الجزائر والمتمثلة في الأطر العسكرية، إرتأت خوض غمار المواجهة أيضا من خلال المجال الاقتصادي والسياسي وذلك من خلال طرح أليات تنموية في المجال الاقتصادي وكذا أليات سياسية من خلال الحوار الوطني وندوة الوفاق، بالإضافة إلى أليات أخرى في المجال القانوني والقضائي من خلال قانون الرحمة، الوئام المدني وكذا المصالحة الوطنية.

المطلب الأول : الآليات التنموية

في سبيل النهوض بالمجال الاقتصادي قامت الدولة الجزائرية بطرح العديد من البرامج التنموية.

1- برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى(01افريل 1994-31 ماس 1995) :

في بداية عام 1994 طرأ تدهور أخر في الاقتصاد الجزائري، فالسياسات المتبعة سابقا قد فشلت في تحقيق أهدافها، كما أن أسعار البترول عرفت تدهورا[100]، واضطرت السلطات الجزائرية إلى تقديم طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي ووقع الاتفاق الذي يهدف إلى استعادة وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق معدل متوقع بين 03 إلى 06 % تقليص معدل التضخم، وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14 % ومواصلة تحديد الأسعار وإلغاء الدعم من المواد الاستهلاكية والاهتمام بالقطاع الفلاحي، وتنشيط قطاع البناء والأشغال العمومية، وكذا رفع أسعار الفائدة المطبقة من إعادة تمويل البنوك وقد حقق برنامج الاستقرار الممتد على مدى سنة واحدة النتائج التالية :

- بلغت نسبة المواد الاستهلاكية المحررة أسعارها 85 % من مجموع السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك.
- تعديل أسعار الكهرباء والحليب و السميد كل 03 اشهر.[101]

2- برنامج التصحيح الهيكلي (22 ماي 1995- 1998) :

يهدف البرنامج إلى تكييف البنية الاقتصادية وفقا لمقتضيات اقتصاد السوق، كما يعمل البرنامج على تعميق الإجراءات الإستقرارية بالإضافة إلى تبني إجراءات مكملة التأثير على الفرص وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط.

فيما يخص الإجراءات ذات الطابع الإستقراري، تنصب الجهود على رفع الدعم على الأسعار إلى غاية الوصول إلى تحرير كامل لأسعار السلع والخدمات، تحرير الفائدة وإعطاء الاستقلالية اكثر للبنوك في طرح القروض، تحرير أسعار الصرف وفقا لقوى السوق، والقضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار، وذلك عن

---

[100] - كمال عاشي ، "التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد " **مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية**(جامعة باتنة ، الجزائر)، ص 08.

[101] - محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 218.

طريق تقليص النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي والتحكم في التضخم وجعله في مستوى معقول.

وفيما يتعلق بالإجراءات ذات الطابع الهيكلي، فقد اكد البرنامج على فتح الراس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين (الأمر 21/95) وقد حددت حوالي 300 مؤسسة ووحدة إنتاجية لهذا الغرض، العمل على تنويع الصادرات من غير المحروقات وكذلك إنشاء صندوق مالي لتسهيل عمليات الخوصصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات، وتعويض صناديق المساهمة بالمجمعات وإصلاح النظام المالي والمصرفي في طلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وبدا المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي سنة 1997.

وقد تحصلت الجزائر من خلال هذا الاتفاق على قرض قدره 1.8 مليار دولار أمريكي وقامت بإعادة جدولة ديونها من اجل مواجهة احتياجات التمويل ،التي أقدرها البرنامج بـ4.7 مليار دولار بين 1995 – 1996 و 3.7 مليار دولار من 1996-1997 مليار دولار ومليار دولار بين 1997-1998.[102]

3- برنامج الإنعاش والنمو الاقتصادي للجزائر :

قد وضعت الجزائر في أفريل 2001، مخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واطلق عليه اسم برنامج الإنعاش الاقتصادي، مستخدمة في ذلك عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف، من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية[103]، ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو برنامج اتفاق رأسمالي، بإنفاق مبلغ إجمالي 525 مليون دينار جزائري، نحو 13 % من إجمالي الناتج المحلي لعام 2005 ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، والتي تعزز المرافق العمومية، الري، النقل ومنشأت القاعدة وتحسين الظروف المعيشية والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

4- البرنامج الخماسي التكميلي" برنامج دعم النمو 2005-2009":

---

[102] – كمال رزيق، أبو عزور عمار، التصحيح الهيكلي وأثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مداخلة مشتركة مقدمة للملتقى الدولي :**حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر**(جامعة سطيف،الجزائر، 29-30 أكتوبر 2001)، ص 05.

[103] – كمال عاشي، مرجع سابق، ص 14.

يعد هذا البرنامج بمثابة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ولقد نفذ في الفترة 2005-2009 خصص له مبلغ يفوق 150مليار دولار أمريكي [104]،حيث عملت الحكومة الجزائرية انطلاقا من المبادرة الأولى التي قام بها رئيس الجمهورية الجزائرية في إعداد برنامج وطني لدعم النمو الاقتصادي، برنامج خماسي تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، يكون في مستوى التحديات التي كان لا بد للجزائر من رفعها في حدود الإمكانيات المتوفرة، إن هذا البرنامج كلف حوالي 4200 مليار دولا من النفقات العمومية التنموية بالنسبة للمدة الجارية من 2005 إلى غاية 2009، فأعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة ثم السكن، وقطاع النقل والبنية التحتية عموما وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز وتطوير الزراعة ودعمها وتحلية مياه البحر، ثم طرح تنمية الهضاب العليا والجنوب.

ولكن بالرغم من محاولة السلطات تطبيق برنامج إعادة الهيكلة وتأهيل المؤسسات، إلا أنه نجد أن الصناعة الجزائرية خارج المحروقات تعيش أزمة حسب أرقام الديوان الوطني للإحصائيات في سنة 1990 ،كانت حصة القيمة المضافة الناتجة من القطاع الصناعي خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام 11 % مقابل 8.5 % في 1995 و 6%لسنة 2000 و 5.7 % فقط لسنة 2005، وأيضا ضعف الاستثمارات التي عرفت تراجع بنسبة 16 %سنة 2004 ، حسب "الكناس" 18.1 مليار دينار جزائري بنسبة 2003، مقابل 15.02 مليار دينار جزائري سنة 2004 وبنسبة 4.3 % من رقم الأعمال اللاحقة في القطاع.[105]

5_البرنامج الخماسي 2010_2014:

يعد هذا البرنامج أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل 286 مليار دولار امريكي.

وبالنظر لضخامة المبالغ المرصدة و حجم الأهداف المتوخى الوصول إليها من خلال تنفيذ هذه السياسة كان لابد من تحديد الآثار الأولية المترتبة عن تنفيذها على الاقتصاد الوطني، عن طريق اجراء دراسة تقيمية لها في الفترة 2000-2010 بغية الوقوف على مزاياها وتحديد النقائص التي ميزتها من أجل تجنبها.[106]

المطلب الثاني : الأليات التفاوضية السياسية

---

[104] - نبيل بوفليح، "دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، عدد 12 (ديسمبر 2012)، ص ،ص 244

[105] - كمال عاشي، مرجع سابق، ص، ص 15،16.

[106] - نبيل بوفليح ،مرجع سابق، ص244.

إرتأت الجهات السياسية أن الخيار السياسي يتمثل في إشراك الحزب المحل "حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية" في الحوار والتفاوض مع قياداتها لإيجاد تسوية للأزمة، ما يعني أن هناك اعتراف بمسؤولية هذا الحزب في أعمال العنف، وان الجماعات الإرهابية ليست سوى ألية عسكرية له وتتمثل الآليات السياسية التفاوضية في :

1- الحوار الوطني :

عندما اغتيل رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف في 29 جوان 1992 فكر المجلس الأعلى للدولة في مسالة اعتبرها هامة جدا، لذلك كانت القضية الأولى المطروحة هي هل يكتفي المجلس بأعضائه المتبقين بعد وفاة رئيسهم أم تشكيل الخماسية بعضو أخر، وبعد جمل من المناقشات والحوارات بين الأعضاء تم في النهاية انتخاب "عبد السلام بلعيد" رئيسا لهم بدعم من "خالد نزار".[107]

لقد كانت الانطلاقة في الحوار الوطني بين المجلس الأعلى للدولة والمعارضة ابتداء من 1992/09/21، حيث ميزها استقبال المجلس للأحزاب السياسية التي قدمت مذكراتها المتضمنة في مجملها تصوراتها وإقتراحتها حول كيفية تسيير المرحلة الانتقالية، وكان من ضمنها الأحزاب الإسلامية "حركة المجتمع الإسلامي، حركة النهضة الإسلامية وكانت هذه المرحلة مليئة بالمواقف والآراء المتناقضة، فهناك من وافق السلطة في مسعاها، وهناك من وضع شروط للمشاركة في الحوار، وانتهت المرحلة الأولى بإعلان المشروع الأولي للأرضية المتعلقة بالمرحلة الانتقالية والذي يتم عرضه على الأحزاب والجمعيات للدراسة والإثراء للتحضير للقاء الوطني.

أما المرحلة الثانية فقد انطلقت عقب خطاب الرئيس علي كافي أنذاك في تاريخ 1993/03/14 الذي تضمن إشارات واضحة حول ضرورة العودة إلى شرعية الدستورية، وقد أخذ رأي الشعب حول افضل الصيغ لتسير المرحلة الانتقالية، وجرت لقاءات مع مختلف الأحزاب بحيث شارك في الحوار 11 حزبا و78 جمعية نقابية واجتماعية مثلت المجتمع المدني، حيث ركز المتحاورون على ضرورة الخروج من الأزمة وتجنيد كل الوسائل لإيقاف العنف وعلاج أسبابه.[108]

وجاءت المرحلة الثالثة التي كان الحوار فيها جماعيا حيث انطلق بتاريخ 1995/05/25 وعرضت فيه السلطة توسيع المجلس الاستشاري الوطني بغرض التقرب من المعارضة، وتم إنشاء لجنة

---

[107] – محمد تامالت، مرجع سابق، ص 25.

[108] – مفتاح رمضاني، مرجع سابق، ص 76.

الحوار التي أسندت لها مهمة المصادقة على أرضية تنظيم المرحلة الانتقالية وتسيير الحوار الوطني، وزادها دعم وزير الدفاع المعين حديثا أنذاك "اليمين زروال" الذي وجه نداء إلى كافة القوى الوطنية لتساهم في إيجاد حل جماعي للازمة قبل نهاية 1993، وبعد العمل الحثيث من طرف لجنة الحوار و أعلن عن تاريخ انعقاد ندوة وطنية يومي 25 و 26 جانفي 1994 وأصدرت اللجنة مشروعا تمهيديا للمرحلة الانتقالية.

من أهم الاتفاقيات التي عقدت في اطار الحوار الوطني نجد اتفاقية "سانت ايجيديو" التي أبرمت بين يومي(22-23نوفمبر1994)التي تم تطبيقها في جانفي 1995، حيث اجتمعت فيها الجمعية الكاثولكية "سانت ايجيديو" والاحزاب السياسية التي شاركت في الدور الاول للانتخابات التشريعية 1991، بهدف التوصل الى حل سلمي حظي هذا اللقاء بدعم سري من طرف بعض الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية اتفقت تلك الاحزاب على ارضية سياسية لبناء دولة ديمقراطية، لكن النظام رفض بشدة الدعوة للمشاركة في الاجتماع للرجوع الى المسار الانتخابي وفق قواعد حددها الاتفاق، رأت الدولة في الاتفاق تدخل في الشؤون الداخلية لها،كما رفضت الجماعة الاسلامية المبادرة كليا و على اثر ندوة روما شهد شهر نوفمبر تصاعد لموجة العنف في الجزائر.[109]

2-ندوة الوفاق :

لقد كانت الندوة نتاجا للمتغيرات التي أجريت في نظام الحكم والتي كانت محاولة للخروج بالجزائر من الأزمة متعددة الأوجه التي عاشتها منذ إيقاف المسار الانتخابي في عام 1991.

ترأس السيد "يوسف الخطيب" رئيس لجنة الحوار الوطني أشغال الندوة التي ميزتها الاستجابات العديدة للأحزاب السياسية منذ بداية أعمال الندوة ، وكانت هناك محاولات لترشيح بعض الشخصيات لمنصب رئيس الدولة لتسيير المرحلة الانتقالية، إلا أن ذلك لم يتم فأوكلت مهمة تعيين رئيس الدولة للمجلس الأعلى للدولة، وتمثل المشروع التمهيدي للأرضية الوطنية التي تضمنت الإجماع حول تنظيم المرحلة الانتقالية وتسييرها بواسطة النقاش بين مختلف التيارات السياسية الوطنية، وقد هدف الوفاق بدوره إلى توفير الشروط الضرورية للخروج من الأزمة والعودة إلى المسار الانتخابي ويتمحور الوفاق حول ما جاءت به المادتان 01 و02 من وثيقة النظام الداخلي للوفاق الوطني وتتمثل فيما يلي:

- المصادقة على مشروع الأرضية، وتبني الأحكام الواردة فيها واللوائح التي تلحق بها.

---

[109] -عبد النور منصوري،مرجع سابق،ص261.

- تحديد المقاييس العددية والنوعية لتعيين أعضاء المجلس الوطني الانتقالي وشروط تنصيب المجلس.
- تحديد المرحلة الانتقالية لمدة ثلاث سنوات كحد اقصى.
- تحديد المؤسسات التي ستسود المرحلة الانتقالية.
- تحديد الآجال الانتخابية.
- اعتماد الحوار كوسيلة لإنجاز المرحلة الانتقالية.

و تمت المصادقة على الأرضية بالإجماع حول المرحلة الانتقالية بعد قراءة الصيغة النهائية وذلك بالإجماع من طرف الحاضرين وخرجت اللجنة في ختام أعمالها بلائحة سياسية تضمنت:

- المحافظة على الوحدة الوطنية، واحترام الطابع الجمهوري الديمقراطي للدولة واحترام مبادئ الإسلام واللغتين العربية والأمازيغية كجزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية وتكريس التعددية والتداول على السلطة.
- نبذ العنف كوسيلة للتغيير السياسي أو الوصول والبقاء في السلطة.
- عدم استعمال الدين لأغراض حزبية، وعدم استعمال وسائل الدولة وكذلك المساجد لأغراض حزبية.
- كما دعمت اللائحة السلطة المسؤولة على تسيير المرحلة الانتقالية إلى مواصلة الحوار وتعميقه من كل الأطراف في المجتمع لتحقيق السلم المدني والأمن والانتعاش الاقتصادي وتعزيز المؤسسات للعودة إلى المسار الانتخابي.[110]

وفي مجمل القول يمكن اعتبار ارضية الوفاق الوطني التي أبرمت في 13 جانفي 1995بين مختلف الأحزاب السياسية الوطنية عبارة عن نقاش ذو طابع سياسي تاريخي جاد و صريح من أجل وضع أرضية صلبة لحل سياسي سلمي للأزمة الجزائرية.[111]

المطلب الثالث : ألية التسويات القانونية والقضائية

---

[110] – مفتاح رمضاني، مرجع سابق، ص،ص 78،77.

[111] –أنور نصر الدين هدام،**المصالحة الوطنية في الجزائر خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار سلطة سياسية** (سويسرا: معهد هوقار،2007)، ص 93.

اتبعت الجزائر العديد من الأليات في سبيل مواجهة سلبيات ومخلفات الإرهاب، وكانت من ضمنها الآليات القانونية والقضائية التي تمثلت في قانون الرحمة، الوئام المدني، المصالحة الوطنية.

1– قانون الرحمة :

لقد انتهجت السلطة الجزائرية في إطار مكافحتها للظاهرة الإرهابية في المرحلة الثانية طريقة مغايرة للمسلك الذي سلكته في المرحلة الأولى، وذلك بأن تبنت سياسة التدابير التحفيزية للحد من ظاهرة الإرهاب، خاصة بعد أن تأكد من أن العمليات الإرهابية في تصاعد مستمر من جهة، ومن جهة أخرى فشل السياسة الجزرية والردعية المتبعة في المرحلة الأولى، وبذلك حاول المشرع إيجاد أليات تتماشى وطبيعة هذه المرحلة عن طريق تقرير تدابير إغرائية تحفز على وقف العمل الإرهابي وتمكن من إعادة إدماج الإرهابيين داخل صفوف المجتمع مجددا.[112]

من بين الإجراءات المتخذة في المجال التشريعي نجد تدابير الرحمة المبنية على الأمر قم 21/95 المؤرخ في 25 فيفري 1995، حيث نصت المواد التالية منه على :

- **المادة 20** : لا يتابع قضائيا من سبق وان انتمي إلى احدى المنظمات الإرهابية المذكورة.
- **المادة 78–80 من(ق. ع. ج)** : ولم يرتكب أية جريمة من جرائم المنصوص عليها في المادة نفسها أدت إلى قتل شخص أو سببت له عجزا دائما أو مست بالسلامة المعنوية، أو الجسدية للمواطنين أو تخريب أملاك عمومية.
- **المادة 30** : لا يتابع قضائيا الشخص الذي يكون حائزا على أسلحة ومتفجرات أو وسائل مادية وقام بتسليمها تلقائيا إلى السلطة.
- **المادة 40** : تحقق العقوبات بالنسبة للأشخاص المرتكبين لأفعال إرهابيين[113]، ومن التدابير الأساسية الأخرى لقانون الرحمة:
- تخفيض مدة السجن من الحكم بالإعدام إلي 15 _20 سنة حبس.2
- إذا كانت العقوبة المستحقة السجن المؤبد تخفض إلى الحبس ما بين 10 إلى 15 سنة.

في الحالات الأخرى تخفض العقوبة إلى النصف وحددت هذه الأحكام جميعها في" المادة 04" من القانون، كما انه على الرغم من كون قانون الرحمة قانونا استثنائيا فانه من يستفيد من تدابير الرحمة لا يستفيد من تدابير العفو المنصوص عليها في الدستور "المادة 05" .

---

[112] – مفتاح رمضاني ، مرجع سابق، ص 100.

[113] – فشار بن عطا الله احمد، مرجع سابق ، ص 325.

ومن أجل تسهيل الاستفادة من هذه التدابير وضع المشرع الجزائري مجموعة من الإجراءات الخاصة بذلك جاءت في المادتين "06 و 07 "والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الحضور التلقائي للمتورطين في الأعمال الإرهابية للقضاء أو السلطات الإدارية والأمنية أو العسكرية لتسليم أنفسهم يستلمون على إثره وصلا عن حضورهم.
- إحالتهم إلى المحاكم الجنائية بعد التأكد من سلامتهم العقلية الذهنية وذلك بفحص طبي.

ولقد أدت هذه التدابير ليس فقط إلى تشجيع أعداد من الإرهابيين عن التخلي عن إجرامهم والامتثال للقانون، ولكن أيضا استطاعت أن تنزع نهائيا الغطاء السياسي عنها خاصة بعد إعلان الجيش الإسلامي للإنقاذ عن توقيف عملياته الإرهابية ابتداء من 01 أكتوبر 1997، مما جعل الجماعات التي كانت تتحدث عن شرعية العنف بسبب إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية سنة 1991 تفقد ورقة تعبئة أساسية.

ولكن مع ذلك وعلى الرغم من النتائج الإيجابية العديدة التي حققها هذا القانون، إلا أنها لم تكن كافية بالنظر لتحول الجماعات الإرهابية التي ر فضت الاستفادة من أحكام هذا القانون إلى منحى أكثر تطرفا وراديكالية ،بارتكابها مجازر وحشية لم يسلم منها لا نساء ولا أطفال ولا رجال ولا عجزى بل حتى رضع، وأمام هذا الاحتقان الداخلي اقترح السيد عبد العزيز بوتفليقة في برنامجه السياسي كمرشح في الانتخابات الرئاسية المسبقة لشهر أفريل 1999 بترقية تدابير الرحمة إلى سياسة الوئام المدني والتي تم تفعيلها مباشرة بعد استلامه مقاليد الحكم.[114]

2- سياسة الوئام المدني :

صدر قانون الوئام المدني (القانون رقم 08/99)، ودخل حيز التنفيذ يوم 13جويلية 1999 بعد أن أقرته الحكومة ثم المجلس الشعبي الوطني(البرلمان)و مجلس الأمة، وبعد شهرين طرح القانون في استفتاء عام يوم 16سبتمبر1999، حيث لقي وفقا لجميع التقديرات الرسمية و غير الرسمية تأييدا شعبيا واسع النطاق.[115]

باشر الرئيس بوتفليقة مباشرة بعد تأدية اليمين الدستورية بطرح معالم سياسية الوئام المدني في خطاباته، حيث اعلن رسميا في خطاب وجهه للأمة يوم 1999/05/29عن عزمه تبني سياسة متسامحة لصالح الراغبين في التوبة بقوله :

---

[114] – أمحند برقوق، مرجع سابق، ص22.

[115] –الجزائر:الافلات من العقاب جدار يحجب الحقيقة و العدالة،(رقم الوثيقة MDE28/011/2000)،نوفمبر2000،ص04.

"فما لشعبنا من إيمان عميق بقيم التسامح وحب الخير أتوجه رسميا إلى من عاد إلي الله والوطن وسواء السبيل ،وأؤكد بصفة قاطعة اني مستعد تمام الاستعداد للإقبال عاجلا على اتخاذ كل التدابير التي تخول لهم العودة الكريمة إلى أحضان أمتهم في كنف احترام قوانين الجمهورية.[116]

يشمل قانون المدني 43 مادة موزعة على 6 فصول، ويمنح عفو كامل او جزئيا للمتطرفين الاسلاميين الذين يسلمون أنفسهم لسلطات قبل المهلة التي يمنحها القانون، و تعهدوا بتوقفهم عن كل نشاط ارهابي او تخريبي[117]، كما أن المتمردون الإسلامويين مؤهلين للعفو في حال وافقوا على تقديم معلومات بشان ماضيهم، شرط أن لا يكونوا تسببوا بمقتل مدنين أو عجزهم، أو اغتصبوا نساء، أو استخدموا متفجرات في أماكن عامة وكانت أحكام منخفضة لا عفوا شاملا ستصدر في حق الجزائريين الذين اقترفوا أيا من هذه الجرائم، والحقيقة لم تشكل الجرائم الخطيرة في معظمها موضوع تحقيقات جنائية لذلك منح العفو بصورة اعتباطية.[118]

ولقد جاء قانون الوئام المدني بتدابير لصالح المتورطين في أعمال الإرهاب وقد قسمت هذه التدابير إلى ثلاث مجموعات :

ا– تدابير الإعفاء من المتابعات : والتي تعمق من التدابير التي جاء بها قانون الرحمة، وتشمل هذه التدابير الذين كانوا ينتمون لجماعات وتنظيمات إرهابية ولم يتركبوا جرائم دم وشرف وأعلنوا صراحة عن توبتهم "المادة 03" من قانون الوئام المدني، كما تظم أيضا الأشخاص الحائزين على أسلحة ومتفجرات وسلموها لسلطات العمومية وفقا للمادة الرابعة من نفس القانون.

ب– تدابير الوضع رهن الإرجاء: وهي الصنف الثاني من التدابير التي أقرها قانون الوئام المدني لصالح المتورطين والمورطين في أعمال الإرهاب، وقد تم التنصيص عليه في الفصل الثالث على شرحه في المواد "06 إلى 26 "ويعني الإرجاء هنا التأجيل للمتابعات خلال الفترة محددة تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات كحد اقصى بغرض التأكد من الاستقامة الكاملة للشخص الخاضع له المادة" 06"، أما بالنسبة للفئات المعنية بتدابير الوضع رهن الإرجاء فقد قسمت إلى مجموعتين حددتها المواد"07" و "08" وهما [119]:

---

[116] – أمحند برقوق،مرجع سابق، ص 26.

[117] –المنظمة العربية لحقوق الانسان،حقوق الانسان في الوطن العربي،**تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان**،(مصر،القاهرة،2000)،ص107.

[118] – رشيد تلمساني،مرجع سابق ، ص 12.

[119] – أمحند برقوق، مرجع سابق، ص 30.

- **الفئة الأولى** : تضم الأشخاص الذين سبق وأن انتموا إلى احدى التنظيمات الإرهابية والذين لم يرتكبوا، ولم يشاركوا في جرائم أدت إلى قتل أو تقتيل جماعي، ولم يستعملوا متفجرات في أماكن عمومية ولم يرتكبوا جرائم اغتصاب، وعبروا عن توبتهم فرديا وجماعيا كما ذكرت سابقا (المادة 07).
- **الفئة الثانية** : تضم الأشخاص الذين سبق لهم الانتماء إلى احدى المنظمات الإرهابية والذين ارتكبوا جرائم القتل الفردي وجرائم الاغتصاب، ولكنهم لم يرتكبوا جرائم القتل الجماعي، ولم يستعملوا المتفجرات في الأماكن العمومية وأعلنوا عن توبتهم جماعيا (المادة 08).

ولقد نص قانون الوئام المدني على إمكانية إسقاط وإقصاء التدني والإرجاء نتيجة سلوك المعني أو رفعا قبل انقضاء المدة نتيجة حسن سلوكه وذلك على النحو التالي :

- صدور سلوك سلبي من المعني وقد شرح هذا القانون في المادتين" 10" و"18" بحيث تم إلغاء الوضع رهن الإرجاء في حالة مخالفة الخاضع له لشروط الواجب الالتزام بها.
- في التأكد أثناء فترة الإرجاء من وقائع وأفعال ارتكبها الشخص الخاضع للإرجاء، ولكنه لم يصرح بها أثناء تسليمه للسلطات، كذلك في حال إخفائه لمعلومات حول جرائم ارتكبها أخرون وذلك حسب ما تقره المادة" 10" التي تنص على انه اذا تم خلال تأجيل المتابعات التأكيد من الوقائع غير المصرح بها ضد شخص أو عدة أشخاص خاضعين للإرجاء يلغي فورا تأجيل المتابعات الجزائية ويتم حينئذ تحريك الدعوة العمومية وفقا لقواعد القانون العام.

ج– تدابير تخفيف العقوبات : يتم التنصيص على هذه الإجراءات في المواد " 27" إلى "29" من الفصل الرابع للقانون لتدابير استثنائية تشمل ثلاث فئات من المورطين والمتورطين :

- الأشخاص الذين سبق وأن انتموا إلى احدى المنظمات الإرهابية والذين ارتكبوا جرائم القتل الفردي أو الاغتصاب والذين لم يسمح لهم بالاستفادة من نظام الإرجاء وهذا وفقا "للمادة 27" من هذا القانون.
- الأشخاص الذين سبق وإن انتموا إلى إحدى المنظمات الإرهابية والذين ارتكبوا جرائم القتل الفردي أو الاغتصاب واستفادوا من تدابير الوضع رهن الإرجاء وإخباره بنجاح "المادة 28" من هذا القانون.
- الأشخاص الذين سبق وأن انتموا إلى إحدى المنظمات الإرهابية والذين ارتكبوا جرائم القتل المتكرر والقتل الجماعي واستعملوا المتفجرات في الأماكن العمومية أو الأماكن التي يتردد عليها الناس.[120]

---

[120] – أمحند برقوق،مرجع سابق، ص 32.

ومن اجل إعطاء قيمة عملية وحركية لقانون الوئام المدني استصدر رئيس الجمهورية ثلاثة مراسيم تنفيذية بغية تدعيم قانون الوئام المدني، وشرح بعض المواد الغامضة وتوضيح إجراءات الاستفادة من التدابير بصفة مفصلة حتى يسهل تطبيقه :

- المرسوم التنفيذي رقم 99 -142 (الصادر يوم 20 جويلية 1999) المحدد لخطوات تسليم مرتكبي جرائم القتل الفردي والاغتصاب لأنفسهم للاستفادة من الوضع رهن الرجاء.
- المرسوم التنفيذي رقم 99-143 (الصادر يوم 20 جويلية 1999) المتعلق بشرح إجراءات الاستفادة من الوئام المدني وكيفية إخطار لجان الإرجاء وقواد سيرها وصلاحيتها.
- المرسوم التنفيذي رقم 99- 144 المتعلق بشرح كيفية تعويض ضحايا الإرهاب تنفيذا لنص "المادة 40" من القانون المدني والتي نصت على:"انه في حالة تحريك الدعوى العمومية يجوز لضحايا الأفعال المنصوص عليها في "المادة87 "عقوبات او ذوي حقوقهم ان يتأسسوا كطرف مدني، وان يطالبوا بتعويض عن الضرر الذي لحق بهم. "و أهم ما يميز هذه المادة أنها ألزمت الدولة بتعويض العائلات التي تضررت من أعمال العنف و الإرهاب، تفاديا لأي مجابهة في المستقبل بين العائلات و الاشخاص[121].
- كما استكملت هذه الترسانة القانونية بمرسوم العفو الرئاسي الخاص رقم 2000 الصادر في 10 جانفي 2000 لصالح أعضاء الجيش الإسلامي للإنقاذ بالأساس، كما يشمل أيضا عناصر الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد، مع التمتع بكل حقوقهم المدنية والسياسية من النتائج الإيجابية التي حققتها هذه السياسة، عمدت الدولة الجزائرية لترقية الوئام المدني لمستوى المصالحة الوطنية لإنهاء كل الملفات العالقة والانتهاء من الجماعات التي ترفض الامتثال لأحكام القانون وتسليم سلاحها .

3-ميثاق السلم والمصالحة الوطنية :

[121] _ منظمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق،ص107.

بدأت حملة المصالحة الوطنية في جويلية 2005 في خطاب القاه الرئيس بوتفليقة، وصرح خلاله أن إخراج البلد من الأزمة المميتة التي يمر بها اليوم، رهن بدعم الجزائريين بمبدأ المصالحة الوطنية من خلال "استفتاء" وأضاف " أناشد الجزائريين جميعهم، رجالا ونساء العودة إلى العيش سويا والتكاتف لتحسين ظروف عيشهم وتحقيق الازدهار لأهلهم." [122]

ارتكز ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الصادر في 14 أوت 2005 ، على عدد من الأفكار الأساسية والذي صادق عليه الشعب بالأغلبية المطلقة في الاستفتاء المنظم يوم 29 سبتمبر 2005 وهي :

- دعوة الشعب إلى تقديم عرفانه لعناصر مختلف أسلاك الأمن وعناصر الدفاع الذاتي الذين أنجدوا الجمهورية حيث قال نص الميثاق : "الشعب الجزائري مدين بالعرفان إلى الأبد لأرواح أولئك الذين استشهدوا من أجل بقاء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية."

كما أشاد بدور قوات الأمن والدفاع الذاتي في مكافحة الإرهاب، ولذلك دعي الشعب إلى الوقوف في وجه أي محاولة للمساس بمؤسسات الدولة وتشويه سمعتها داخليا وخارجيا وعلى رأسها مؤسسة الجيش الوطني الشعبي وعناصر الدفاع الذاتي والوطنيين الذين حاربوا الإرهاب.

- دعوة الشعب إلى الموافقة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات بغية استتباب السلم وذلك عن طريق تفعيل مجموعة الإجراءات التالية :

- إبطال المتابعات القضائية لصالح المسلحين الذين سلموا أنفسهم للسلطات المختصة بعد انقضاء الفترة المخصصة للتوبة في إطار الوئام المدني
- اللاجئين السياسيين في الخارج المطلوبين أو المحكوم عليهم غيابيا.
- المطلوبين أو المحكوم عليهم غيابيا المقيمين داخل الوطن.
- الأفراد المنظوين في شبكات دعم وإسناد الإرهاب الذين يسلمون انفسهم و يصرحون بنشاطاتهم لدى السلطات المختصة.
- العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقابا على اقترافهم نشاطات داعمة للإرهاب.
- الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقابا على اقترافهم أعمال عنف

باستثناء مرتكبي المجازر الجماعية ومنتهكي الحرمات ومستخدمي المتفجرات في الأماكن العمومية.

---

[122] – رشيد تلمساني،مرجع سابق، ص 16.

- إبدال العقوبات أو إعفاء جزء منها لصالح الأفراد الذين لا تشملهم الإجراءات السابقة الذكر سواء كانوا مطلوبين أو محكوم عليهم نهائيا.
- إدماج التائبين المستفيدين من الوئام المدني ورفع المضايقات عنهم.

كما اقترن نص الميثاق بالمنع من الممارسة السياسية للعابثين بالدين والداعين للجهاد ضد الدولة والمتورطين في أعمال العنف وتحميلهم مسؤولية الأزمة.[123]

- إقرار الميثاق على ضرورة حل ملف المفقودين بإدراجهم ضحايا المأساة الوطنية وتعويضهم ماديا ورفع مسؤولية افتقادهم عن الدولة وتحميلها للإرهابيين مع الاعتراف بوجود حالات فردية معزولة قام بها أعوان الأمن فعلى الرغم من أن الميثاق قد رفع عن الدولة مسؤولية بروز ظاهرة الإفتقاد إلا انه أكد على المسؤولية المدنية في معالجة هذا الملف وتبعاته الاجتماعية بالتعويض المادي عن فقدانهم لعائلتهم.
- الدعوة للتكفل بعائلات الإرهابيين وإدراجهم ضمن ضحايا المأساة في اطار الإجراءات الرامية إلى تعزيز التمسك الوطني.

من أجل تحقيق هذه الأهداف وتكريس هذه القيم والمبادئ وتحقيق روح فلسفة المصالحة الوطنية إستصدر عدد من النصوص التنفيذية في فيفري 2006، ابتداء من الأمر الحكومي 06-01 "27 فيفري 2006" القاضية بتقيد الإجراءات الرامية لإستتباب الأمن كما أستصدر يوم 28 فيفري 2006 مجموعة من النصوص هي :

- المرسوم 06-93 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية.
- المرسوم 06-94 المتعلق بإعانة الدولة الأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أفرادها في جريمة الإرهاب.
- المرسوم 06-95 المتعلق بكيفيات تسليم المتورطين والمورطين في أعمال الإرهابية والأسلحة والذخائر والمواد المستخدمة من العمليات الإرهابية قبل نهاية المدة الزمنية المخصصة لذلك.[124]

سعت الجزائر إلى مكافحة ومعالجة ظاهرة الإرهاب التي استفحلت فيها والتي لم تدع شيء إلا وأحرقته بنيرانها الوحشية، فقامت بعملية الخوض في وضع أليات في شتى الميادين بداية بالميدان الأمني الذي سخرت فيه كل إمكانياتها بداية من الجيش والى غاية قوات الذاتي والمواطنين الذين تطوعوا من اجل أن تحيا البلاد وتستقر، لتنتقل إلى الميدان السياسي والاقتصادي عن طريق العديد من السياسات والمشاريع.

---

[123] – أمحند برقوق،مرجع سابق، ص،ص 36-39.

[124] – عبد النور منصوري ،مرجع سابق ، ص 121.

لتخلص إلى الميدان التشريعي والقانوني، هذه الأليات كلها أرادت بها الجزائر أن تعالج الأزمة التي عاشتها في تلك الفترة، هذه الأليات منها من اخفق كسياسة الحوار ومنها من نجح ولو بشكل قليل كقانون الرحمة والوئام المدني ،ومنها من حقق نجاحا إلى حد ما والذي حقق نسبة لم تكن متوقعة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

المبحث الثالث : الآليات الخارجية للجزائر في مكافحة الإرهاب

في اطار مكافحتها للإرهاب وفي سعيها إلى وضع حد ولو جزئي له، أرادت إلى جانب ألياتها الأمنية والاقتصادية والسياسية البحث في أليات أخرى على المستوى الخارجي، وذلك من خلال تفعيل اتفاقيات قارية ودولية بخصوص التوعية من مخاطر هذه الظاهرة، ومن ثمة اللجوء إلى التنسيق في الجانب الأمني والاستخباراتي ،من خلال إنشاء العديد من المؤسسات والمراكز، ومن ثمة المساهمة الفعالة على المستوى العالمي من خلال المشاركة في حرب دولية لمكافحة هذه الظاهرة.

المطلب الأول : تفعيل الاتفاقيات الدولية في مكافحة الإرهاب

أرادت الجزائر توعية الدول العربية و الإفريقية بخطورة ظاهرة الإرهاب ولذلك قامت بتفعيل العديد من الاتفاقيات.

1- دور الجزائر في منظمة الوحدة الإفريقية "OUA" الاتحاد الإفريقي حاليا:

في اطار منظمة الوحدة الإفريقية التي أنشأت سنة 1963، والتي تغير اسمها فيما بعد إلى الاتحاد الإفريقي "AU"، كل رئيس من دول القارة ركز على بعد، إلا أن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ركز على خطورة تصاعد النشاط الإرهابي و الجريمة المنظمة و مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي .[125]

وبالتالي فان الجهود التي قادتها دول القارة ترتكز بالدرجة الأولى على مجال الإرهاب كتهديد جدي تشترك فيه بعض مناطق إفريقيا مثل الساحل والصحراء، وتراوحت ردود الفعل الجماعية في اطار إقليمي لهذه التحديات على مرحلتين حيث تتضمن الأولى فترة ما قبل تأسيس النيباد والمرحلة الثانية لفترة ما بعد النيباد.

---

[125]- Noel Stott,armed , non-State actors in Africa and the bon on anti- personnel laudmines African security Review 13(3),2004,P06.

في المرحلة الأولى تم إدراج بعض المواد الخاصة بتعريف الجريمة والإرهاب في المعاهدة المنشأة لمنظمة الوحدة الإفريقية،كذلك نجد قمة "دكار "بالسينغال التي قررت وضع أليات للوقاية من النزاعات بما يضمن حلها بشكل سلمي، وتواصلت الجهود الدبلوماسية والقانونية لمراقبة النزاعات وتجريم مختلف الجرائم كل حسب درجة أضرارها وهذا ما تجلى في قمتي القاهرة وتونس لتتوج بالتوقيع على اتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب والوقاية منه في 1999،كنتيجة لجهود قادتها الجزائر للحد من الظاهرة التي تضررت منها كثيرا أثناء العشرية السوداء.

توجد كذلك قمة الجزائر التي نظمت على مستوى عال في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة بين 11 و 14 سبتمبر 2002، ترتكز حول تعزيز إجراءات التعاون في مجالات متعددة منها الشرطة ومراقبة الحدود والقضاء والمالية وتبادل المعلومات والتنسيق على المستوى الإقليمي والقاري والدولي، ثم قمة دكار يوم 17 أكتوبر 2002 والتي خرجت بإعلان دكار لمكافحة الإرهاب.

توجد أيضا اتفاقية الجزائر بين سنتي 2003 و2004 ، التي لوحظ من خلالها تحفظ عدد من الدول الإفريقية على الالتزام الكامل ببنود هذه الاتفاقية، كما تم في لقاء الجزائر تعهد الدول المشاركة في إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب، الذي يقوم بالبحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية وسبل مكافحته وتمويل هذا المركز من طرف الاتحاد الإفريقي.[126]

الفترة الثانية فكانت كنتيجة للتغيرات السلبية في المنطقة من تفاقم النزاعات المسلحة والإرهاب في شمال القارة، اجتمع القادة الأفارقة وقرروا إبدال منظمة الوحدة الإفريقية بالاتحاد الإفريقي، وكنتيجة لهذا التصور الذي طرا على العمل الإفريقي المشترك خلال الدورة 37 لاجتماع زعماء القادة الأفارقة من خلال الاتحاد الإفريقي طرح وثيقة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا "النيباد" وجاء كثمار لجهود قادة دول الجزائر، مصر، السينغال، النيجر، جنوب إفريقيا.

2- سياسة التنسيق الإقليمي والدولي :

على المستوى الإقليمي تلعب الجزائر دورا بارزا في مختلف المنظمات والاتفاقيات الدولية التي تسعى إلى محاربة الإرهاب، فلقد وقعت على اتفاقية بغداد المتعلقة بحماية الملاحة الجوية رقمها 5305 سنة 1993.

---

[126] - شاكر ظريف،"البعد الأمني في منطقة الساحل الإفريقي : التحديات و الرهانات " ، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،الجزائر، 2008_ 2010 ، ص 142.

شاركت الجزائر في صياغة مختلف القرارات التي تبنتها جامعة الدول العربية خصوصا التي أكدت على حق الشعوب في المقاومة للحصول على استقلالها، ومحاربة الاستعمار الأجنبي وكذلك القرارات الرافضة لربط الإسلام والمسلمين بالإرهاب، ولقد تمكنت مع مصر وتونس من إدراج ملف الإرهاب في مناقشات مجلس وزراء الداخلية العرب في جانفي 1995، ومنذ ذلك التاريخ وقضية محاربة الإرهاب تناقش في معظم جلسات هذا المجلس.[127]

وفي نفس السياق وفي جانب التعاون العربي نجد الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، التي ترى أن ظاهرة الإرهاب من اخطر الظواهر القديمة التي ارتبط وجودها بالإنسان على مدى العصور، ولطبيعة هذه الظاهرة، فقد برزت اختلافات على وجهات النظر حولها، إلا أن الدول العربية استطاعت الإجماع على اتفاقية عربية موحدة لمكافحة الإرهاب حيث وقع وزراء الداخلية والعدل العرب، في إجماع مشترك بتاريخ 22 أفريل 1998 على هذه الاتفاقية لمكافحة الإرهاب.

في خطوة تعد الأولى من نوعها على صعيد العمل العربي المشترك، وفي أجواء مفعمة بروح الوفاق والإيخاء والتعاون تم في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة في 22 افريل 1998، التوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، التي تشكل نقلة نوعية رائدة وموفقة في نطاق الجهود التي يبذلها مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب لمحاربة ظاهرة الإرهاب التي تهدد امن وسلامة بلداننا وشعوبنا العربية وتلحق افدح الخسائر والإضرار بممتلكاتنا وبمقدرات شعبنا.

وتنص الاتفاقية على التزام الدول المتعاقدة بمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية طبقا للقوانين والإجراءات الداخلية لكل منها، في نفس الوقت "على الحيلولة دون إنقاذ أراضيها مسرحا لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية، أو الشروع أو الاشتراك فيها باي شكل من الأشكال بما في ذلك العمل على منع تسلسل العناصر الإرهابية إليها، وإقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات أو استقبالها وإيوائها أو تدريبها وتسليحها أو تمويلها أو تقديم أي تسهيلات لها، وكذلك القبض على مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاكمتهم وفقا للقانون الوطني أو تسليمهم وفقا لأحكام هذه الاتفاقية.

---

[127] – محمد مسعود قيراط، ،مرجع سابق ، ص 181.

بالإضافة إلى الجانب الأمني، فقد حددت الاتفاقية مجالات التعاون في الجانب القضائي وفيما يتعلق بهذا الجانب، فان الدول العربية تتعهد بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم في الجرائم الإرهابية إلى الدول الطالبة وتقدم كل دولة موقعة على هذه الاتفاقية كل مساعدة ممكنة في هذا الشأن.[128]

3- استراتيجية الجزائر الأمنية في منطقة المتوسط :

مضت الجزائر في طرح برامج وأليات وخطط عمل لاستيعاب المخاطر الأمنية لمنطقة المتوسط وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب، موظفة في ذلك تجربتها الطويلة في مكافحته مما جعلها تملك تصورا وخطوطا عريضة للوقاية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وبمناسبة اجتماع خبراء منطقة المتوسط لمكافحة الإرهاب 1998 بادرت الجزائر في تقديم وثيقة احتوت على مجموعة من المبادئ والمقاييس لمكافحة الإرهاب، وهذا في الاطار تحقيق فضاء متوسطي مستقر وأمن يسهل تقوية الشراكة السياسية والأمنية لا سيما في مكافحة الإرهاب ويمكن تلخيص اهم هذه المبادئ فيما يلي :

- الانضمام للاتفاقيات الدولية حول الإرهاب وتطبيقها.
- تبادل المعلومات والمشاورات حول مكافحة الإرهاب عن طريق القنوات المناسبة.
- العمل في اقحام وسائل الإعلام والمجتمع المدني من اجل مكافحة الإرهاب للاستقرار ولدولة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان.
- التعاون والشراكة في مكافحة الإرهاب من خلال عمل تشاور من اجل :

أ- تفكيك الشبكات والعصابات الإرهابية.

ب- الوقاية من استعمال مناطق دول المتوسط من اجل تخطيط وتمويل أو تبني الأعمال الإرهابية.

ج- منع جمع الأموال ومراقبة حركتها عبر البنوك.

د- منع طبع ونشر وتوزيع أو تسويق الوثائق التحريضية.

هـ- تجنب استعمال وسائل الإعلام من اجل الدعاية للإرهاب.

و- التكوين والمساعدة بين دول البحر المتوسط لمكافحة الإرهاب.

---

[128] - علي بن فايز الجحني ،**مكافحة الارهاب**(المملكة العربية السعودية : مركز الدراسات والبحوث،1999) ،ص،ص 200،201 .

كل هذه التدابير يحملها التصور الجزائري من خلال هذه الوثيقة، وان كان الواقع اثبت أن تطبيقها يعرف تأخرا وتراجعا بدليل مواصلة التهديد والخطر للجماعة المسلحة وانتشار الأعمال الإرهابية إلى تراب دول الأوروبية ،ومواصلة تهديدها الأمن والاستقرار في المتوسط.[129]

4- اتفاقية مكافحة الإرهاب لعام 1999 :

لعبت الجزائر دورا مهما في مجال مكافحة أنواع الجريمة المنظمة العابرة للقارة الإفريقية، تجلى هذا خلال اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه سنة 1999، وذلك بخلق تعاون غير الحكومي لمكافحة مختلف الجرائم المتنقلة عبر الحدود صادقت على هذا المشروع وزارة العدل للدول الإفريقية بالإجماع، وحمل اسم الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب، تضم "13 مادة" يتصدرها تعريف الإرهاب حسب هذه الاتفاقية وهو ذلك العنف من أشكال الجريمة الدولية الذي يتحرك ضمن حدود التجارة غير الشرعية لتموين نشاطها.

حددت الاتفاقية صيغ التعاون لمكافحة الظاهرة، منها تطوير أساليب المراقبة البرية والبحرية والجوية والتنسيق بين الدول الإفريقية في الميدان القضائي وتبادل المعلومات والخبرات في مكافحة الإرهاب، وأصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد إقرارها والتصديق عليها خلال دورتي مجلس الوزراء المنظمة وحكوماتها التي تم عقدها في الجزائر، حيث تمكنت الجزائر من تسويق وجهة نظرها إفريقيا خصوصا وأن جدالات الخلط بين مفهوم الإرهاب وحركات التحرر[130]، التي بدأت تظهر في الدوائر الإعلامية كأحداث نيويورك وواشنطن، وبذلك ضمنت عدم التعرض لحركات التحرر كالبوريزاريو، ومن جهة أخرى كسبت شرعية وأعادت تجميع صورتها في إفريقيا، وهذا كتمهيد بعد أن كسبت الجبهة العربية وبعدها الإفريقية لتدعيم موقفها أمام أوروبا، التي تريد فرض تصورها على الأزمة الجزائرية من اجل التعاون لمكافحة الظاهرة وحاجتها للخبرة الجزائرية، بحيث شكلت هذه العمليات الإرهابية عاملا حاسما في تغيير التعامل الغربي في الجزائر، حيث أصبحت أطروحتها بخصوص الأبعاد الدولية تجد أذان صاغية في مراكز صناعة القرار في العواصم الغربية، أما على الصعيد الاقتصادي فهذه الأحداث جعلت أوروبا تستجيب للمطلب الجزائري بإدراج قضية الإرهاب في اتفاق الشراكة المتفاوض عليها بعد أن كانت ترفض ذلك.[131]

المطلب الثاني : التنسيق الأمني والاستخباراتي

---

[129] – علي ربيح، "الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وأفاق" ، ملتقى في جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ، ص ،ص 6،5.

[130] – عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري** (الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 215.

[131] – عبد القادر رزيق المخادمي، **منظمة الوحدة الإفريقية : التصدي والآمال** (الجزائر: مرضم للنشر، 2000)، ص 37.

إلى جانب تفعيل العديد من الاتفاقيات الدولية بخصوص مكافحة الإرهاب، أرادت الجزائر أيضا المشاركة في المجال الأمني والاستخباراتي مع الدول العربية والإفريقية.

1- تشكيل لجنة من أجهزة الاستخبارات المغاربية لمواجهة الإرهاب :

جاءت بخصوص التنسيق مع دول الجوار الجنوبية أو ما يسمى بدول الحزام الأمني، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق مع باقي الدول الإفريقية في اطار الاتحاد الإفريقي، وذلك عن طريق تبادل المعلومات التنسيقية والدوريات المشتركة والملتقيات، أما فيما يخص المعاهدات القارية فقد تمت المصادقة على معاهدة منظمة الاتحاد الإفريقي عام 1999، هذه الوسائل تم تدعيمها أيضا بقرارات وإعلانات وأليات لتعزيز السلام والأمن في إفريقيا، من بينها قرار 1994 حول دستور الإرشاد للعلاقات الإفريقية الداخلية وقرار حول قانون الدفاع والأمن الإفريقي المشترك، ومعاهدة الاتحاد الإفريقي حول عدم الاعتداء والدفاع المشترك، الذي تبناه الاجتماع الاعتيادي الرابع لمجلس الاتحاد الإفريقي الذي عقد في أبوجا بنيجيريا في جانفي 2005.[132]

2- المساهمة في إنشاء منظمة الدرك الإفريقي "OGA":

نشأت فكرة إنشائه بداكار " السينغال في أكتوبر 2001" بمناسبة انعقاد ملتقى حول الحفاظ على السلام واحترام الحريات العمومية، المنظم من طرف الدرك السنغالي على قرار قوات الدرك الأوروبية.

تمت المصادقة على الاتفاقية في افريل 2003 ، ودخلت حيز التنفيذ سنة 2005، وذلك بمناسبة أشغال اجتماع مسؤولي مصالح الدرك الأفارقة بداكار، بمشاركة 25 بلد إفريقي وتم تعيين ثلاث مكاتب إقليمية وانتخاب رئيس المنظمة وتعيين السكرتير العام، وبالنسبة للمكتب الإقليمي للمنطقة التي تضم دول المغرب العربي ودول الساحل، مقرها الجزائر وهي عبارة عن اطار منسجم للتعاون والتبادل بين مصالح الدرك للبلدان الأعضاء لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، ويسمح بتوفير شبكة استعلامات تغطي 26 بلد من القارة أي ما يعادل 260 مليون فرد، وتهتم بإقامة تعاون فعال للمساهمة في ترقية العلاقات السلمية بين الدول وتنسيق الجهود والقضاء على الآفات خاصة المتعلقة بالجريمة العابرة للحدود، وتعزيز التبادل عن طريق خلق جسور لتبادل المعلومات والخبرات والتجارب لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والتفكير في إيجاد حلول ملائمة للتصدي لها بشكل جماعي.[133]

---

[132]- Fulvio Attina, Partner ship and security : some theoretical and area, Jean Monnet working n= 27 july , 2007.

[133] – دون ذكر صاحب المقال ، "إنشاء منظمة الدرك الإفريقي"، **مجلة الجيش** ،العدد 339 (الجزائر)، ، ص 05.

3- المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب :

يوجد مقره بالجزائر انشأ في أكتوبر 2004، وهو يساعد الدول الأعضاء على تنمية الاستراتيجيات لمنع ومكافحة الإرهاب، من خلال التدريب وتبادل المعلومات ويريد المركز أن يقيم العلاقات ويعزز التعاون مع المجتمع الدولي، في إدارة الأبحاث والدراسات وجمع المعلومات ونشرها حول المجموعات الإرهابية وأنشطتها في إفريقيا.

تسعى الدول الإفريقية من اجل توحيد جهوده وتكثيفها بهدف القضاء على هذه الأفة العابرة للأوطان، وفي هذا السياق كلف حوالي 40 خبير إفريقي لمناقشة مسألة مكافحة الارهاب في شمال إفريقيا، خلال ملتقى يهدف إلى تحديد النقاط الهشة والحلول الملائمة لمواجهة هذه الأفة في المنطقة.

أشار مفوض الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن السيد رمطان لعمامرة أنذاك، على هامش هذا الملتقى أن التهديد الإرهابي يتسم بطابع الشمولية في كل القارة الإفريقية، ويركز على كافة أشكال الجريمة العابرة للحدود موضحا انه :" لا يمكن حدوث أعمال إرهابية دون تزوير وثائق أو تهريب مخدرات، أو استغلال ظاهرة الهجرة السرية وهي كلها عوامل تستعمل لتمويله، وأضاف السيد لعمامرة "احد أهداف ملتقي الجزائر العاصمة يكمن في وضع برنامج له للتكوين في بعض المجالات الخاصة كالمتفجرات وامن المطارات والموانئ وتزوير وثائق الهوية"، و"اكد" لقد تجاوزنا مرحلة تبادل المعلومات بين الدول الإفريقية كما دعا إلى مطابقة الاطار التشريعي على مستوى القارة لأنه لا يمكن أن تعتبر بعض البلدان الأعمال الإرهابية كجنح في حين أن هناك بلدان أخرى تعتبرها كجرائم.[134]

4- تنظيم دوريات عسكرية على الحدود "مالي والجزائر" لتعقب القاعدة في بلاد في المغرب الاسلامي :

تم عقد اتفاق بين الجزائر ومالي على تنسيق الجهود العسكرية الميدانية، للتصدي للقاعدة والتهريب والهجرة السرية، وذلك عن طريق تسيير دوريات مشتركة على طول حدودها بهدف السماح لقواتها بتعقب المشبوهين وسط الامتداد الصحراوي الذي يجمعهما فصرح في هذا الاطار وزير الدفاع وقدامى المحاربين الماليين "نايبتي بليا" يوم 04 جوان 2008، عقب جلسة خاصة بها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أن الجزائر ومالي تقومان بأعمال يتم في شأنها التشاور حول المشاكل المرتبطة بأمن حدودها المشتركة من اجل تسييرها سويا، كما قال:" لقد تبادلنا وجهات النظر حول الانشغالات المشتركة التي تمس امن حدودها كما قررنا القيام بأعمال في ظل التشاور من اجل هذا المشكل الحساس جدا"، في هذا الشأن تم اتفاق بين وزارتي دفاع البلدين حول تسيير دوريات عسكرية مشتركة على طول الحدود الفاصلة

---

[134] - أحمد فشار بن عطا الله، مرجع سابق، ص 122.

بين البلدين، والتي يتعدى طولها 1300 كلم، وهذه الدوريات المشتركة المتخصصة تجوب البوادي والطرق الصحراوية، تستفيد من تدريب خاص وتستخدم وسائل حديثه لتامين الحدود وإحياء البادية في عمق الصحراء على بعد مئات الكيلومترات من المدن والمراكز الحضرية الكبرى المتاخمة للحدود، حيث يتحرك أمراء القاعدة ومهربو الأسلحة والمخدرات وشبكات الهجرة السرية، بهدف السماح لقوات تتخصص في تامين الحدود بتعقب المشبوهين، خاصة من الجهة الشرقية للحدود باتجاه موريتانيا، على اعتبار أن المنطقة الأكثر انقلابا بحكم أن الجماعات الإرهابية تتخذ منها القاعدة خلفية لتوفير المعدات والتجهيزات والذخيرة .[135]

5- إنشاء القوة العسكرية لشمال إفريقيا واستغلالها :

ترأست الجزائر رسميا السنة الأولى لإطلاق القوة الإفريقية الجاهزة الخاصة بمنطقة شمال إفريقيا، حسب ما اعلن عنه في اللقاء الذي جمع رؤساء أركان جيوش الدول المشاركة في أفريل 2009، بما في ذلك الصحراء الغربية، ولم تشارك المغرب التي علقت عضويتها في الاتحاد الإفريقي، وكذا موريتانيا بسبب عدم اتضاح الصورة سياسيا فيها.[136]

المطلب الثالث : المشاركة في الحرب الدولية على الإرهاب

إلى جانب جميع الأليات التي اتبعتها الجزائر، أرادت أيضا الخوض في حرب دولية على الإرهاب.

1- تأكيد الجزائر على ضرورة التعاون لعزل الإرهاب :

أشار وزير الداخلية الفرنسي عند زيارته للجزائر يوم 2001/02/25، إلى إمكانية التنسيق اكثر بين البلدين مع توسيع نطاق التعاون بعد الاتفاق الذي ابرم بين الدول الأوروبية في اطار "اوروبول"، خاصة وأن الجزائر أبدت اهتماما بالبعد الأوروبي وإمكانية التعاون بين الدول المغاربية والدول الأوروبية .

---

[135] – دون ذكر صاحب المقال ، "الجزائر تنظم دوريات على حدودها مع مالي"، **جريدة الخبر** ،العدد 5333 (الجزائر) 05 جوان 2008.،ص04.

[136] .– أحمد فشار بن عطا الله ، مرجع سابق ، ص 122.

دعت الدولة الجزائرية من أجل التعاون الدولي لمكافحة الارهاب وهو ما عبر عنه الرئيس الجزائري السابق اليمين زروال أمام القمة 32 لمنظمة الوحدة الإفريقية بقوله: " من سنة إلى أخرى يتضح بانه ليس ثمة اطلاق منطقة في العالم يمكن أن تكون في منأى عن هذه الأفة التي أحدثت أشكالا جديدة من الخراب، وقد عاشت إفريقيا من جراء ذلك اشد الصدمات ويجب عليها أن تساهم بفعالية في الجهود التي بادرت إليها المجموعة الدولية".

بعد الجهود المبذولة من طرف الجزائر ومصر خلال اجتماعي لافاليت 1997 و شتوتغارت 1999، وانتقاد الموقف المتساهل حيال قضية أضحت تأخذ أبعاد ما فوق الوطنية، ارتأت أوروبا تمرير رسالة سياسية تتضمن الاستعداد للحد من ظاهرة أضحت تشكل خطر على امنها القومي فضلا عن الرهانات الاقتصادية المرتبطة بضرورة تحقيق اقصى استقرار سياسي – امني بالمنطقة لضمان مكاسب اقتصادية قوية في ظل بروز رهانات جيوسياسية جديدة بالمنطقة

وهكذا الطرف الأوروبي بدأ يبدي بعض الاستعداد لمراعاة المطالب الجزائرية، في مجال مكافحة الإرهاب، حيث قدم الاتحاد الأوروبي غلافا مالي يقدره ب 08 مليون أورو كمرحلة أولى لدعم الشرطة العلمية والتكوين في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية السيدين "علي بن فليس" رئيس الحكومة أنذاك "وورومانو برودي" رئيس اللجنة الأوروبية بتاريخ 12 جانفي 2001، في إطار اتفاق الشراكة الذي تم التوقيع عليه يوم 2001/12/19 ببروكسل، تم إدراج بند يتعلق بالإرهاب أو ما يعرف بالشراكة في مكافحة الإرهاب ويمكن القول فيما يتعلق بالإرهاب، أن أوروبا تعاملت معه عندما أحست أن مصالحها وأمنها في خطر حيث أن اتفاق الشراكة قد تأثر ولحد بعيد بأحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية.[138]

ولقد أعطت وثيقة برشلونة أولوية أمنيه للتعاون السياسي تتضمن تبادل المعلومات الأمنية والتعاون على مكافحة الإرهاب، ووضع إجراءات ثقة للأمن المشترك، وتشكل الشراكة السياسية محاولة أوروبية لاحتواء المجال المتوسطي امنيا وسياسيا وعسكريا، في الوقت الذي تشير فيه الوثيقة إلى احترام المساواة في السيادة والامتناع عن أية تدخلات مباشرة وغير مباشرة في احترام السيادة الترابية لكل شريك، وتشترط الوثيقة على موقعها الالتزام بالتعددية السياسية الداخلية ،وتتيح وثيقة برشلونة إنشاء ألية قانونية تكفل تطبيق الشراكة وتعاون الأوروبي المتوسطي مع الحق في التدخل ضد أية دولة لا تحترم حقوق الإنسان والتعددية السياسية في الحياة الداخلية لأي بلد وفق

---

[138] – إبراهيم سعادة، ،" الجزائر و الأمن الإقليمي "، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ، الجزائر ، ص،ص190،191.

الرؤية الأوروبية لهذه المفاهيم الأولى، ويتم من خلاله تكوين الإطارات العليا من مدنيين وعسكريين للعمل على هذه القوة.

حسب اتفاق دول الاتحاد فان أولوية القوة الجاهزة هي المساعدة على بسط الأمن وتحقيق الاستقرار في القارة، حيث من المقر أن تتشكل من أولوية عسكرية تمثل الأقاليم الخمسة الرئيسية في إفريقيا، وأن تتشكل مبدئيا من 15 ألف جندي وتديرها فنيا بشكل مباشر لجنة أركان حزب يرأسها وزراء دفاع الدول الأعضاء وتكون إحدى أهم أولوياتها محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة.[139]

التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على المستوى العسكري:

نوفمبر 2001 التقى الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، لمناقشة التعاون بين البلدين في الحرب على الإرهاب وتم وضع الجماعة السلفية للدعوة والقتال ضمن قائمة الجماعات الإرهابية سنة 2002.

عانت الجزائر خلال فترة الإرهاب من عزلة دولية انعكست على العلاقات العسكرية لها، ويعتبر دخولها الحوار المتوسطي في سنة 2000 ينطلق من ثلاث مبادئ بالنسبة لسياستها الخارجية فيما يتعلق بالدفاع والأمن الإقليمي، والتقارب بين شعوب المنطقة، قامت الجزائر بمناورات عسكرية مشتركة مع قوات حلف الناتو، حيث قال قائد قوات "بواس كويست البحرية الأمريكية " أن الجزائر شريك استثنائي بالنسبة للولايات المتحدة في حربها الشاملة على الإرهاب، ومنه كان الحوار الجزائري الأطلسي الهادف إلى إيجاد نوع من التعاون العسكري بين الشركاء لمواجهة التهديدات بحيث يكون هذا التعاون منطلق من مصالح مشتركة ،ويرتكز على رفع المستوى العسكري والتخطيط للميزانية الممنوحة للقطاع العسكري.

في لقاء جمع الجنرال الجزائري "أحمد صنهاجي" أنذاك، والنائب الخاص لوزارة الدفاع الأمريكية لشؤون الأمن الدولي "جوزيف ماكميلان" يومي 9-10 أكتوبر 2010 في اطار الحوار العسكري الجزائري الأمريكي، حيث اختتم اللقاء بالتوقيع على النقاط التي تم الاتفاق عليها لتقوية التعاون الثنائي العسكري والتكنولوجيا العسكرية.

---

[139] – نبيل بوبيبة، مرجع سابق، ص 124.

تقوم الولايات المتحدة بدعم الجهود الجزائرية في مكافحة الإرهاب، من خلال مكتب وزارة المالية ومراقبة الممتلكات، كما وضعت قادة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب على غرار "درودكال" ضمن قائمة الإرهابيين الدوليين المطلوبين.[140]

شاركت الجزائر في حوار الحلف الأطلسي المتوسطي، في 29 سبتمبر 2009، حيث قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، أن القاعدة في شمال إفريقيا قد أعطتنا فرصة لزيادة وتقوية روابطنا مع الجزائر لأن تواجد الجماعات يمثل تهديدا مشتركا لكلينا.

خلال ديسمبر 2009 حصلت تقوية الشراكة الجزائرية الأمريكية، خاصة في اطار التعاون العسكري من خلال زيارة وزير الخارجية انذاك "مراد مدلسي" لواشنطن ولقائه بكتابة وزارة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" ومسؤولين آخرين ، حيث أكد الوزير الجزائري على التعاون والتدريب وتنمية الموارد البشرية وفي جوان 2007، وقعت الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية تعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ارتفعت عدد الزيارات الرسمية المتبادلة بين المسؤولين الأمريكيين والجزائريين منذ سنة 1999 بشكل كبير، حيث على سبيل المثال كانت هناك 300 زيارة لمسؤولين رسميين لكلا الطرفين سنة 2004، في حين شهدت سنة 2003 حوالي 200 زيارة ، تبين هذه الزيارات الكثيرة أهمية التعاون الاستراتيجي بين البلدين فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب[141].

بالنسبة للتعاون العسكري الثنائي بين الجزائر و و. م. أ. نجد كذلك التعاون الذي حدث في الفترة ما بين ماي إلى جوان 2009، حيث قامت القوات الأمريكية الخاصة بعمليات مشتركة مع القوات الجزائرية المسلحة، ضد الجماعات الإسلامية وشبكات تهريب المخدرات والأسلحة في الجنوب الجزائري، كما دعمت القوات الأمريكية الخاصة القوات الجزائرية المسلحة في عمليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل.

بالنسبة للتعاون شبه العسكري الأمريكي الجزائري أو بالأحرى التعاون على مستوى،[142] تبادل المعلومات والتنسيق في اطار نشاط قسم المخابرات لكلا البلدين، فقد أسست الجزائر معرفة

---

[140] – أمحند برقوق ، **التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب** (لبنان: مركز كارينجي للشرق الأوسط ، 2009)، ص 164.

[141] – أمحند برقوق،مرجع سابق ،ص171.

[142]–Yahia Zoubir, the unted states and Algeria : The cautions Road to partner Ship , the Mag herb center journal ISSUE 1, Spring/Summer 2010.

عميقة بالشبكات الإسلامية الإرهابية في جميع أنحاء العالم ،من خلال إستراتيجية وطنية تقوم على عزل الجماعات الإرهابية عن خطوط الدعم في الخارج.

أدرك المسؤولون الأمريكيون أهمية التعاون فيما يتعلق بالمعلومات الأمنية مع الجزائر من خلال التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، ومع هذا الاهتمام بدأت الزيارات الأمريكية بمسؤولين رفيعي المستوى على غرار وزير الدفاع ووزير الخارجية الأمريكيين بزيارتها الجزائر لأول مرة، كذا زيارات لوفود عسكرية واستخباراتية مهمة.

أما فيما يخص التعاون الأمريكي الجزائري على المستوى القانوني والقضائي في مجال مكافحة الإرهاب فقد بدا يظهر بوضوح خلال السنوات الأخيرة الماضية، حيث وقعت كل من الجزائر والولايات المتحدة على اتفاقية المساعدة القانونية في أفريل 2010، والتي تم الإشارة فيها إلى أهم النقاط التي ارتكز عليها التنسيق على المستوى القانوني في اطار محاربة الإرهاب بين البلدين وتطورها التاريخي.

بالإضافة كذلك إلى التنسيق القانوني الأمريكي الجزائري الذي أستهل بعمليات ملاحقة الإرهابيين حيث يعتبر خطوة مهمة في اطار التعاون القانوني بين البلدين، وذلك من خلال التنسيق القانوني لتسليم الإرهابيين بعقد اتفاقيات تسليم الإرهابيين، وعمليات تسليم متهمين بالقيام بعمليات إرهابية، وكذلك من خلال إيجاد اطار قانوني دولي بمنع تقديم الفدية للإرهابيين.[143]

يتضح أن الجزائر نتيجة لمعاناتها ، من ويلات الإرهاب سنوات التسعينيات، أرادت الانتقال في مكافحته إلي المستويين الإقليمي و الدولي، وذلك عن طريق التنسيق في المجالات الأمنية مع العديد من الدول العربية والإفريقية و كذا الغربية، كل هذه الجهود يكمن ورائها دافع واحد يتمثل في رغبة الدولة الجزائرية في إبراز الوجه البشع و الشنيع للإرهاب لكافة دول العالم لأن الإرهاب آفة لا تعترف بالحدود الجغرافية .

---

[143] – مريم براهيمي ، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في العرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية"، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة،جزائر، 2011-2012 ، ص 176.

الفصل الثالث:تقويم التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب ما بين المكاسب و التحديات

في إطار مسيرتها في البحث عن مخرج للأزمة لم تكتفي الجزائر بالياتها الداخلية الوطنية، بل ارتأت ضرورة البحث عن الحل كذلك على المستوى الخارجي سواء إقليميا أو دوليا فسارعت إلي عقد العديد من الاتفاقيات حول مواجهة الظاهرة منها من خرجت منه بنتائج إيجابية منها من خرجت منه بنتائج مقبولة نوعا ما، كما قامت أيضا

بالتنسيق على المستوى الأمني و الاستخباراتي مع العديد من الدول العربية والإفريقية من أجل تبادل المعلومات والخبارات في مكافحة الإرهاب لتلجأ بعدها إلي المستوى العالمي وذلك بالتعاون مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد، كل هذه الجهود في النهاية يكمن وراءها دافع واحد وهو مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني والتحذير منه على المستوى العالمي.

بذلت الجزائر الكثير من المجهودات سعيا منها لمكافحة ظاهرة الإرهاب وتدارك كوارث العشرية السوداء، وكانت لهذه الجهود إيجابيات وسلبيات، فكانت إيجابية من خلال التصويت على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية والنتائج الجيدة التي تحصلت عليها الجزائر بعد ذلك من خلال استسلام الكثير من الإرهابيين بغية الحصول على العفو، وكانت سلبية من خلال التأثير على الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الجزائر حاليا بعد مكافحتها للظاهرة داخليا تجد نفسها أمام تحدي إقليمي جديد، حيث أن حدودها أصبحت مهددة من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وما عليها إلا أن تسعى بكل ما لديها من قوة عسكرية ودبلوماسية إلى التعامل مع هذا التهديد الجديد.

المبحث الأول : الواقع الأمني الجديد في الجزائر

في سعيها لمكافحة الإرهاب لجأت الجزائر منذ سنوات التسعينات الى استعمال مختلف السبل التي أتيحت لها، والتي حصرت بداية في المجال العسكري من خلال قوات الجيش والدرك والحرس البلدي وقوات الدفاع الذاتي، لتنتقل مع نهاية عهد الرئيس زروال و بمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى مسار آخر تمثل في الحث على السلم والمصالحة ليتجسد في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية التي حققت نتائج فاجأت الجميع، كل هذه المتغيرات جعلت من وتيرة العمل والعنف المسلح تنخفض وجعلت الجزائر تدخل في مرحلة جديدة غيرت من بيئتها وعقيدتها الأمنية.

المطلب الأول : تراجع العنف المسلح في الجزائر منذ 1999

إن الوضع في الجزائر اليوم افضل مما كان عليه عندما انتخب الرئيس بوتفليقة لولايته الأولى عام 1999، وعاد الجزائريون مجددا إلى الحياة الطبيعية، حيث تحسن الوضع الداخلي بصورة لافتة، وبفضل الجهود الدبلوماسية التي بذلها الرئيس بوتفليقة وتعاونه مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية في قضية الإرهاب، خرجت من النبذ الدولي التي كانت عليه في الماضي.[144]

---

[144] – رشيد تلمساني، مرجع سابق،ص13

لقد صاحب ميثاق المصالحة إيجابيات كثيرة من تحسن في الوضع الأمني وكذلك ضم لأول مرة فئات من كانت الدولة ترفض التكفل بهم ومعالجة أوضاعهم سابقا كعائلات الإرهابيين، عائلات اللاجئين السياسيين والمفصولين عن عملهم لأسباب سياسية.[145]

ولكن بالعودة إلى أسباب تراجع وتيرة العنف المسلح، نجدها ترجع إلى ثلاث تطورات تمثلت في أقدام قوى الأمن على قتل أعداد كبيرة من الإسلاميين على مر سنوات كثيرة واستسلام كثير منهم لدى الإعلان عن العفو والقرار، الذي اتخذه عدد كبير من هؤلاء بالانضمام إلى حركات التمرد في العراق او الى جماعات إرهابية في أوروبا لكن حتى اليوم ما من معلومات دقيقة حول هذه الملفات، ومنذ البداية تولى ملف الأمن في الجزائر عدد قليل جدا من المسؤولين في الطبقة العسكرية البيروقراطية، بل ولم يتدخل الرئيس نفسه كثيرا في هذا الموضوع، وفيما سيبقى المسار السياسي للجزائر مرتبطا لسنوات كثيرة بما خلفته الحرب الأهلية، لا تزال المسائل الكثيرة الإلحاح مغمورة بالضلال، وهو ما أشارت إليه منظمات حقوق الإنسان بقلق.

وتتسم المعلومات المتوافرة في أعداد المتمردين الذين استسلموا أو منحوا العفو بانها غير مكتملة ومتناقضة، وهذا حسب ما صرحته وزارة العدل لمنظمة "هيومن رايتس واتش".[146]

صرح في جوان 2005 أن العدد الإجمالي للمستفيدين من أحكام قانون الوفاق المدني الذي صدر في 10 جانفي زاد عن 5500 شخص، كان 330 منهم يقضون عقوبات مخفضة لجرائم عنف اقترفوها، وأفاد مسؤولون حكوميون أيضا نحو أربعة الألف متمرد استسلموا بين 1995 – 1998 ، كما يشير تقرير آخر إلى أن عدد الإسلاميين الذين تخلوا عن العمل المسلح منذ 1999 بلغ في الجزائر 15 ألفا سلموا انفسهم للأمن للاستفادة من قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية وهذا حسب ما اعلن عليه مروان عزي رئيس خلية المساعدة القضائية لتطبيق قانون المصالحة.

كما اعلن أيضا في ندوة في ذكرى السنة الثامنة للاستفتاء على قانون السلم و المصالحة الوطنية في 2005 أن 6500 إرهابي سلموا انفسهم في اطار قانون الوئام المدني، واغلبهم ينتمون للجيش الإسلامي للإنقاذ وما يقارب 8500 استفادوا من إجراءات العفو في قانون السلم والمصالحة الوطنية، وكان

---

[145] – التهامي مجوري،" مشروع الميثاق الرئاسي : المسار السياسي بين المساحة والمصالحة"، **أسبوعية السفير**، العدد 273 (الجزائر) 26/20 أوت 2005،ص 08.

[146] –رشيد تلمساني،مرجع سابق،ص 13.

الجيش الإسلامي للإنقاذ الذراع المسلح لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظور قد وافق على وضع السلاح مقابل عدم متابعة عناصره.[147]

كما أشار أيضا فاروق قسنطيني رئيس اللجنة الاستشارية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان، أن 07 الألاف إرهابي سلموا انفسهم وقبلوا العفو الشامل منذ 1999 الذي وسع مالا يزيد عن 400 ناشط في الجماعات الإرهابية.[148]

في نوفمبر 2006 صرح وزير الداخلية السابق نور الدين يزيد زرهوني في مؤتمر صحافي أن 80 % من الإرهابيين سلموا أسلحتهم إلا انه لم يعط أي رقم في هذا الشأن، وصرح عزيز مروان المسؤول عن الإشراف على تطبيق ميثاق المصالحة الوطنية، أن 17 الف إرهابي كانوا قد القوا سلاحهم بحلول جوان 2007 إلا أن التقارير التي صدرت في صحف جزائرية وفرنسية صرحت ان العدد يتراوح حده الأقصى بين ألفين وثلاثة الألاف عنصر من عناصر الجيش الإسلامي للإنقاذ، استسلموا حيث أن مميزات هذه الأرقام لم تساعد على توضيح الصورة.

ويكتنف الغموض ذاته عدد القتلى، ففي عام 2006، أقرت الحكومة عن مقتل 17 الف إسلامي خلال المواجهات مع الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للمتمردين قدر بنحو 27 ألفا في عام 1997.

وثمة معلومات تدل على أن بعض المتمردين غادروا الجزائر لمتابعة نشاطاتهم في العراق وغيره من البلدان وفي عام 2003 قدرت الحكومة الجزائرية أن بين 600 الف متمرد جزائري نشطوا في شبكات إرهابية خارج البلاد وذهب الكثير منهم على الأرجح إلى العراق.

ونتيجة لمقتل بعض المتمردين أو تسليم انفسهم أو انتقالهم إلى شبكات إرهابية خارجية، تفككت في عام 2004 الجماعة الإسلامية المسلحة المعروفة بتنفيذ أعمال عنف ضد المدنيين، وتراجع عدد أفراد الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى عدد كبير إلا أن جماعة متشددة لا تزال نشطة في البلاد كما تبينه الأعمال الإرهابية الجديدة التي نفذت في

---

[147] – دون ذكر صاحب المقال، **15 الف متشدد تخلوا عن العمل المسلح في الجزائر منذ 1999**،(قناة الحرة،29-03-2013)،في:
-www.al hurra.com/content/algeria-islamiste-civil_war/233683.html-
(05 أفريل 2014).

[148] – سعاد .ب، **قسنطيني يكشف 07 الأف إرهابي سلموا انفسهم منذ عام 1999**، (جريدة صوت الأحرار ، أكتوبر 2009) في:
-Sawt alahrar.net 10 Loolsite/ modules.php ?name=news= file= article &sid= 11786 (12 أفريل 2014.
)

العام 2007، حيث صرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى وصف هذا العنف بأعمال الشغب وان ثمة أعمال إرهابية لا تزال تنفذ من حين إلى أخر وهي ناجمة عن ظاهرة الجريمة المنظمة، إلا أنها تفتقر إلى نهج عقائدي.[149]

كما انه في سنة 2011 تم الإعلان في الأمم المتحدة من قبل وزارة الدفاع أن عدد الإسلاميين المسلحين الذين استفادوا من إجراءات العفو بلغ عشرة ألاف بحسب وكالة الأنباء الجزائرية.[150]

كما تشير أيضا بعض التقارير أن ظاهرة الإرهاب تراجعت بنسبة 95 % وأن الجماعات الإرهابية المتبقية والتي مازالت تنشط وسط البلاد، وبتحديد في منطقة القبائل وكذا الجنوب تعاني من نقص فادح في التمويل وفي عدد الاعضاء المنضمين اليها.[151]

وتشير هذه التقارير أيضا إلى أن نسبة الجماعات الإرهابية المتبقية لا تتجاوز 05 % وأن سياسة المصالحة التي اطلقتها الجزائر ساهمت في نزول الألاف من المسلحين من الجبال بشكل كبير جدا، وأضافت أن السلطات الجزائرية تمكنت من تجفيف منابع الإرهاب وقطع الطريق أمام خطط تجنيد عناصر جديدة، وان عملية عين أميناس ساهمت في الحوار مع عدد من الجماعات الإرهابية جنوب البلاد، تمكنت خلالها السلطات من إقناع الكثير من المسلحين بترك العمل المسلح والعودة إلى أحضان المجتمع، كما أشارت أيضا إلى الإجراءات الأمنية المشددة التي فرضها الجيش الجزائري على الحدود الشرقية والجنوبية، ساهمت إلى حد بعيد في إحباط محاولات التسلل التي قامت بها العديد من الجماعات الجهادية المسلحة سواءا في مالي أو ليبيا أو تونس.[152]

هناك أيضا تقارير أمنيه جزائرية صنفت سنة 2012 على أنها الأكثر هدوءا خلال العقد الأخير، حيث تراجعت الهجمات الإرهابية إلى ادنى مستوى منذ 2002، وسجلت اكبر نسبة تراجع في معاقل الإرهاب التقليدية شرق البلاد، حيث نجحت مصالح الأمن من خلال عمليات نوعية في تحييد عدد من كبار القيادات في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما أحيطت القوات الجزائرية مخططات كانت تستهدف مبنى البرلمان والأكاديمية العسكرية بشرشال.

---

[149] – رشيد تلمساني،مرجع سابق،ص13.

[150] – دون ذكر صاحب المقال، دون ذكر صاحب المقال ، **15 الف متشدد تخلوا عن العمل المسلح في الجزائر منذ 1999**،مرجع سابق.

[151] – حسان زهار، **تقرير أمنية تراجع الإرهاب في الجزائر تراجع بنسبة95%**،في:

-www.Roayh.com/185034-14html

(02 ماي 2014) .

[152] – حسان زهار، **تقارير امنيه الإرهاب في الجزائر تراجع بنسبة 95 %** ،مرجع سابق.

غير أن العمليتين الإرهابيتين الكبيرتين لسنة 2012 لم تكونا من تنفيذ القاعدة بل جماعة مشنقة تنشط في مالي، حيث أعلنت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا مسؤوليتها عن التفجير الذي استهدف مركز القيادة الإقليمية للدرك الوطني الجزائري في ورقلة، وكذا الهجوم الانتحاري في تمنراست، ونقل الموقع الإخباري "توسور لالجيري" أن مصالح الأمن الجزائرية المختصة بمكافحة الإرهاب قتلت 161 مسلحا واعتقلت 309 أخرين، كما استفاد أزيد من 30 إرهابي تائب من العفو سنة 2011 بموجب ميثاق المصالحة الوطنية.

سجل في نفس السنة 65 هجوما إرهابيا، واصبح الخطر مركزا في ولايات: بومرداس وتيزي وزو والبويرة وبجاية وهو ما قاد قوات الأمن إلى التركيز على منطقة القبائل.

كما عززت وحدات مكافحة الإرهاب انتشارها على الحدود مع ليبيا، وقادت هذه الخطوة إلى اعتقال 40 مقاتلا من القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على الحدود الليبية .

وبالتالي فان حرب الجزائر على الإرهاب دخلت مرحلة جديدة في 2012 من خلال التركيز على العمل الاستخباراتي إضافة إلى استخدام تقنيات متطورة للرصد، كما أعدت الأجهزة الأمنية بنك معلومات لتحديد أهداف دقيقة.[153]

وفي تقرير جديد للسنة الحالية أي سنة 2014 دعا رئيس خلية المساعدة القضائية لتطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية المحامي "مروان عزي"، إلى الإسراع في اعتماد تدابير قانونية تكميلية لهذا الميثاق تشمل الفئات المتضررة من المآساة الوطنية والتي لم تمسها الإجراءات المطبقة ، من اجل إبطال مفعول مناورات بعض الجهات الخارجية التي تحاول استغلالها لضرب استقرار البلاد.

يتعلق الأمر كذلك بالأشخاص الذين مكثوا في الحبس لمدة تتراوح ما بين 06 اشهر إلى 05 سنوات وتم فيما بعد تبرئتهم بعد متابعتهم بشبهة الإرهاب، وكذا ملف الأطفال المولودين في الجبال من زواج الفاتحة او زواج المتعة الذي كان سائدا في معاقل الإرهاب، حيث تمت معالجة 37 حالة من بين 500 طفل تتراوح أعمارهم ما بين 5 و15 سنة.

وحرص الأستاذ "عزي"، على التأكيد بان المرسوم التنفيذي المتضمن تعويض النساء اللاتي تعرضن للاغتصاب من طرف الإرهابيين، يعد من اهم التدابير التي تم إتخادها منذ تنفيد ميثاق السلم و المصالحة الوطنية، مشيرا انه بموجب المرسوم الصادر في مطلع سنة 2014 في الجريدة الرسمية اصبح بإمكان كل امرأة تعرضت للاغتصاب من طرف ارهابي

---

[153] – دون ذكر صاحب المقال، **تراجع الهجمات الإرهابية في الجزائر**،في:

Magharibia.com lar/articles/awi/features/2013/01/08/feature…01.

(15 مارس 2014).

الاستفادة من منحة شهرية تتراوح بين 17 و 35 الف دينار وفي استعراضه لحصيلة ثماني سنوات من تطبيق ميثاق المصالحة الوطنية أشاد الأستاذ "عزي" بالنتائج التي حققها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، مشيرا إلى انه قد تم إلى اليوم استفادة 2425 شخص من بينهم عناصر الجماعات المسلحة الذين التحقوا بالعمل المسلح في الجبال وأولئك الذين كانوا نزلاء في المؤسسات العقابية فضلا عن الاشخاص خارج التراب الوطني وكذلك الذين كانوا محل الأمر بالقبض عليهم من طرف الجهات القضائية، بشبهة النشاط الإرهابي.

وأوضح كذلك بانه ما لا يقل عن 9000 إرهابي تائب قد استفادوا من تدابير نفس القانون الصادر في 2006، ما يجعل العدد الإجمالي لعدد التائبين عن العمل المسلح يرتفع إلى 15200 تائبا بحساب عدد الإرهابيين الذين تركوا السلاح واستفادوا من تدابير قانون الوئام المدني في 1999 عددهم 6200 تائبا.

وبخصوص ملف المفقودين أشار المتحدث الأستاذ "عزي" إلى إحصاء حوالي 7140 حالة فقدان حقيقية من طرف اللجان الولائية التي تشكلت لهذا الغرض برئاسة الولاة، من بين 8400 ملف تسلمته. وقامت مصالح الأمن على اثرها حسب الأستاذ عزي بتسليم 7000 محضر معاينة وتقديم تعويضات لعائلات المعنيين تراوحت بين 130 و 170 مليون سنتيم، فيما بقيت 140 عائلة تنتظر محاضر المعاينة الخاصة لمفقوديهم أو في المقابل رفضت 25 عائلة مسايرة هذه العملية وتمسكت بها تدعيه بالبحث عن الحقيقة والعادلة، أما العدد المتبقي من إجمالي الملفات المقدرة 8400 ملف تم رفضها لعدم توفرها على الشروط القانونية من جهة أخرى أشار الأستاذ عزي أن عدد الإرهابيين الذين تم القضاء عليهم بلغ 17000 إرهابي ما جعل الدولة تقرر في اطار تدابير قانون المصالحة تخصيص تعويضات لعائلات الإرهابيين التي سميت بإعانات الدولة للعائلات المحرومة التي ابتليت بالالتحاق أحد أفرادها بصفوف الإرهاب وذلك من صندوق التضامن الاجتماعي، وتحدث عن إيداع ما لا يقل عن 12000 ملف والى غاية 31 ديسمبر 2013 على مستوى اللجان الولائية استفادت هذه الفئة من شهادة سلمت لهم سميت بشهادة إثبات وفاة في صفوف الجماعات الإرهابية ، وتم تعويض 11291 عائلة من عائلات الإرهابيين الذين تم القضاء عليهم.[154]

المطلب الثاني : البيئة الأمنية الجديدة

---

[154]- دون ذكر صاحب المقال، **مروان عزي يدعو إلى توسيع تدابير ميثاق المصالحة إلى كل الفئات المعنية** في:

-www.annasrouline.com/index.php ?option=com.contented view=article x id=64 186

(09 ماي2014).

بعد تراجع العمل الإرهابي وتدني وتيرة العنف أصبحت الجزائر تعيش وسط بيئة امنيه جديدة غير تلك التي عاشتها خلال فترة التسعينات، وبالتالي سنتطرق الى العقيدة الأمنية الجزائرية القديمة وكيف تحولت بسبب تهديد الإرهاب وكذا التهديدات الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي.

ترتكز العقيدة الأمنية الجزائرية على عوامل تاريخية تمثلت في الإحتلال الفرنسي الذي عمل على طمس الشخصية والهوية، إلا انه قوبل بمقاومة اتخذت أشكالا متعددة، كما تعد الجغرافيا عامل محدد للأمن حيث تقع الجزائر في نقاط تقاطع استراتيجية مهمة بتوسطها لعدة دول مغاربية وكذلك توسطها لكيانين ضخمين، الأول هو الشمال الذي يمثله الاتحاد الأوروبي، والثاني في الجنوب ويتمثل في العمق الإفريقي، كما ظل البعد الإيديولوجي من اهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية، فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستعمار والاستغلال مصدر لعقيدة الجزائر، إلا أن التحولات العالمية حتى الداخلية أثرت في العقيدة الأمنية الجزائرية المتمثلة في انفجار الوضع في الجزائر بعد الاحتقان إذ باشرت الجزائر بالقيام بالعديد من الإصلاحات على مستويات عدة ما احدث تحولات في العقيدة لتتلاءم وحملة التحول الديمقراطي وتزامنت هذه الإصلاحات لتواكب الترتيبات السياسية الجديدة كبروز ظاهرة العنف والإرهاب وارتباطهما بقضايا أخرى وكذا الجريمة المنظمة، كل هذه العوامل ساهمت في تحديد طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية حيث انتقلت من مفهوم الأمن الصلب إلى المفهوم اللين، كما أن هناك ربط وثيق بينهما تتمثل في التهديد الإرهابي[155].

مكن الاهتمام بمشكل الإرهاب الهاجس الأكبر للدولة الجزائرية بحيث كان في البداية منصب حول القواعد الخلفية للإرهاب سواء تعلق الأمر بنشاط الجماعات الإرهابية أو مصادر تمويلها، وبعدها تحولت العقيدة الامنية الجزائرية لتركيز على التنسيق الاقليمي و العربي، قصد التأثير في الدول العربية لتطوير موقف تلك الدول لإدارة الأزمة، فبتنسيق جهود هذه الدول والعمل في اطار جامعة الدول العربية استطاعت تطوير الموقف العربي لصالحها الذي توج باتفاقها التفاوضي مع الطرف الأوروبي.

استرجعت الجزائر دورها الريادي وعادت إلى الساحة الإفريقية بانعقاد القمة 35 على ترابها لتؤكد من خلالها للأفارقة مكانتها وتمكنت من إقناعهم بتبني وجهة نظرها، فيما يتعلق بالإرهاب من اجل كسبهم والوقوف إلى جانبها للتصدي لهذه الظاهرة خصوصا بعد اتضاح أن ظاهرة الإرهاب بدأت تأخذ البعد

---

[155] – صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة الفكر**، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،ص 290.

الدولي حيث اختتمت القمة بالموافقة على مشروع الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب.كما سعت الجزائر على بعث دورها في إفريقيا من خلال محورين الأول يتمثل في مكافحة الإرهاب والثاني الاهتمام بالتحديات والمشاكل التي تعاني منها القارة.

وبعد تأسيس الاتحاد الإفريقي بقيت تدفع باتجاه تعاون إفريقي لمحاربة الظاهرة التي سوف تتضح معالمها وازداد الاهتمام بها اكثر بعد 11 سبتمبر 2001، حيث سعت إلى إيجاد قنوات تبادل المعلومات حول تحركات الجماعات الإرهابية ومصادر تمويلها وبعد ها توجت مساعها بإنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحث في مجال الإرهاب على أراضيها في أكتوبر 2004 ونظر لخبرتها في هذا المجال جاء دعم الدول الإفريقية اعترافا بدورها في محاربة الإرهاب.[156]

بعد نجاحها إلى حد معقول في مكافحة الإرهاب على المستوى الداخلي وتحسنت أوضاعها وأصبحت الجزائر منفتحة على الخارج، حيث قامت بتطوير قطاعاتها الحيوية، وبادرت إلى إعطاء المرأة الجزائرية العديد من الحقوق، حيث أصبحت هذه الأخيرة قادرة على الاشتغال في مجال الأمن، حيث قدرت نسبة النساء الموظفات في الأسلاك الأمنية 8.04 % ، وهذا حسب ما قاله السيد اللواء العام للأمن الوطني والذي صرح أيضا أن الأمن الوطني يؤمن إيمانا راسخا بالدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه المرأة في صفوفه، وانه ستصبح هناك مكانة جد هامة للمرأة في اطار الالتقاء والتوفيق، وفي اطار تساوي الفرص التي أقرها الدستور.[157]

وفي جانب أخر ونظرا للنجاح الذي حققته الجزائر من خلال قواتها في الجيش الوطني والدرك قرر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تسريح مجمل عناصر الحرس البلدي بمن فيهم أولئك الذين وضعوا تحت تصرف الجيش الشعبي الوطني ووضع حالة الفوضى التي عاشها الجهاز في الفترة الأخيرة وبات يهدد بانحراف قد يمس امن البلاد ، وجاء قرار رئيس الجمهورية بتسريح كل عناصر الحرس البلدي وإلغاء الجهاز من المنظومة الأمنية للبلاد، بعد اطلاع الرئيس على تقرير وزير الداخلية والجماعات المحلية سابق "دحو ولد قابلية" على اثر المسيرة نظمت من قبل عناصر الحرس البلدي، وكشفت مصادر مطلقة أن الرئيس بوتفليقة أمر بإتمام كل الإجراءات القانونية والتنظيمية والإدارية للازمة قصد إلغاء سلك الحرس البلدي بصفة نهائية، ومع إعطائه كل مستحقاته ويعد الحرس البلدي سلكا شبه عسكر

---

[156] – علي عشوي، "سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي"،رسالة ماجستير، الجزائر، 1998،ص 54.

[157] – سهيلة الهاشمي، **الشرطة الجزائرية مجهزة لمكافحة كل أشكال الجريمة ، القناة الإذاعية الوطنية الثالثة**، في :

-www.dgsn.dz/1931

(17 أفريل 2014).

يتم استحداثه سنوات التسعينات في اطار مكافحة الإرهاب، كما ذكرنا سابقا ويقدر عدد اعوان الحرس البلدي بنحو 90 ألف شخص ينضوي جزء منهم تحت وصاية وزارة الدفاع الوطني

فيما يوجد الجزء المتبقي تحت وصاية وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و كان وزير الداخلية السابق نور الدين يزيد زرهوني يحضر لمشروع إدماج هؤلاء في جهاز يسمى الشرطة البلدية تابع للوظيف العمومي وينظمه قانون أساسي قبل ان يتم الغاء المشروع وإلغاء مديرية الحرس البلدي بوزارة الداخلية.[158]

إلا انه و في شق آخر أصبحت الجزائر بمثابة بلد مستقبل للهجرة غير شرعية،اذ يذكر التعداد العام للسكان لعام 2008 أن الاجانب الذين يعيشون في الجزائر بشكل قانوني هو95ألف اجنبي، اي 3% من العدد الكلي لسكان البلاد ولا يتضمن هذا الرقم اللاجئين الصحراويين بشكل أساسي، المقيمين في المعسكرات في منطقة تيندوف، ولا يتضمن بطبيعة الحال المهاجرين غير الشرعيين و اغلبهم رعايا دول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

إن التحقيق الذي أجرته اللجنة الدولية للتضامن مع الشعوب، يعدمن التحقيقات النادرة حيث قدر عدد المهاجرين غير الشرعيون على التراب الجزائري 26ألف مهاجر مقابل 40ألف عام 2003 طبقا لتحقيق مماثل أجرته المنظمة غير الحكومية نفسها.

يبدو ان تحول الجزائر الى بلد مستقبل للهجرة أصبح يثير مخاوف السلطات، وهو ما يبرر قرارها بتعديل قانون الذي صدر سنة 21جوان 1999 خاص بشروط دخول الأجانب الى الاراضي الجزائرية وإقامتهم وتنقلهم فيها، حيث يبرر الخطاب الحكومي هذه التعديلات بالضرورات الأمنية من اجل مكافحة الارهاب و القضاء على الجريمة المنظمة.[159]

أما على المستوى الخارجي تستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الأخرين، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي تبعت بثورة أدت إلى تغيير طبيعة

---

[158] – دون ذكر صاحب المقال،**الحرس البلدي في الجزائر**،في:

-Meghaier.hoox.com/t291.topic

(10 ماي 2014) .

[159] – تحقيق صحفي،**الجزائر أرض نزوح و الهجرة**،في:

-Arabic.babelmed.net/tahqiq sohofi/90-youth-immigration/4/2.algeria-immigration.htm.

(11 ماي 2014) .

النظام بدعم من حلف الناتو، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائري التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها.

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم وهذا الساحل الأزماتي يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها 05 معضلات كبيرة تتمثل أساسا في :

- صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة.
- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الأثنية.
- البنى الاقتصادية الهشة وهذا ما سيشكل تهديدات صلبة ولينة يمكن تصديرها للجزائر.
- ضعف الأداء السياسي.
- انتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع وأشكال جديدة للعنف البنيوي.

تسعى الجزائر الى التركيز على استقرارها وهي التي خاضت حرب عويصة استنزافية ضد ما يسمى بالإرهاب ولمدة 10 سنوات أطلق عليها العشرية السوداء، وتركيزها الثاني على التحرك الإفريقي ذو البنى السياسية والاقتصادية الهشة والتي تشكل عامل من شانه نقل جميع أنواع الفشل الأزموي والدولاتي عبر الحدود مما يعني تهديدا أمن الجزائر.

وتعد الأزمة في مالي وما نجم عنها من تابعات سلبية وخطيرة من بين الأسباب الرئيسية التي زادت من مخاوف الجزائر على امن البلاد كافة والحدود خاصة، وذلك لما تمثله هذه الحدود من ملاذ للجماعات الإرهابية وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[160]

ونظرا لتزايد المخاطر والتهديدات التي تتخبط فيها منطقة الساحل الإفريقي إرتأت الجزائر التحرك السريع من اجل تحصين نفسها، وحماية ما حققته من إنجازات في مكافحة الإرهاب خلال سنوات التسعينات التعاون مع العديد من الدول الإفريقية من اجل محاربة الظاهرة وذلك من خلال:

- **قمة بلدان الساحل الإفريقي الأمنية:**

---

[160] – بوحنية قوى، **استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي** ، في :

- Studies aljazeera.net/report : 2012/06/20/263142920 8904.html

(07 ماي 2014) .

التي سلطت الضوء على الأسلحة الليبية، وفيه اتفقت دول الساحل والصحراء وشركاؤها الدوليون على تكثيف التعاون في مجالات التكوين والأسلحة والاستخبارات والتنمية، وفقا لما جاء في إعلان المشاركون في المؤتمر الوزاري حول الأمن في الساحل، حيث احتضنت الجزائر أشغال هذا المؤتمر الذي شارك فيه وزراء خارجية الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، إلى جانب الدول الأعضاء في مجلس الأمن والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وخبراء في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وفيه أبدي وزير الخارجية الجزائري آنذاك مراد مدلسي، عن سرور الجزائر باستقبال قادة عدد من الدول التي تريد المساهمة في معالجة القضايا المحورية كالتنمية المستدامة والأمن.[161]

انعقد هذا المؤتمر وسط تزايد المخاوف حول انتشار الأسلحة الليبية في الساحل إلى الأماكن التي تخضع لسيطرة القاعدة، حيث أن الحد من انتشار الأسلحة يتطلب تضافر جهود كافة المعنيين.[162]

انصب اهتمام هذا المؤتمر على كيفية مساعدة بلدان المنطقة على القيام بحملتها الخاصة بمكافحة الإرهاب، وفي ضوء هذا المؤتمر قال الوزير الجزائري للشؤون المغاربية والإفريقية آنذاك عبد القادر مساهل :" انه ينبغي تطوير موارد المنطقة لأنه يتحتم علينا السهر على امنها، لكنها بحاجة إلى تكوين ومعدات ومعلومات، فالحرب ضد الإرهاب هي مسؤولية بلدان المنطقة ولا يمكن لأحد التدخل واتخاذ قرارات نيابية عنها."

كان تمويل الإرهاب من اهم محاور المؤتمر كموضوع مثير للقلق، حيث اجمع المشاركون على اغلاق كافة مصادر تمويل الإرهاب، واقتلاع صلاته بالجريمة المنظمة العابرة للحدود[163]، وفي هذا الصدد بادرت المملكة المتحدة بالعمل عن كثب مع الجزائر، على الساحة الدولية ومواصلة تشجيع كافة البلدان للتمسك بموقف عدم دفع الفدية حيث اعتبرت هذه المداخيل تسمح للجماعات الإرهابية بشراء الأسلحة واستقطاب مجندين جدد وموارد لوجستية وإدارية.

- **مشروع خطة امنيه مشتركة بين مالي والجزائر ونيجيريا :**

---

[161] – دون ذكر صاحب المقال، "قمة بلدان الساحل الإفريقي الأمنية"، **جريدة الخبر**(الجزائر)، العدد 5333، يوم 2008/06/05.

[162] – دون ذكر صاحب المقال، **الأزمة الليبية ساهمت في تأزم الوضع في منطقة الساحل**، في:

- http://www.eloyem.com

(14 أفريل 2014).

[163] – دون ذكر صاحب المقال، **قمة بلدان الساحل**،في:

-www.arabic.people.com

(21 أفريل 2014).

تم فيه القيام بدراسة استراتيجية والتي أضفت إلى تحديد مكامن الخطر الذي يحدد دور الجزائر والتي قامت بكل الاحتياطات اللازمة لاحتلال الميدان، حيث تمكنت مصالح الأمن من رصد صفقة أسلحة تمكن الإرهابي مختار بلمختار المدعو "الأعور" أمير كتيبة الملثمين من عقدها مع تجار أسلحة ليبيين، حيث أن مختار بلمختار يحاول مضاعفة قدراته التسليحية وذلك اثر الاتفاق المرصود بين مختلف كتائب القاعدة نتيجة المصير المشترك لهم اثر تطورات الأحداث في شمال مالي.

هناك تنسيق امني مشترك تقوده القوات الإفريقية لتمكن من الإيقاع بكتيبة الملثمين في مثلث مالي، الجزائر، النيجر، وتم التأكيد أن الجزائر لم ولن تتعدى شبرا من الحدود الجزائرية وان كل نشاطاتها وفعاليتها ستكون إلى آخر نقطة من الحدود الجزائرية في حين ستكلف كل دولة بمحاربة القاعدة في ترابها الإقليمي مع تنسيق مشترك بين قيادات الجيش ببلدان هذا المثلث في حين أرسلت وزارة الدفاع برقية إلى مختلف القيادات العملياتية للولايات التي تملك حدودا مع كل من "تونس ، ليبيا، النيجر ومالي " بضرورة تضييق الخناق على طول الحدود وتكثيف مستوى الحس الأمني وذلك بهدف إحباط أي تحرك مشبوه والتعامل معه بجدية مطلقة.

وفي اطار التعاون بين دول الميدان بخصوص التنسيق الأمني والعسكري والسياسي، تم التأكيد على أن الشق الاستخباراتي في هذا التكتل الرباعي أعطى ثماره، كما أن قيادة الأركان المشتركة بين الدول الأربعة المتواجدة بتمنراست حققت نتائج إيجابية، ويعتبر مؤتمر الجزائر الذي عقد في سبتمبر 2011 محطة انطلاق الحوار بين دول الساحل الأربعة وشركائها الغربيين، ويقوم هذا الحوار على مساعدة البلدان التي تواجه الإرهاب عبر التكوين وتبادل المعلومات الأمنية وإعدادها بالقيادة المتخصص في مكافحة الإرهاب.[164]

وفي مجمل القول نجد أن الجزائر لم تكن مهددة من ليبيا ومالي فقط بل ومن تونس من قبل حيث ادرك الجزائر منذ بداية الحراك الذي عرفته تونس مرورا بليبيا وقبلها شمال مالي، أن الوضع لا يحتمل التأجيل أو التهاون ، وهو ما جعلها تضاعف من حدة الاستنفار الأمني على طول شريطها الحدودي مع هذه الدول من جهة بالإضافة زيادة حجم التنسيق الأمني.

ومنذ اندلا ع الحرب في مالي لتحرير مناطق الشمال من سيطرة المتمردين المسلحين أقدمت الجزائر على غلق حدودها على طول 1376 كلم لمنع تسلل الجماعات الإرهابية، وقد ساهم هذا القرار في تحييد الكثير من العناصر المحسوبة على القاعدة وسهل على الجيش المالي المدعوم من طرف قوات مجموعة غرب

---

[164] – دون ذكر صاحب المقال،"خطة امنيه مشتركة بين الجزائر ، مالي، نيجيريا،" **جريدة النهار**،العدد 1348،(الجزائر)، 15 ماس 2012،ص6.

إفريقيا "ايكواس" وقوات فرنسية التقدم واستعادة السيطرة على مدن استراتيجية مثل "غاو" و"تومبوكتو" وبالمقابل دفعت الجزائر ما يسمى بحركة الأزواد إلى الإعلان عن تراجعها عن مطلب الحكم الذاتي والقبول بالعودة إلى طاولة الحوار.

وعلى الجهة الشرقية تبدو الجبهة الأكثر سخونة أمام استمرار الانقلاب الأمني في ليبيا التي تشهد هجمات متكررة تستهدف مؤسسات حكومية وسفارات اجنبيه، وبالمقابل عجزت حكومة زيدان المقالة في ضمان استتباب الأمن والسيطرة على المليشيات المسلحة التي باتت تفرض منطقها وسلطتها على سلطة الدولة، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على مستوى امن الحدود لا سيما وان الجزائر تتقاسم شريطا قوامه 982 كلم مع ليبيا، ولذلك فقد تم اتخاذ التدابير والاحتياطات الضرورية في وقتها من خلال مضاعفة مراكز المراقبة وتعداد قوات الحرس بالتنسيق بين مصالح الدرك وقيادة الجيش الوطني الشعبي.

ولا يختلف الوضع كثيرا على طول الحدود البرية مع تونس الممتدة على مسافة قدها 965 كلم خاصة بعد الأحداث الأخيرة التي عرفتها منطقة الشعابني، وهو ما اضطر السلطات الأمنية في بلادنا إلى تعزيز التواجد الأمني ما حال دون تسلل جماعات إرهابية.

ومن هذا المنطلق سارعت الجزائر إلى إقناع شريكتيها تونس وليبيا بتوقيع اتفاق مشترك بتبادل المعلومات ورصد كل التحركات المشبوهة لغلق كل المنافذ الأمنية، أمام شبكات تهريب السلاح، وقد أعطت الاتفاقية ثمارها في وقت وجيز رغم أن التحديات لا تزال كبيرة أمام حالة عدم الاستقرار الذي تشهدها البلدان الجيران.

وتضاف كل هذه العوامل إلى ما يجري على الحدود الغربية للجزائر التي تشهدها منذ أعوام تنامي نشاط تهريب المخدرات والبنزين، حيث فرض هذا الوضع على بلادنا زيادة حجم التواجد الأمني كان آخرها رفع عدد مراكز المراقبة الحدودية، ورغم صعوبة تضاريس الجغرافية إلا أن عناصر حرس الحدود وأعوان الجمارك تمكنت من رصد الكثير من محاولات التسلل إلى جانب حجز كمية معتبرة من المخدرات والقنب الهندي والكيف المعالج[165].

---

[165]– زهير ايت سعادة، **الجزائر تنجح في مواجهة التحديات الأمنية على شريطها الحدودي**، في :
www.djazairess.com/elayem/206733.
(18 أفريل 2014).

ونظرا لاستمرار أزمة مالي في التصاعد ونظرا لتنامي الهواجس الأمنية في الجزائر رفعت الحكومة الجزائرية ميزانية الدفاع للعام الحالي 2014 لتصل إلى 20 مليار دولار وفي دراسة غير مسبوقة أجرتها يومية الوطن المكتوبة بالفرنسية، أشارت فيها إلى حجم التحديات التي تواجهها الجزائر، و رأت الدراسة في الموقف والراهن الأمني الجزائري ان ميزانية الدولة الجزائرية تتجه إلى العسكرة و هو ما أعاد طرح الأسئلة الكبرى في الجزائر حول امن الدولة الجزائرية ومدى ارتباطه بالمهام الدفاعية حسب تصريح وزير المالية الأسبق عبد اللطيف بن شنهو:

"La sécurité de l'état n'est pas qu'une affaire de la défense nationale"

أي أن ميزانية الدولة ليست فقط شائنا مرتبطا بالدفاع.[166]

جدول رقم (06) تطور ميزانية الدفاع بالجزائر

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ميزانية الدفاع(مليار دولار)	2.6	2.8	2.9	3.2	3.9	5.1	5.6	6.8	9.6	11

المصدر : .El Watan : lundi 30/12/2013 , P : 03

ولقد شكل الاعتداء الإرهابي على منشأة "تغنتورين "مطلع 2013 الحدث الأمني الأبرز، حيث دخلت مجموعة مكونة من 32 إرهابيا مسلحا بأسلحة ثقيلة من الحدود الليبية مستهدفة حافلة متوجهة لقاعدة الحياة على متنها رعايا أجانب.

لقد كان الحدث الإرهابي المسلح الذي أودى بحياة اكثر من 40 ضحية يحمل دلالات كثيرة أهمها البصمة الإجرامية متعددة الجنسيات.

لقد أدت عملية "تغنتورين" إلى فتح مجالات تعاون امني لم تكن مدرجة في ملفات التعاون الثنائي مع بلدان اعتبرت نفسها لسنوات طويلة غير معينة بضجيج الإرهاب والقاعدة.[167]

---

[166] – التقرير الاستراتيجي العربي، لسنة 2013/2012،ص353.

تبقى العقدة الأمنية هي الأساس في المدى المنظور لأية علاقات جزائرية إفريقية وذلك في ظل تنامي وتزايد " الفشل الدولاتي" والهشاشة الاقتصادية والأمنية لإفريقيا.

ستحافظ الجزائر على علاقتها الاستراتيجية بتونس وليبيا في شقها الأمني في ظل عقد اتفاقيات استراتيجية ترتبط بتبادل المعلومات الأمنية والتعاون الاستخباراتي وتبادل خبرات التدريب في ظل مطالبة ليبيا وتونس الاستفادة من الخبرات الجزائرية الاحترافية، وفي هذا المجال قامت الجزائر ببناء 03 منظومات عسكرية لمراقبة الحدود بين الجزائر وتونس، وكذلك تحويل التعاون الأمني الجزائري إلى شراكة حقيقية.

لكن المشكل الأعقد بعد الإضافة إلى هشاشة الدولة المالية وإعادة بنائها يكمن في موريتانيا التي تظهر جميع المؤشرات بكونها ستصبح في المستقبل الحاضنة الاستراتيجية للمقاربات الأمنية الإقليمية والدولية في اللحظة الراهنة.

كما نسجل في هذا الصدد أن اللقاءات الأمنية متعددة الأطراف التي عقدت بالجزائر، قد تجاوزت الـ 60 لقاءا في سنة 2012 وما يقاربها في سنة 2013 وهو ما حول الجزائر إلى محج سياسي وامني دولي متعدد الأطراف، أما فيما يخص العلاقات الأمنية الجزائرية الليبية فقد سجل تبادل الزيارات على مستويات عليا بين القيادتين وكان أخرها زيارة نائب رئيس الوزراء مجلس الشورى للتنمية المكلف بوزارة الداخلية "الصديق عبد الكريم" والاتفاق مع نظيره الجزائري "الطيب بلعيز" على معالجة ملفات أمنية ثلاث: هي تبادل المعلومات والتنسيق بين وزارتي الداخلية وتجهيز خطة لتامين الحدود ومحاربة الإرهاب في ضوء التدهور الأمني على الحدود وانتشار شبكات تهريب السلاح وسيطرة مليشيات غير نظامية بشكل يزيد الهواجس الأمنية.[168]

بذلت الجزائر ما في وسعها من أجل النهوض بهياكل الدولة من جديد وذلك في إطار مواجهتها الصارمة للإرهاب ، خلال سنوات التسعينات حيث قامت ببذل العديد من الجهود التي أتت بثمارها في النهاية والتي تأتي في مقدمتها ميثاق المصالحة الوطنية في 2005، والتي قام في إطارها العديد من الإرهابيين بإعلان توبتهم وتسليم أسلحتهم مقابل الحصول على العفو واستمرار الوضع واثره تقلص عدد الارهابيين في الجزائر إلى

---

[167] – عاطف قدادرة، "ابرز حدث امني بالجزائر لسنة 2013، طريق لمراجعات امنيه عالمية"، **يومية الخبر** (الجزائر)، الاربعاء25 ديسمبر 2013، ص 13.

[168] – قوى بوحنية، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية والاكتفاء الأمني الداخلي**، في:

www.bchaib.net

(10 ماي 2014).

حد كبير، هذا الوضع وغيره من المتغيرات دفع بالجزائر إلى الدخول في بيئة أمنية جديدة تخلصت فيها من التهديد الداخلي لتجد نفسها في واجهة التهديد الخارجي القادم من هناك، من خلف الحدود وبالتحديد حدودها مع ليبيا وخاصة مالي ما دفع بها إلى المسارغة في التحرك بغية حماية وصون ترابها الوطني.

المبحث الثاني : الواقع الجزائري في ظل مكافحة الإرهاب.

إن الإصلاحات الدستورية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر، تعد نقلة نوعية هامة ضمن حلقات تطور الممارسة السياسية في الجزائر نظر لما نصت عليه تلك الإصلاحات على العديد من القيم والأفكار، مما كان له اثر على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر وهذا ما سنتناوله في مبحثنا هذا.

المطلب الأول : على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي

لقد أفرزت التجربة الجزائرية مع الإرهاب العديد من المتغيرات التي مست الساحة الجزائرية، حيث قامت الحكومة الجزائرية في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي، تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاث برامج تنموية :

البرنامج الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الفترة 2001 – 2004 خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 07 مليار دولار أمريكي أما البرنامج الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نفذ في الفترة من 2005-2009 خصص له مبلغ يفوق 150 مليار دولار أمريكي.

أما البرنامج الثالث الخماسي 2010-2014 يعد اضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل 286 مليار دولار أمريكي.[169]

---

[169] – نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص ،ص 244، 245.

ولقد تم تطبيق هذا البرنامج من اجل تنمية شاملة للحد من التوترات الاجتماعية، على اعتبار أن اصل الأزمة اقتصادية أمنية اكثر منها سياسيا نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات وتوفر المداخيل.[170] حيث أن الجدول الاتي يبين نسبة تطور أسعار البترول .

جدول (07) تطور أسعار البترول للفترة 1999 – 2010

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السعر	18.9	23.50	24.85	25.24	28.9	38.66	54.6	65.8	74.95	79.95	80.15	90

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر للأعوام 2002 -2010 .

كما صرح نائب رئيس البنك الدولي بان الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية من بينها ارتفاع الناتج الإجمالي الخام بمعدل 4.5 % .[171]

كما كشفت إحصاءات رسمية لبنك الجزائر أن صادرات البلاد الإجمالية بلغت خلال الفترة 1999 إلى نهاية 2013 ما يعادل 683.75 مليار دولار مقابل واردات إجمالية بقيمة 398.83 مليار دولار لنفس الفترة بفائض إيجابي بلغ 284.93 مليار دولار، حيث سمح هذا الفائض للجزائر بدفع الديون الخارجية وكانت تقدر نهاية 2000 بما يعادل 252.61 مليار دولار، حيث تشير وثيقة بنك الجزائر المركزي إلى تراجع مديونية البلاد الخارجية إلى 214 مليار دولار وفي أواخر عام 2004، ثم الى مليار دولار في بداية 2006 وفي عام 2007 قرر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة دفع 98 % من المديونية الخارجية العمومية للجزائر وفي نهاية عام 2013 نزلت المديونية الخارجية إلى 340 مليون دولار.[172]

---

[170] – حسين مرزود، "الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989 – 2010 "، رسالة دكتورة ،جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2011-2012، ص 282.

[171] – كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الثامن، (جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر) ،ص 14.

[172] – عبد الوهاب بوكروح، **هذه وجهة مداخيل الجزائر منذ 1999**، (موقع الشروق أون لاين) ،في:

www.echroukonline.com/ara/artcles/199418.html

والجدول الاتي يبين نسبة تراجع المديونية الخارجية في الجزائر .

جدول(08) تطور المديونية الجزائر الخارجية خلال الفترة 2000 – 2010

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المديونية الخارجية	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82	17.19	15.61	5.60	5.58	5.41	5.68

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر للأعوام 2002 -2010 .

كما أن نسبة التضخم في الجزائر منذ 1999 انخفضت بنسبة 2 % كما بلغت نسبة النمو 8.6 % واحتياطي الصرف بلغ 32 مليار دولار أمريكي.[173]

إن هذه التحولات الاقتصادية التي عاشتها الجزائر منذ نهاية التسعينات كانت الأرضية التي سمحت بظهور واستفحال الكثير من مظاهر الفساد والرشوة وتبذير المال العام أوصلت الجزائر إلى مراتب متدنية في التقارير الدولية الصادرة عن العديد من المؤسسات الدولية المهتمة بقياس الفساد على المستوى الدولي منها فضيحة بنك الخليفة التي كانت من اهم القضايا التي كان لها صدى شعبي كبير[174] . وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية حول ظاهرة الفساد في الجزائر في 2007 التي سجلت انتشار وتوسيع الرشوة في كل القطاعات عن سنة 2006 وقد تضمن التقرير 180 دولة واحتلت الجزائر المرتبة 99 وسجلت حالات اعلى في قطاعات البناء والأشغال العمومية، قطاع المياه والنقل والصحة، ورعى التقرير عوامل أشارت إليها الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، فرع منظمة في الجزائر أقرت بان : "الفساد مس كل مؤسسات الدولة نتيجة التكالب بين الزمر المافياوية التي تريد استحواذ على أموال المشاريع

(20 مارس 2014).

[173] – احمد قوراية ، **عبد العزيز بوتفليقة "بين الموهبة والقيادة" رجل الأقدار وزعيم المصالحة الوطنية**(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعي، 2005) ،ص 77.

[174] – عبد الناصر جابي، "الانتخابات التشريعية الجزائرية انتخابات استقرار أم ركود سياسي"، **مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية**، اللقاء السنوي السابع عشر، أكسفورد، 2007،ص 12.

العمومية خارج القانون بدليل منح العديد من الصفقات بالتراضي وان الحكومة والوزارات مسؤولة عن الفساد.[175] و زادت أيضا نسبة الفروقات الاجتماعية كان من نتائجها بروز الكثير من مظاهر التهميش ، زيادة على الفئات الشعبية التي تأثرت وضعيتها سلبا بالتحولات الاقتصادية الجارية وتقليص الأدوار التقليدية للدولة في المجال الاجتماعي مست جزء كبير من الفئات الوسطى الأجيرة التي التحقت بصفوف الفقراء الجدد وفي المقابل طفت على السطح فئة الأغنياء الجدد الذين استفادوا من التحولات الاقتصادية الجارية للحصول على التراكمات المالية السريعة، ظهرت نتائجها في أنماط سلوكات جديدة لم يتعود عليها المواطن الجزائري.[176]

كما أن ظاهرة الفقر الجزائري عرفت تطورا سريعا خلال السنوات تلت سنوات الإصلاح ولا تزال معدلاته مرتفعة على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة فحسب الندوة التي عقدت في الجزائر 2000 حول الفقر أكدت وجود حوالي 12 مليون فقير وبطالة قاربت 32 % من مجموع القوى العاملة وحوالي 676 بلدية من بين 1541 في حالة فقر مدقع وسجلت بعض الأمراض كالجرب، السل، الحصبة، تفوئيد، وانتشار اليأس وفقدان الثقة والهجرة السرية أرجعت أسبابها إلى سوء السياسة الاقتصادية والاجتماعية والمالية المتبعة من السلطة الحاكمة.[177]

الجدول الاتي يبين تطوير مؤشر الفقر في الجزائر .

الجدول(09) : تطور مؤشر الفقر السنوي للفترة 1999 – 2005

البيان	1999	2000	2004	2005
معدل الفقر	32.35	22.98	18.15	16.6

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الوضعية الاقتصادية والاجتماعية 2005، ص 30.

كما أن الشعب الجزائري يعاني من مشكل البطالة وعلى رغم الجهود المبذولة التي بذلت أو الملتزم بها حيث التزم رئيس الجمهورية بأحداث 02 مليون منصب عمل خلال الخماسي 2004-2009 إلا أن مشكل البطالة مازال يشكل اهم مؤشرات الفقر وهذا بالنظر إلى الخصائص التي تميز البطالة في الجزائر هي صغر بين العاطلين عن العمل "حوالي 80 % تقل أعمارهم عن 30 سنة."

---

[175] – حسين مرزود، مرجع سابق، ص 305.

[176] – عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص 10.

[177] – حسين مرزود، مرجع سابق، ص 282 .

كما أن الجدول التالي يبين نسبة تطور معدل البطالة في الجزائر.

جدول (10) معدل البطالة في الجزائر ب(%)

السنوات	2004	2005	2006	2007
اليد العاملة	9.469.946	9.492.508	10.109645	9.968.906
معدل البطالة	17.7	15.3	12.3	13.79

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ، الجزائر بالأرقام، نشرة 2005، ص 11

كما أن **الجدول رقم (11)التالي يبين تطور اليد العاملة في الجزائر من 2004 – 2007**.

السنوات	2004	2005	2006	2007
اليد العاملة	9.469.946	9.492.508	10.109.645	9.968.908
معدل البطالة	17.7	15.3	12.3	13.79

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2001، الجزائر 2005، ص 109.

كما كشفت وثيقة الندوة الوطنية لمكافحة الفقر حيث يظهر إفقار واضح للأجراء والمتقاعدين الذين تراجعت قيمة أجورهم الحقيقية بنسبة 35 % خلال سنوات الإصلاح بالرغم من تزايد الحد الأدنى للأجور بـ 10 مرات بين 1990-2005 "من 100 دج إلى 10.000 دج".[178]

كما يلاحظ أيضا على الوضع الجزائري تراجع قيمة التعليم وانتشار الأمية بـ 33% وسيطرة قيم الربح المادي السريع الذي اضحى يقدم الصوة النموذجية للفرد الناجح في الحياة العامة وهي كلها عوامل تجعل الثقافة السياسة خالية من القيم والمثل الاجتماعية النبيلة، بل تمجد المحاباة، الرشوة، الانتهازية في أسوء مظاهرها خاصة عندما تصبح ممارسة علنية يقوم بها رموز النظام.[179]

عرفت المدن الجزائرية نموا سريعا من حيث العدد و الحجم، فقد تضاعفت عدد سكانها 3 مرات خلال 20 سنة، و تشير احصائيات لسنة 2004 بأن عدد سكان المدن قدر بـ59% بينما سكان الأرياف بنسبة 41%[180]، كما يوجد 600 الف مسكن في حالة سيئة جدا حسب تقديرات الديوان الوطني للسكن في بداية 2002 وقد زاد من حدة تدهور الحالة العامة للسكن بالجزائر الوضع الأمني الخطير على مستوى الأرياف، مما أدى إلى نزوح جماعي إلى الأماكن الأكثر أمنا على اطراف المدن الكبرى فتفاقمت ظاهرة البيوت القصديرية على مستوى التراب الوطني حيث يوجد ما يقارب 524000 سكن قصديري موزعة عبر التراب الوطني "Conseil national economique et social 2006".[181]

المطلب الثاني : على الصعيد السياسي

التحول الديمقراطي في الجزائر جاء نتيجة ظروف غامضة كما سبق و أشرنا إليه حيث كان هذا التحول نتيجة حتمية لسلسلة من التراكمات التي أفرزت تناقضات غير قابلة للمناورة والتعايش سواء على المستوى السياسي والاجتماعي.

---

[178] – منصوري زين، تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر حالة الجزائر،في:
www.kantakji.com/media/3956/2105.doc
(25مارس 2014)

[179] – العياشي عنصر، المجتمع المدني المفهوم والواقع : الجزائر انموذجا، **ورقة مقدمة لمؤتمر المشروع القومي والمجتمع المدني**، جامعة دمشق، سوريا، 17-12 ماي 2000، ص 18.

[180] –اليمين زرواطي، **التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب 1978–2008**(لندن:مطبوعات أي كتب،2014)،ص153.

[181] – زينب حميدة بقادة، المشكلات المطروحة في واقع الأسرة الجزائرية وانعكاساتها على جنوح الأبناء، الملتقى الوطني الثاني حول :**الاتصال وجودة الحياة في الأسرة**، أيام 10/9 افريل 2013، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر، ص 11.

ان بداية التحول الديمقراطي في الجزائر منذ 1989 وما تلاه بعد ذلك من ممارسات أثبتت زيف الديمقراطية الجزائرية، ولكن اليوم وبعد المخاض العسير الذي عاشته الجزائر طيلة فترة العشرية الحمراء فان هناك من المؤشرات الايجابية، حيث تزايد الوعي لدى المجتمع الجزائري بضرورة حماية المكسب الديمقراطي وهذا بعد أن ترسخت قناعات لدى المجتمع بانه لا بديل ولا افضل من النظام الديمقراطي.[182]

كما شهدت الساحة السياسية في فترة 1999 العديد من التغيرات السياسية الهامة وذلك بسبب الإصلاحات الدستورية التي عرفتها الجزائر من خلال دستور ،1996 الذي اعقب الإصلاحات الدستورية التعددية الأولى التي شهدتها الجزائر منذ 1989، حيث عمل دستور 1996 على حضر النشاط الحزبي القائم على أسس دينية وطائفية كما اتسمت البيئة القانونية لدستور 1996 بالمبالغة في شروط تقرير القوانين الاستثنائية والطارئة وتوسيع صلاحيات عملها والذي عطل العديد من المبادئ الديمقراطية التي أقرها دستور 1989 .[183]

حيث منع اعتماد أحزاب جديدة منذ 1999 بعدما تقلص عدد الأحزاب من ستين (60) حزبا إلى حوالي النصف أي (30) حزبا بعد صدور الأمر رقم 97-9 المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية ليبلغ حوالي 24 حزبا في أخر انتخابات برلمانية ومحلية في 2007 وجعلها تحت رحمة وزارة الداخلية بفرض نظام الترخيص المسبق من طرف الوزارة أو الوالي المختص إقليميا لتقييد تكوين أحزاب جديدة وجعلها صعبة، ولا توجد قوانين واضحة للطعن.[184]

كما عرف الحقل السياسي منذ وصول الرئيس بوتفليقة إلى الحكم بعد أفريل 1999 انتكاسة كبيرة، حيث استطاع أن يجمع حوله عددا من الأحزاب الفاعلة في ائتلاف حكومي منذ بداية سنة 2000 يضم كل من :جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي حزب التجديد الجزائري "تيار وطني" حركة مجتمع السلم، حركة النهضة "تيار إسلامي"، التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية ،التحالف الوطني الجمهوري "تيار علماني أو ديمقراطي"، بينما انطوت باقي الأحزاب المعارضة على نفسها واغلق المجال الإعلامي أمام نشاطها[185] .

---

[182] – شايب الذراع بن يمينة، مرجع سابق، ص 78.

[183] – صالح الزياني ،" الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات أليات الممارسة الديمقراطية"، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص افريل (2011) ،ص 315.

[184] – مزرود حسين، مرجع سابق،ص 279.

[185] – العياشي عنصر، مرجع سابق، ص 10.

إن تقييد الممارسة الحزبية في الجزائر افرز ظاهرة تستحق الاهتمام، وهي عودة تكريس الممارسة الأحادية والتي من مؤشراتها الائتلاف بين الأحزاب السياسية التي سبق ذكرها.[186]

ولعل اهم ما ميز تجربة الانتخابات في عهد التعددية السياسية هو التباين في درجة استعداد مختلف القوى الاجتماعية والتيارات السياسية لقبول قواعد اللعبة الديمقراطية واستمرار العوامل التقليدية التي تشكل المجموعات على أسس جهوية وانتماءات عرقية أو ثقافية، ورغم ذلك فان التوجه العام لدى مختلف القوى مشجع بغض النظر عن تكتيك التحالفات الظرفية واستراتيجيات التموقع في الخارطة السياسية، لكن الأهم من ذلك هو استمرار النزعة القوية لدى قطاع من النخبة الحاكمة في رفضها للممارسة الديمقراطية غير المشروطة وغير المقيدة أي التي يمكن أن تبعدها عن السلطة، لذلك تستمر القوانين التي تعيق الانفتاح الديمقراطي[187]، لذلك اتسمت العلاقة بين النخبة الحاكمة والأحزاب السياسية في الجزائر لتوت وعدم الثقة بشكل عام خاصة من جانب السلطة[188]،وبصفة عامة فان مظاهر التراجع سمة مشتركة بين السلطة والأحزاب السياسية، فالسلطة تعتبر أن أسباب اللازمة أمنية، اقتصادية اكثر منها سياسية ويجب معالجتها امنيا و اقتصاديا، بتقليص المجال السياسي حتى تضمن الاستمرار، لأنها تعتبر المعارضة تهدد الأمن وتهدف إلى اللإستقرار، بينما الأحزاب السياسية نتيجة ضعفها وعدم قدرتها على بناء نفسها استطاعت السلطة أن تتجاوزها وان تضمنها إليها.[189]

ميز الأحزاب السياسية في الجزائر انخراطها في لعبة البحث عن مواقع وهياكل في السلطة تحقيقا لمكاسب سريعة، بدلا من أداء دورها كتنظيمات لنشر ثقافة سياسية حديثة والعمل على أداء دورها كمصدر للقوة المضادة للسلطة القائمة أن تحرس على احترام قوانين الممارسة الديمقراطية وصيانتها من تعسف النظام.[190]

إن التعددية الحزبية في الجزائر لم تؤد بالضرورة إلى التعددية السياسية وبذلك لم تؤد إلى حرية الصحافة، كما أن التعددية الإعلامية [191]، التي عرفتها الجزائر رغم أنها حققت إنجازات لا بأس بها إلا أنها لم تستطع أن تصمد أمام مضايقات السلطة الجزائرية منذ الفترة الأولى للانفتاح الديمقراطي 1989، التي اصطلح تسميتها "الانفجار الإعلامي الحر" الذي لم يدم طويلا، فالأحداث الخطيرة التي عرفتها الجزائر منذ 1992دفعت السلطة لاتخاذ معايير تقيد حرية الإعلام في كل ما يتعلق بالأمن ولكن مع نهاية هذه المرحلة شهدت

---

[186] – صالح الزياني، مرجع سابق، ص 323.

[187] – العياشي عنصر، مرجع سابق، ص 10.

[188] – صالح الزياني، مرجع سابق، ص 323.

[189] – مرزود حسين، مرجع سابق، ص 280.

[190] – العياشي عنصر، مرجع سابق، ص 18.

[191] – محمد قيراط، حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 12، العدد 3-4،(2003)، ص 105.

الصحافة في الجزائر بوادر انفتاح الاعلامي بتزايد صدور الصحف الخاصة [192]، وبالرغم من هذا إلا انه مازال هناك مضايقات لصحافة في الجزائر، وذلك بسبب الوسائل التي استعملتها السلطة في الجزائر للضغط والتحكم في الصحافة خاصة الإعلان، المطابع والورق فمازالت الدولة تحتكر الإعلان الرسمي والذي يعد من الموارد الأساسية للصحافة المستقلة، حيث تعد الدولة المالكة الوحيدة للمطابع التي تشرف على طباعة الصحف ولم يتم كسر هذا الاحتكار إلا في عام 2002 عندما قامت صحيفتا الخبر والوطن بشراء مطبعة، ومن المضايقات التي تعرضت لها حرية الصحافة في الجزائر بتعديل قانون العقوبات في شهر ماي 2001 [*]، الأمر الذي أدى إلى استياء كبير جدا في الوسط الإعلامي حين توقفت 21 صحيفة عن الظهور احتجاجا على القوانين القاسية ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية [193]، فحسب البعض فان هذا القانون قد جاء لكبح جماح الصحفيين بالدرجة الأولى وخنق تعاليقهم اللاذعة باتجاه رئيس الجمهورية وباقي المسؤولين السياسيين في الدولة، وهو ما اعتبروه تراجعا واضحا للحرية الممنوحة للصحافة وبالتالي فان هذا القانون جاء ليثقل كاهل الصحافي بأعباء جديدة ويزج به في دوامة الرقابة الذاتية والخارجية.[194]

إن تطبيق الصيغة الجديدة للأحكام الجزائية في قانون العقوبات الجديد سيحرم الجزائريين من هامش الحرية الإعلامية التي تتضمنها القواعد الدستورية ويقضي نهائيا على أي أمل في بناء دولة المؤسسات ودولة القانون لان القضاء على حرية الصحافة سيقضي على كل الحريات الأخرى، وسيرجع الجزائر على عهد الحزب الواحد فما حققته الممارسة الإعلامية خلال العقد الأخير رغم الصعوبات الكثيرة والتحديات العديدة وظروف الأزمة الخانقة والإرهاب الذي اغتال اكثر من مئة (100) صحافي، كل هذه التضحيات ستذهب أدراج الرياح في ظل القانون الجديد[195] ، وكذا هيمنة السلطة وسيطرتها على وكالة الأنباء وكذا قطاع السمعي البصري وفرضها رقابة مشددة على مصادر الخبر وإعلانها عن عدم فتحها المجال الإعلام السمعي البصري أمام التعددية تمثل عائقا حقيقيا لنقل الممارسة السياسية في الجزائر فعلية وحقيقية من ممارسة موجهة وصورية إلى ممارسة فعلية وحقيقية وبالتالي لا يمكن الحديث عن ممارسة إعلامية حرة ومهنية في ظل الاستمرار بالأحادية الإعلامية في مجال السمعي البصري.

---

[192] –أحلام باي، "معوقات حرية الصحافة في الجزائر، دراسة ميدانية لمؤسسات صحفية لمدينة قسنطينة"، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007،ص،ص 69،90.

[*]– جاء به وزير العدل الجزائري احمد أويحي والذي صادق عليه البرلمان ومجلس الأمة جاء ليحمي الفئة الممتازة في المجتمع والمتمثلة في رئيس الدولة وأعضاء البرلمان ومجلس الأمة وأعضاء الحكومة والمجالس القضائية والجيش الوطني والقادة وكبار الموظفين وإطارات الدولة واعون الأمن.

[193] – محمد قيراط، مرجع سابق، ص، ص 138،139.

[194] – أحلام باي، مرجع سابق، ص 84.

[195] – محمد قيراط، مرجع سابق، ص، ص 140، 141.

لقد أفضت القيود والمعيقات الأنفة الذكر إلى الحد من حرية الإعلام في الجزائر، بل وإن هذه الحرية عرفت تراجعا مستمر خلال السنوات الأخيرة ودفع الناشرين والصحفيين إلى ممارسة مزيد من الرقابة الذاتية بغية الاستمرار في نشاطهم المهني.[196]

أما عن المجتمع المدني فشأنه شأن الأحزاب والقطاع الإعلامي فانه لم يتحقق التحول في مصير المجتمع المدني إلا بعد دستور فيفري 1989 ففي 1990/12/04 صدر قانون رقم 31-90 الذي وسع فرصة تأسيس الجمعيات في مختلف المجالات، وأدى هذا إلى إقبال كبير على تأسيس الجمعيات حيث وصل هذا العدد في إحصائيات سنة 2002 إلى 6631 جمعية منها 890 جمعية وطنية، وعلى اثره عادت السلطات الجزائرية للتضييق في تأسيس الجمعيات متعذرة بكثرة وجودها ومستندة أيضا لحالة الفوضى التي يعيشها قطاع العمل الجمعوي بسبب الإرباك الأمني والسياسي والاجتماعي الذي عرفته الجزائر في سنوات الفتنة،[197] كما ظلت الدولة تعمل على ممارسة اكبر قدر من الضبط والتحكم في هذه الجمعيات، وذلك عبر وسائل عديدة مثل استعمال الإجراءات الإدارية في التعامل معها،[198] كما أصبحت الجمعيات والمنظمات في الجزائر أداة تستعملها السلطات في بسط نفوذها في المجتمع، بل وأصبحت تستعملها كبديل للأحزاب السياسية في تمرير مشاريعها وقد أدت هذه الوضعية إلى بروز ما سمي في المصطلح السياسي الجزائري بـ "المجتمع المدني المستفيد" [199].

تعد المشكلات أنفة الذكر نتيجة حتمية أفرزتها عوامل موضوعية وعلى رأسها المنهجية والسياسية التي انتهجتها الدولة في التعاطي مع الجمعيات والعمل الجمعوي بشكل عام، إذ يلاحظ أن تعاطي السلطة مع الحركة الجمعوية يتسم بالارتجالية والمناسباتية، فلا توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم على إشراك كل المؤسسات الشعبية، كما في ذلك الجمعيات في تدبير الشأن العام وبالتالي المساهمة الفعلية في سياسات الدولة في هذا المجال [200].

كما عرفت الساحة السياسية والاجتماعية في الجزائر العديد من الاحتجاجات ،ولعل أهمها اندلا ع أحداث القبائل بداية من 18 افريل 2001 وحسب البعض فان الأحداث تعد بمثابة التعبير عن صراع الهويات داخل الدولة الجزائرية نتيجة

---

[196] – صالح الزياني، مرجع سابق، ص 322.

[197] – عبد الرزاق مقرى، **التحول الديمقراطي في الجزائر "رؤية ميدانية**،في:

Boulemkahel.yolasite.com/…/ 20%

(25 ماي 2014).

[198] –صالح الزياني،مرجع سابق،ص320.

[199] – عبد الرزاق مقرى، مرجع سابق، ص 321.

[200] – صالح الزياني، مرجع سابق، ص 321.

غياب المعارضة القوية والمنظمة على المستوى الوطني، مما يمكن أن يمهد لظهور حركات اثنية شعبية وليست حزبية تأخذ شكلا يتسم بالعفوية وخطورتها أنها فجائية وخارجة عن حدود التنبؤ بها.[201]

كما أن استمرار الدولة الجزائرية العمل بقانون الطوارئ مع جملة القوانين المشابهة له التي تضع قيودا على حرية الأشخاص في الاجتماع والتنقل وتعطي الحق بالقبض على المشتبه فيهم وتفتيشهم دون التقيد بالأحكام والإجراءات الجنائية، كما أن هذه القوانين تمكن من مراقبة الرسائل و الصحف والمطبوعات قبل نشرها، وعليه فان ذلك يخلق وضعا يمكن تشبيهه "بالسيف المسلط " على أحزاب و قوى المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني، ونظرا لان قانون الطوارئ ظل يشكل عبئا ثقيلا على العملية الديمقراطية في الجزائر، فقد ارتفعت أصوات كثيرة للمطالبة بإلغائها سوى من الأحزاب السياسية أو تنظيمات المجتمع المدني أو بعض المثقفين سيما أن مبررات وجودها واستمرارها لم تعد قائمة ومقنعة، خاصة بعد التأكيد الرسمي و الواقعي على تحسين الوضع الأمني وانحسار الإرهاب الذي لم يعد السند الأساسي لوجود حالة الطوارئ في الجزائر، ولقد كللت هذه الجهود أخيرا بالنجاح فتم إلغاء العمل بقانون الطوارئ بداية من مارس 2011[202]، كما اعتمد قانون جديد منذ 2011 برفع الحظر على اعتماد أحزاب السياسة المطبق منذ 1999 كما ذكرنا سابقا، وينظم اعتماد ونشاط الأحزاب السياسة في اطار حزمة الإصلاحات السياسية، حيث يهدف هذا القانون حسب بيان لمجلس الوزراء إلى تعزيز الديمقراطية ويتضمن الأحكام التي تضبط إنشاء الأحزاب السياسية وعلاقتها بالسلطات الإدارية واحترام مبادئ الدستور و الشفافية المالية للأحزاب، كما صادق مجلس الوزراء أيضا في 2011 على قانون يتعلق بالجمعيات المدنية لتعزيز حرية إنشائها وضبط نشاطها وتمكينها من الحصول على الإعانات المالية من الحكومة.[203]

إن الإصلاحات الدستورية والاقتصادية والاجتماعية التي باشرتها الجزائر منذ 1999 أفرزت الكثير من المشاكل على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي فعوض أن تفضي تلك الإصلاحات إلى ترسيخ للتقاليد الديمقراطية والمشاركاتية أفرزت مزيدا من الأبوية والزيونية، أن الملفت للانتباه انه مع التقدم في الإصلاحات أصبحنا أمام وضع تتسم بالممارسات السياسية الأحادية التي يفترض أننا تجاوزناها مع أولى الإصلاحات التعددية.

---

[201] – حسين مرزود، مرجع سابق، ص 282.

[202] – شايب الذراع بن يمينة، مرجع سابق، ص 77.

[203] – أحمد البية، قانون **جديد يرفع حظر على اعتماد الأحزاب السياسية في الجزائر** ،في:

www.January-25.org/post.aspx?K=33148

(19 ماي 2014).

إن الجزائر في اطار مكافحتها لظاهرة الإرهاب التي عانت منها تسعينات القرن الماضي حققا نجاحا في العديد من الجوانب وخاصة الجانب الأمني حيث أدت الى تراجع وتيرة العمل المسلح، في حين أنها كانت لهذه التجربة أثار سلبية على جوانب أخرى كالسياسية والاجتماعية والاقتصادية، فالجزائر في مسيرتها في عملية مكافحة الإرهاب سياسيا لوحظ أنها عادت نوعا ما إلى النظام الأحادي من خلال تطبيقها لبعض القوانين التي تكبح الحرية السياسية ولكن بدأ رفع الحظر على بعض القوانين ابتداءا من 2011، أما اجتماعيا فقد لوحظ انتشار بعض الظواهر الاجتماعية السلبية كفساد،الرشوة،البطالة ...الخ.

الخاتمة :

تمثل الجزائر استثناءا في المنطقة العربية، من خلال كونها جسدت اكبر تجربة في الوطن العربي، قدمت فيها تضحيات ضخمة ولم يكن من اليسير أن تحصل هذه الدولة على استقلالها في مجابهة أدى اكبر القوى الاستعمارية، وكان النصر يحمل أمالا واسعة للتقدم والتنمية ومناهضة التخلف والفساد، وساد الاعتقاد بان النظام السياسي الذي قام في الجزائر بما تسلح به من ترسانة عسكرية وخطاب دعائي قادر على أن يضمن الأمن ويحقق التنمية ويكبح كل التوجهات المعارضة، غير أن حالة الانكشاف العظيم التي حدثت لهذا النظام في أكتوبر 1988، جعلت من غير المناسب الحديث عن إمكانية استمرار قبضة المتسلطة لهذا النظام ، فاصبح حريا به أن ينفتح على تيارات المجتمع المختلفة ضمت ما سمي بالتعددية السياسية والفكرية.

شكلت التعددية التي شهدتها الجزائر منعرجا هاما في التاريخ السياسي لهذا البلد ففي عوض أن تنقله إلى الاستقرار السياسي التام، انجرت به إلى احدى ابشع صور العنف في المجتمع ضمن ما عرف بالإرهاب والذي ارتبط رسميا بالنشاط المناهض للسلطة القائمة من خلال تحركات التيار الإسلامي، لذا لم يكن غريبا بعد توقيف المسار الانتخابي والنزعة الانقلابية التي ميزت الحركات اللاحقة أن تنفجر شحنات من الرفض لهذا

الواقع الجديد خاصة من الفئات المتشددة والمتأثرة بالتجربة الإيرانية والأفغانية وبدا السؤال يطرح بحدة هل باستطاعة النظام السياسي الصمود والاستمرار أم ستتحول الجزائر إلى صومال أو أفغانستان ثانية، لقد كان حجم التحديات هائلا أمام السلطة ومطمح الدولة الإسلامية قريبا جدا أمام تلك الجماعات إلى حد الحديث عن الحكومة الموازية والمناطق المحررة.

ابتداء من سنة 1993 وفي ذروة تصاعد النشاط المسلح آلت السلطة السياسية في الجزائر على نفسها استئصال النشاط المسلح، وكانت قبل ذلك قد هيأت الظروف لتجريم كل تعاطف مع الإسلاميين سواء في الخطاب أو الإعلام أو الممارسة بل وحتى في الزي ولم تعد قيود حقوق الإنسان وحرية التعبير ضوابط قوية أمام تلك السياسة، حيث فقد الألاف ضمن سياسة الإخفاء القصري والاغتيال، ولم تقف الدولة حائلا أمام عمليات التهجير القصري، لألاف من سكان الأرياف، خاصة وان ذلك صب في صالحها من خلال تجفيف منابع ما وصف بالإرهاب والقضاء على شبكات الدعم والإسناد.

جسد تحول العنف في الجزائر إلى حالة من الوحشية صورة من فقدان الأمل واليأس في المجتمع الجزائري، وبالموازاة مع ذلك عبر هذا الوضع عن قدرة النظام السياسي في استحداث قطاعات جديدة في المواجهة والقدرة على تجنيد الميلشيات وتحويل الإرهاب من نشاط ضد الدولة إلى نشاط ضمن الشعب في أسوء حالات انتكاسة العدالة وحقوق الإنسان ،وتدعم هذا المسعى بقدرة استخباراتية عالية لقطاع الأمن والدفاع مستفيدا من خبرات وتأهيل خارجي وتبادل للمعلومات مع اكثر من جهة كان الطرف الفرنسي في مقدمتها، لهذا لم يمر عام 1995 إلا وكانت الدولة تستعيد زمام المبادرة وتنتقل من وضع الدفاع إلى وضع الهجوم والحرب المنسقة والاستباقية على معاقل الجماعات المسلحة ضمن البؤر المشتعلة للنشاط المسلح وابرزها ما وصف بمثلث الموت في الوسط الجزائري، وتكرست قوة النظام السياسي من خلال إضفاء الشرعية على قيادة عبر انتخابات نوفمبر 1995 الرئاسية والتي يصرف النظر عن مدى نزاهتها أعطت الانطباع بان النظام السياسي في الجزائر متماسك وقوي وان باستطاعته السيطرة على الأوضاع خصوصا من خلال ازدواجية الخطاب الذي يمارسه، حيث اليد الممدودة للعفو على غرار ما سمي بقانون الرحمة والقبضة المتشددة الاستئصالية ضد الجماعات المسلحة مع تغييب كامل لقيادات الحزب المحل الذين طوي ملفهم قضائيا.

نجح النظام السياسي الجزائري في إحداث توافق إقليمي ودولي بشان ما يحدث في الجزائر وإبعاده لكل شبهة بشان حرية التعبير واحترام حقوق الإنسان ،وصار اكثر مقبولا أن يتم النظر إلى هذا النظام على انه يواجه مجرد عصابات من القتلة ولا توجد إزاءه معارضة فعلية بتزامن مع كون هذا النظام قد نجح في التغطية على العديد من المطالب السياسية والالتفاف عليها ،وجعلها مجرد مطالب معيشية مفرغة من الاحتجاج السياسي

ومع أواخر سنة 1997 كانت السلطة السياسية تكسب أخر معاركها الإعلامية و السياسية مع الجماعات المسلحة،حيث بصرف النظر عن التواطؤ في مجازر1997 كان قد ألغى القواعد للجماعات المسلحة و قدم الدليل على المشروعة للنظام السياسي على تلك الجماعات وفي ظل تحسن الوضع الاقتصادي للدولة،اصبحت مشكلة الإرهاب مشكلة ثانوية ، وتحديا في درجة ادنى من الخطورة وانخرطت الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فيما يعرف بالحرب الدولية على الإرهاب وصار مسؤولوها يعتزون بخبرة وتجربة الجزائر ويشددون على حقيقة كونها حذرت ومنذ سنوات من خطر الإرهاب.

بعد مرور قرابة ربع قرن على بداية النشاط المسلح في الجزائر تم تجنيد الألاف من المقاتلين سواء بالقتل أو الاعتقال أو العفو، وصار قانون الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية اطارا هاما لضبط ما وصف بالمأساة الوطنية، وأتاحت هذه التفاصيل القانونية هامش من القدرة على الإفلات من العقاب لعدد من المتسببين في أحداث العشرية الدموية ،كما عملت على تغييب ملف المفصولين عن العمل والمفقودين وضحايا الاعتقال الإداري في الصحراء ومئات المغتصبات ، والتعويضات لألاف الجزائريين خاصة في الأرياف وبالمقابل من ذلك ساهمت سياسة الحرب على الإرهاب في اغفال بشكل أخر من الإرهاب هو الفساد والإجرام الاقتصادي ،وتصاعد وتيرة الرشوة والمحاباة والمحسوبية ونمو طبقة من الأغنياء الجدد واتساع سوق الجريمة والإتجار بالمخدرات ،وما رافق ذلك من انهيار مجتمعي وقيمي وتغير لأنماط الحياة الثقافية للجزائريين وكسر عدد من الثوابت وتراجع الوازع الديني.

إن الجزائر التي كسبت إلى حد كبير الحرب على الإرهاب واستطاعت أن تفرض سلطتها على إقليمها، مازالت تقف أمامها جملة من التحديات تتعلق أساسا بمشروعية النظام السياسي الذي يمارس عادة سياسة إعادة إنتاج نفسه، كما أن أمامه تحدي خطير بشان الأمن الاقتصادي في ظل كون البلاد تعتمد بنسبة 98% من مداخيلها وإنفاقها على الثروة الطاقوية امام تغييب كامل للاستثمار و الدخل خارج هذا القطاع و خراب القطاع السياحي وتدهور مستوى المنظومة التربوية، وارتفاع معدلات البطالة الفعلية وأزمة شديدة في السكن وحدوث فجوة اجتماعية بين الفقراء والأغنياء، وتشكل تمايز طبقي وفساد مستشر في اعلى السلطة السياسية، فما الذي يتعين فعله ؟

والإجابة يمكن اختصارها في ضرورة حدوث تغير فعلي في طبيعة النظام السياسي وتغيير جذري في منطلقاته وأحداث توافق وطني بشأن القضايا العامة ولن يتحقق إلا بحرية العمل السياسي وفتح الفضاء الإعلامي وتكريس دول القانون.

قائمة المراجع:

أولا : باللغة العربية:

أ–الكتب:

1- ابراهيمي أحمد طالب،**الأزمة والحل، ط 4**(**الجزائر:دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع**).

2- برقوق امحند ، **التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب** (لبنان: مركز كارينجي للشرق الأوسط ، 2009).

3- بزاز سعد توفيق عبد الله ، **الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد " التحولات الداخلية والخارجية في العلاقات الدولية** (عمان :دار ايلة للنشر التوزيع، 2011).

4- بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري** (الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

5- بوشعير سعيد ، **النظام السياسي الجزائري**، (دار الهدى : الجزائر،2000) .

6- بوكراع لياس ، **الجزائر الرعب المقدس**(الجزائر: دار الفارابي،2001).

7- تامالت محمد، الجزائر من فوق بركان حقائق و أوهام 1988-1999(الجزائر:دار الحكمة للطباعة و النشر و التوزيع،2002).

8- رزيق المخادمي عبد القادر ، **منظمة الوحدة الإفريقية : التصدي والآمال** (الجزائر: مرضم للنشر، 2000)

9- رشيدحاتم ،**الآزمة الجزائرية .... إلى أين** (الأردن : سندباد للنشر، 1999.

10-زرواطي اليمين ، **التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب 1978-2008**(لندن:مطبوعات أي كتب،2014).

11-علي بن فايز الجحني،مكافحة الارهاب(المملكة العربية السعودية:أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،1999).

12- عنصر العياشي ، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**(مصر: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع،1999) .

13- فتحي عيد محمد ، **واقع الارهاب في الوطن العربي** (المملكة العربية السعودية: مركز الدراسات والبحوث، 1999).

14- فشار بن عطا الله احمد، **الإرهاب في الجزائر، الأسس التاريخية والاجتماعية والاقتصادية واستراتيجية المواجهة الأمنية السياسية، في قدرات الأجهزة الأمنية واثرها في جهود مكافحة الإرهاب** (المملكة العربية السعودية :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000)

15- قوراية احمد، **عبد العزيز بوتفليقة "بين الموهبة والقيادة" رجل الأقدار وزعيم المصالحة الوطنية**(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعي، 2005).

16- قيراط محمد مسعود ، **الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته مقاربة إعلامية** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)

17- مالك أنور ، **أسرار الشيعة والإرهاب في الجزائر** (الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، ط،2011).

18- مقدم محمد ، **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**(الجزائر: دار القصبة للنشر، 2010) .

19- مناصرة عز الدين ، **المسالة الأمازيغية في الجزائر والمغرب، إشكالية التعددية اللغوية** (الجزائر:دار الشروق، 1990).

20- ناجي عبد النور ، **النظام السايسي الجزائري**، (الجزائر: دار الهدى،1990)

21- هدام انور نصر الدين ،**المصالحة الوطنية في الجزائر خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار سلطة سياسية**(سويسرا:معهد،الهوقار،2007).

ب- الرسائل الجامعية

1- بارة سمير ، "أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه دراسة ميدانية لطلبة تيزي وزو، كلية الحقوق بجامعة مولود معمري –تيزي وزو-"،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، الجزائر،2007.

2- براهيمي مريم ، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في العرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية"، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جزائر، 2011-2012.

3- باي أحلام ، "معوقات حرية الصحافة في الجزائر، دراسة ميدانية لمؤسسات صحفية لمدينة قسنطينة"، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.

4- بن طاهر علي ، الثقافة السياسية ومسالة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989 – 1992، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر، الجزائر، 2001/2000.

5- بوجليطة بوعلي احميدي ، "سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي دراسة مقاربة بين الجزائر ومصر، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010.

6- بويبة نبيل ، "الأمن في منطقة الصحراء الكبرى، بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية "،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الدول العربية، القاهرة ،مصر،2009

7- حبة عفاف ، التعددية الحزبية والنظام الانتخابي،رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2004.

8- خيلية وريدة ، "الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة في الفترة ما بين 1992-2000"،أطروحة لنيل شهادة دكتورة، جامعة الجزائر،الجزائر،2010-2011.

9- سعادة إبراهيم ، ،" الجزائر و الأمن الإقليمي "، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ، الجزائر .

10- ظريف شاكر ،"البعد الأمني في منطقة الساحل الإفريقي : التحديات و الرهانات " ، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،الجزائر، 2008.

11- غارو حسيبة ،"دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة-دراسة حالة الجزائر من 1997الى2007-"، رسالة ماجستير،جامعة مولود معمري،تيزي وزو،الجزائر، 2012.

12- مرزود حسين، "الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989 – 2010 "، رسالة دكتورة ،جامعة الجزائر ، الجزائر، 2011-2012.

13- منصوري عبد النور، "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، رسالة الماجستير، جامعة حاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، 2010.

ج- المجلات:

1- ابراهيمي الطاهر، "نحو علم اجتماع لما بعد التعددية السياسية في الجزائر- الدواعي والإمكان- "، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع10، (جامعة محمد خيضر،الجزائر).

2- بوفليح نبيل ، "دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، عدد 12 (ديسمبر 2012)

3- -تلمساني رشيد ، **الجزائر في عهد بوتفليقة- الفتنة الأصلية والمصالحة الوطنية- ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، العدد 07،(جانفي2008).

4- التونسي علي، "الشرطة الجزائية في مواجهة آفة الإرهاب الأصولي"، **مجلة الشرطة**، العدد 68 (الجزائر: فيفري 2003).

5- الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ،"الجيش مدعو لان يصبح جيشا احترافيا، خطاب القاه يوم 13 ماس 2008 بمناسبة القمة الحادي عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة بداكار سينغال"، **مجلة الجيش** ، ع 537، (الجزائر ، أفريل 2008).

6- الزياني صالح ،" الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات أليات الممارسة الديمقراطية"، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص (افريل 2011).

7- سويقات احمد ، "التجربة الحزبية في الجزائر1962-2004"، **مجلة الباحث**، عدد 04، (2006).

8- صيداوي رياض، "سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك"، **مجلةالحوار المتمدن**،العدد 1788(الجزائر ، أفريل 2007).

9- قيراط محمد، "حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 12، العدد 3-4،(2003).

10- كاظم كاظم سناء ،"المنطلقات الفكرية للحركة الاسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي"،مجلة الدراسات الدولية،العدد45.

11-كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الثامن (جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر)

12-الزياني صالح ،" الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات أليات الممارسة الديمقراطية"، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص افريل (2011).

13-دون ذكر صاحب المقال ، "إنشاء منظمة الدرك الإفريقي"، **مجلة الجيش** ،العدد 339 (الجزائر).

ح-التقارير:

1- التقرير الاستراتيجي العربي، لسنة 2013/2012،ص353.

2- عاشي كمال ، "التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد " ، **مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية**(جامعة، باتنة، الجزائر).

3- المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات-شرق الأوسط -،**الإسلامية والعنف في الجزائر**، التقرير رقم 29 (2004).

4- منظمة العربية لحقوق الإنسان، **حقوق الإنسان في الوطن العربي**، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان(القاهرة مصر ،2000)

خ- الصحف:

1- عاطف قدادرة، "ابرز حدث امني بالجزائر لسنة 2013، طريق لمراجعات امنيه عالمية"، **يومية الخبر** (الجزائر)، الاربعاء25 ديسمبر 2013.

2- مجوري التهامي ، "مشروع الميثاق الرئاسي : المسار السياسي بين المساحة و المصالحة"، **أسبوعية السفير**، العدد 273 (الجزائر) 26/20 أوت 2005.

3- دون ذكر صاحب المقال ، "الجزائر تنظم دوريات على حدودها مع مالي"، **جريدة الخبر** ،العدد 5333 (الجزائر) 05 جوان 2008.

4- دون ذكر صاحب المقال، "خطة امنيه مشتركة بين الجزائر ، مالي، نيجيريا،" **جريدة النهار**، العدد 1348،(الجزائر)، 15 ماس 2012.

د–الملتقيات:

1- التونسي علي ،" الشرطة الجزائرية في مواجهة آفة الإرهاب الأصولي، **ملتقى حول ظاهرة الإرهاب في الجزائر"**،الجزائر، 26-27و28 اكتوبر 2002.

2- جابي عبد الناصر ،" الانتخابات التشريعية الجزائرية انتخابات استقرار أم ركود سياسي"، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي السابع عشر، أكسفورد 2006.

3- ربيح علي، "الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وأفاق" ،ملتقى في جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية و الإعلام .

4- زينب حميدة بقادة، المشكلات المطروحة في واقع الأسرة الجزائرية وانعكاساتها على جنوح الأبناء، الملتقى الوطني الثاني حول :**الاتصال وجودة الحياة في الأسرة**، أيام 10/9 افريل 2013، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر.

5- العياشي عنصر،" المجتمع المدني المفهوم والواقع : الجزائر انموذجا"،في **ورقة مقدمة لمؤتمر المشروع القومي والمجتمع المدني**، جامعة دمشق، سوريا، 17-12 ماي 2000.

6- كمال رزيق، أبو عزور عمار، "التصحيح الهيكلي وأثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر"، **مداخلة مشتركة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 29-30 أكتوبر 2001.

ذ– المراكز:

1- المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، **تنظيم القاعدة والتوجهات المالية والمخاطر المستقبلية**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ،القاهرة، مصر،21 اكتوبر 2008.

ر– الوثائق:

1- "سلطات بلا حدود، التعذيب على يد الأمن العسكري في الجزائر"،10جويلية 2006، رقم الوثيقة 28/004/2006

2-"الجزائر:الافلات من العقاب جدار يحجب الحقيقة والعدالة"، نوفمبر2000 ،رقم الوثيقة MDE 28/011/2000 .

ز- حصص تلفزيونية:

1- فيصل القاسم، جزائر التسعينات، حصة بلا حدود، الجزيرة،4 ديسمبر2011.

د- المواقع الالكترونية:

1- ايت سعادة زهير ، **الجزائر تنجح في مواجهة التحديات الأمنية على شريطها الحدودي**، في : www.djazairess.com/elayem/206733.
(18 أفريل 2014).

2- ب .سعاد ، **قسنطيني يكشف 07 الأف إرهابي سلموا انفسهم منذ عام 1999**، (جريدة صوت الأحرار ، أكتوبر 2009) في:
Sawt alahrar.net 10 Loolsite/ modules.php ?name=news= file= article &sid= 11786
(12 أفريل 2014).

3- بوحنية قوي، **استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي** ، في :
- Studies aljazeera.net/report : 2012/06/20/263142920 8904.html
(07 ماي 2014).

4- بوحنية قوى ، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية والاكتفاء الأمني الداخلي**، في:

www.bchaib.net
(10 ماي 2014).

5- زهار حسان ، **تقرير أمنية تراجع الإرهاب في الجزائر تراجع بنسبة95%**،في:

www.Roayh.com/185034-14html

(02 ماي 2014) .

6- الهاشمي سهيلة ، **الشرطة الجزائرية مجهزة لمكافحة كل أشكال الجريمة ، القناة الإذاعية الوطنية الثالثة،** في :

-www.dgsn.dz/1931

(17 أفريل 2014).

7- وزارة الدفاع الوطني،**تاريخ الدرك الوطني** ،على الموقع الرسمي لوزارة الدفاع ،في:
Mdn.dz/site pricipal/index.php ?=ar

8- دون ذكر صاحب المقال، **15 الف متشدد تخلوا عن العمل المسلح في الجزائر منذ 1999**،(قناة الحرة،29-03-2013)،في:

www.al hurra.com/content/algeria-islamiste-civil_war/233683.html

(05 أفريل 2014).

9- دون ذكر صاحب المقال، **تراجع الهجمات الإرهابية في الجزائر**،في:

Magharibia.com lar/articles/awi/features/2013/01/08/feature...01.

(15 مارس 2014).

10-دون ذكر صاحب المقال، **مروان عزي يدعو إلى توسيع تدابير ميثاق المصالحة إلى كل الفئات المعنية** ،في:

www.annasrouline.com/index.php ?option=com.contented view=article x id=64 186

(09 ماي2014).

11-دون ذكر صاحب المقال،**الحرس البلدي في الجزائر**،في:

Meghaier.hoox.com/t291.topic

(10ماي 2014) .

12-تحقيق صحفي، **الجزائر أرض نزوح و الهجرة**،في:
Arabic.babelmed.net/tahqiqsohofi/90-youth-immigration /4/2. algeria-immigration.htm.
(11ماي 2014) .

13-دون ذكر صاحب المقال، **الأزمة الليبية ساهمت في تأزم الوضع في منطقة الساحل**، في:
http://www.eloyem.com
(14 أفريل 2014).

14-دون ذكر صاحب المقال، **قمة بلدان الساحل**،في:
-www.arabic.people.com
(21 أفريل 2014).

15-دون ذكر صاحب المقال،**الحرس البلدي في الجزائر**،في:
Meghaier.hoox.com/t291.topic
(10 ماي 2014)
.

16-تحقيق صحفي،**الجزائر أرض نزوح و الهجرة**،في:
Arabic.babelmed.net/tahqiqsohofi/90-youth-immigration/4/2 .algeria - immigration.htm.
(11 ماي 2014)

17-دون ذكر صاحب المقال،**الحرس البلدي في الجزائر**،في:
Meghaier.hoox.com/t291.topic
(10ماي 2014) .

18-تحقيق صحفي،**الجزائر أرض نزوح و الهجرة**،في:

Arabic.babelmed.net/tahqiq sohofi/90-youth-immigration /4/2 .algeria-immigration.htm.

(11 ماي 2014)

19-دون ذكر صاحب المقال، **15 الف متشدد تخلوا عن العمل المسلح في الجزائر منذ 1999**،(قناة الحرة،29-03-2013)،في:

www.al hurra.com/content/algeria-islamiste-civil_war/233683.html

(05 أفريل 2014).

ثانيا: باللغة الأجنبية:

أ-مقالات:

1-Attina Fulvio, Partner ship and security : some theoretical and area, Jean .Monnet working n= 27 july , 2007

2-Stott Noel,armed , non-State actors in Africa and the bon on antipersonnel laudmines African security Review 13(3),2004..

3-ZoubirYahia, the unted states and Algeria : The cautions Road to partner Ship , the Mag herb center journal ISSUE 1, Spring/Summer 2010.

فهرس الجداول والأشكال والخرائط

أولا: فهرس الجداول.

الرقم	عنـــوان	الصفحة
01	يوضح نسبة المشاركة في محليات 12 جوان 1990	13
02	ترتيب الفائزين في انتخابات 12 جوان 1990	14
03	قائمة اغتيالات لبعض الشخصيات في 1993– 1994	34
04	عدد المثقفين ضحايا الإرهاب (1992– 2000)	35
05	عدد القتلى والجرحى من 1993 – 2000	36
06	تطور ميزانية الدفاع بالجزائر	89
07	تطور أسعار البترول للفترة 1999 – 2010	92
08	المديونية الجزائر الخارجية خلال الفترة 2000 – 2010	92

09	تطور مؤشر الفقر السنوي للفترة 1999 – 2005	94
10	معدل البطالة في الجزائر ب(%	94
11	تطور اليد العاملة في الجزائر من2004–2007	95

فهرس المحتويات:

عنـــــــــــــوان	الصفحة
مقدمة .	02
الفصل الاول السياق التاريخي و المجتمعي لظاهرة الإرهاب في الجزائر	09
المبحث الاول:ظروف نشأة الارهاب في الجزائر	10
المطلب الاول:أحداث أكتوبر وانهيار شرعية النظام.	10
المطلب الثاني:تجربة التعددية و بوادر الأزمة.	12
المبحث الثاني:الجدال المجتمعي وظاهرة العنف في الجزائر.	16
المطلب الأول: تجاذبات الهوية في الجزائر.	16
المطلب الثاني:الدين مابين المحورية و الابعاد في الجزائر.	18
المبحث الثالث:النشاط الارهابي في الجزائر منذ 1992.	21
المطلب الاول:تبلور العمل المسلح و الإرهاب في الجزائر	22
المطلب الثاني: الجماعة السلفية للدعوة والقتال وبروز تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.	29

المطلب الثالث:انعكاس النشاط الارهابي على وضع الجزائر داخليا و مكانتها خارجيا.	32
الفصل الثاني:الآليات المتبعة في مواجهة الأنشطة الارهابية في الجزائر.	40
المبحث الأول:الآليات الأمنية.	41
المطلب الاول:دور الأسلاك العسكرية و الامنية النظامية.	41
المطلب الثاني:الأطر شبه عسكرية.	44
المبحث الثاني:الآليات الاقتصادية و السياسية.	47
المطلب الأول:الآليات التنموية.	47
المطلب الثاني: الآليات التفاوضية السياسية.	50
المطلب الثالث:آلية التسويات القانونية و القضائية	53
المبحث الثالث:الآليات الخارجية للجزائر في مواجهة النشاط المسلح.	61
المطلب الأول: تفعيل الاتفاقيات الدولية في مكافحة الارهاب.	61
المطلب الثاني:التنسيق الأمني الاستخباراتي.	65
المطلب الثالث:المشاركة في الحرب على الارهاب	68
الفصل الثالث:تقويم التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب مابين المكاسب و التحديات.	75
المبحث الأول:الواقع الأمني الجديد في الجزائر منذ1999.	76
المطلب الاول:تراجع نشاط المسلح	76
المطلب الثاني: البيئة الأمنية الجديدة	81
المبحث الثاني:الواقع الاقتصادي و المجتمعي في ظل مكافحة الارهاب.	91
المطلب الأول:الصعيد الاقتصادي.	91
المطلب الثاني:الصعيد الاجتماعي.	96
خاتمة	104
قائمة المراجع	108
الفهرس	—

ملخص:

بعد الحرب الباردة، ظهرت بيئة أمنية جديدة، تغيرت فيها أنماط التهديدات الأمنية، هذه الأخيرة تمثلت في ظهور مستويات عالية من العنف والجريمة المنظمة، ومن بين هذه التهديدات نجد الإرهاب الذي ظهر بوتيرة عالية جدا، ومن بين الدول التي عانت منه نجد الجزائر، حيث على غرار الكثير من الدول العربية، تعد هي الأولى التي عرفته طيلة عشرية كاملة، بحيث ظهر العنف في الجزائر مع نهاية الثمانينيات وبالتحديد في أكتوبر 1988،وبداية التسعينيات وبالتحديد مع توقيف المسار الانتخابي 1992، عاشت الجزائر من جرائه حالة من الرعب الشديد والعنف والمجازر الدموية من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، ونظرا لتأثيرهذه الظاهرة على كافة المجالات خاصة الاقتصادية منها، ارتأت الدولة الجزائرية وضع إستراتيجية شاملة لمحاربتها، شملت المستوى العسكري والسياسي والاقتصادي وكذا القانوني ومن أبرز المشاريع التي قامت بها الدولة الجزائرية وكانت لها فعالية خاصة في الفترة التي تولى فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مقاليد الحكم، سياسة المصالحة الوطنية، التي ساعدت كثيرا على تخفيض وتيرة وحدة النشاط المسلح، ولضرورة استكمال مسيرة مكافحة هذه الظاهرة ذهبت الجزائر إلي المستوى الخارجي ،الذي شمل البعدين الإقليمي والدولي، وذلك نظرا لقناعتها بأن ظاهرة الإرهاب ظاهرة عابرة للأوطان وأن مكافحتها تستلزم التعاون الدولي للقدرة على التصدي لها، حيث تبنت مقاربة مدروسة ومحكمة لتطويق هذه الظاهرة، ومن جراء مواصلة الجزائر مسيرتها في مكافحة الظاهرة الإرهابية أصبحت تجربتها بمثابة النموذج الذي يحتذي به دوليا وذلك على اعتبارأنها نجحت في هذه التجربة، إلا أنه ونظرا إلي التطورات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي أصبح من الضروري على الجزائر أن تكثف جهودها أكثر من أجل المحافظة علي أمنها وتحصين حدودها والسعي إلي عدم ذهاب جهودها في السنوات الماضية سدا في اطار مسيرتها في مكافحة الإرهاب

Summary

After the worldwar ,anew security environment appeared in which kind of security threat has been changed , very high of violence and organized crime emerged , among these threat , we find the phenomenon of terrorism which appeared with unlike the " Algeria"avery high rythm . among the countries that suffered from it other arab countries , it was the only one that witnessed it along a complete decqde where violence acts where witnessed by the end of 1980s and the beginning of 1990s , and escactly in october 1988 , with the arrest of the electoral path in 1992 . algeria lived in terrible horror , violence and bloody by terrorist group who were Because of the influence of this phenomenon on all domains especially .armed economic one ,algeria considered to take a complete strategy to fight it , involving the Among the greatestprojectwhich has .legal , economic , political and military side National " effectivenessespecially in the periodwhen Bouteflika was in throne In order to continue the .whichhelpedalot to reducearmedactivities"Reconcilation path of fightingterrorism , Algeriawentoutside to territorial and internation dimension due to its conviction that the phenomenon of violeneis transnational and itadopted a governed .thatitsfightrequires the international cooperation to combateit and stutiedapproach to surroundthisphenomenon , thanks to the Algeriaescperience in combatingterrorism , its case becomes a model that has been imitatedworldwide and but , with the new securitydevelopment in the . considered as the successful AfricanCoast , itbecomesnecessarythatAlgeria intensifies its efforts more to preserveitssecurity and fortiflyitsborders and work hard not to lose efforts made during the last years for the struggle againtterrorism**.**